



الإدارة المساهمة

دورية علمية متخصصة ومحكمة
يصدرها كل ثلاثة أشهر معهد الإدارة العامة
الرياض - المملكة العربية السعودية

في هذا العدد:

تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي
في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

د. يحيى عبد الفتحي أبو الفتوح

نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية.
د. بكر تركي عبد الأمير

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية
العربية وسبل التغلب عليها.

أ.د. محمد حسن شعبان

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن
الموضوع في علم الإدارة العامة: مساهمة
الاستقصاء السردي (الجزء الثاني).

تأليف: جنيفر دودج وسونيا م. أوسيتا وإريكا جابرييل فولدي

ترجمة: رامي فواز مصطفى

راجع الترجمة: د. محمد منير الأسبحي

الإدارة العامة

دورية علمية متخصصة ومحكمة
يصدرها كل ثلاثة أشهر معهد الإدارة العامة
الرياض - المملكة العربية السعودية

في هذا العدد:
• تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي

في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

د. يحيى عبدالغني أبو الفتوح

• نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية.

د. بكر تركي عبدالأمير

• التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية

العربية وسبل التغلب عليها.

أ.د. محمد حسن شعبان

• الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن

الموضوع في علم الإدارة العامة، مساهمة

الاستقصاء السردى (الجزء الثاني).

تأليف: جنيفر دودج وسونيا م. أوسينا وإريكا جابرييل فولدي

ترجمة: رامي هواز مصطفى

راجع الترجمة: د. محمد منير الأصبحي

حقوق الطبع محفوظة
لمعهد الإدارة العامة

الإدارة العامّة

- المجلد السادس والأربعون
- العدد الرابع

هيئة التحرير

المشرف العام

أ. د. عبدالرحمن بن أحمد هيجان
نائب المدير العام للبحوث والمعلومات المكلف

رئيس التحرير

د. طلال بن عايد الأحمد
مدير عام مركز البحوث

الأعضاء

د. عبدالحسن بن صالح الحيدر
د. فهد بن سعيد العلي
د. حمود بن صالح الكنعان
د. رضا إبراهيم عبدالقادر صالح
د. يحيى عبدالغنى أبو الفتوح
د. زهير عباس كسريم

سكرتير التحرير

سعود بن غالب الهاجوج

تُعبّر البحوث والدراسات والمقالات التي تنشر في الدورية
عن آراء كاتبها، ولا تُعبّر بالضرورة عن رأى المعهد.

دورية الإدارة العامة



- ترحب** الدورية بمشاركة الكتاب والباحثين وتسمى إلى نشر إنتاجهم من البحوث والدراسات والمقالات العلمية، وكذلك نشر ملخصات الرسائل الجامعية وعروض الكتب وفقاً للشروط والقواعد والمواصفات التالية:
- الإدارة العامة دورية علمية متخصصة ومحكمة لا تقبل الأعمال التي لا تتبع الأسلوب والمنهج العلمي في الكتابة.
 - تنشر الدورية الأعمال العلمية المتصلة بمحتل الإدارة وحقول المعرفة الأخرى ذات العلاقة بها، التي لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر إلى جهات أخرى.
 - يتم عرض جميع الأعمال العلمية المقدمة للنشر في الدورية على هيئة تحرير الدورية، ويرسل الملائم منها بشكل سري إلى محكمين متخصصين في موضوع العمل العلمي.
 - تُشعر الدورية صاحب العمل العلمي المقبول بموعد نشره، كما تزوده بنسختين من الدورية بعد صدورها وعشر مستلزمات من العمل المنشور.
 - العمل الذي يقدم للدورية لا يعاد لكتابه.
 - تصرف مكافأة رمزية عن العمل العلمي الذي يجاز نشره.
 - لا يعاد نشر أي عمل علمي نشر في الدورية بأي شكل من الأشكال أو بأي لغة في أي جهة أخرى إلا بإذن خطي من رئيس التحرير.
 - في حالة استخدام أداة لجمع البيانات، يجب إرفاق الأداة مع العمل العلمي.
 - تعبّر الأعمال التي تنشر في الدورية عن آراء كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المعهد.

توجه المراسلات المتعلقة بالتحرير إلى العنوان التالي:

مركز البحوث، معهد الإدارة العامة - الرياض ١١١٤١، المملكة العربية السعودية

رئيس تحرير دورية (الإدارة العامة) - هاتف: ٤٧٨٧٥٧٢

سكرتير التحرير هاتف: ٤٧٤٥٠٨٧ - فاكس: ٤٧٤٥٥٤١

E-mail : journal@ipa.edu.sa

www.ipa.edu.sa/research

قواعد النشر في الدورية

يراعى فى الأعمال المقدمة للنشر فى الدورية أن تكون متّسمة بالجدة والأصالة والموضوعية، ومكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح مترابط، مع الالتزام بما يلى:

١ - نسخ العمل العلمى بواسطة الحاسوب وبمسافات مزدوجة بين الأسطر، مع ترك مسافة (٤) سم على الهامشين وكذلك مسافة (٤) سم فى أعلى وأسفل الصفحة.

٢ - ألا يزيد حجم العمل المقدم على (٤٠) صفحة ولا يقل عن (٢٠) صفحة بما فى ذلك قائمة المراجع والملاحق.

٣ - بعد استكمال إجراءات التعديل وقبول العمل العلمى فى الدورية يقدم مطبوعاً على قرص الحاسب حسب المواصفات الفنية لنسخ دورية الإدارة العامة.

٤ - ترتيب صفحات العمل العلمى حسب التسلسل التالى:

- الغلاف، ويتضمن: عنوان البحث واسم الكاتب (باللغتين العربية والإنجليزية)، الوظيفة التى يشغلها، وكذلك جهة العمل.

- الصفحة الأولى، وهى بداية المتن أو النص، وتأخذ رقم (١).

- يستمر تسلسل ترقيم صفحات العمل العلمى حتى نهاية قائمة المراجع والملاحق.

٥ - يكون لكل عمل علمى مستخلصان: أحدهما بالعربية والآخر بالإنجليزية على ألا يتجاوز عدد كلمات كل منهما (٢٠٠) كلمة، ويراعى أن يتضمن المستخلص: أهداف البحث (العمل العلمى)، مشكلة البحث، منهج البحث، النتائج التى توصل إليها البحث.

٦ - ترفق السيرة الذاتية لمعد العمل فى صفحة منفصلة بحيث تشمل: الاسم والعنوان، الدرجة العلمية والتخصص، العمل الحالى وجهته، وأهم الإنجازات العلمية.

٧ - التوثيق العلمى: يجب أن يراعى فى عملية التوثيق العلمى أثناء الاقتباس وكذلك عند كتابة قائمة المراجع الشكل الإجرائى التالى:

١ - الاقتباس:

- عندما يكون الاقتباس عاماً فإنه يشار إلى مصدر / مصادر اقتباس الفكرة وذلك بوضع الاسم الأخير للمؤلف / للمؤلفين، وسنة النشر بين قوسين:

(الحمد، ١٤١٢هـ). (Deming, 1986)

- عند الاقتباس أو الاستشهاد بمرجع سبق الإشارة إليه فى متن البحث، يذكر اسم المؤلف أولاً ثم توضع سنة النشر بين قوسين:

، الحمد (١٤١٢هـ). (Deming, 1986)

- إذا ورد اسم المؤلف في نفس الفقرة بحيث لا يمكن الخلط بينه وبين دراسات أخرى فإنه يكتب بذكر اسم الكاتب فقط:
وقد وجد الحمد أيضاً ...
وقد وجد Deming أيضاً ...
- عند الاقتباس أو الاستشهاد بالعديد من المصادر المختلفة، توضع أسماء المؤلفين وسنوات النشر بين قوسين:
(الحمد، ١٤١٣هـ؛ المناري، ١٤١٥هـ).
- (Selye, 1984; Deming, 1986; Sallis, 1993)
- عند الاقتباس أو الاستشهاد بأكثر من مرجع لمؤلف واحد وفي نفس العام، يميز بين المراجع باستخدام ترتيب الأحرف الهجائية لكل مرجع، بحيث توضع هذه الأحرف بعد سنة الإصدار مباشرة:
(الحمد، ١٤١٣)، (أ)، (الحمد، ١٤١٣ ب) .
- (AL-Hamad, 1994b) (AL-Hamad, 1994a)
- عند الاقتباس من عمل لأكثر من مؤلف تذكر في المرة الأولى الألقاب (الأسماء الأخيرة) لجميع المؤلفين تليها سنة النشر بين قوسين:
خليفة، الحسن، وأنس (١٤١٦هـ)
- Williams, Jones, Smith, and Bradner (1983)
- وفي المرات التالية يذكر للقب (الاسم الأخير) للمؤلف الأول تليه عبارة وآخرون تليها سنة النشر بين قوسين:
خليفة وآخرون. (١٤١٦هـ)
- Williams et al. (1983)
- عندما يكون الاقتباس نصاً يذكر رقم صفحة أو صفحات الاقتباس بعد سنة النشر مباشرة:
(الحمد، ١٤١٣ : ١٤٤) (Deming, 1986: 9)
(الحمد، ١٤١٣ : ٢٠) Deming, (1986: 30)

ب - إعداد قائمة المراجع العلمية:

- يضمن أي مرجع يشار إليه في متن البحث أو الدراسة في قائمة المراجع.
- تصنف المراجع العلمية في قائمة واحدة مهما كانت مصادرها: دوريات، كتب، نشرات رسمية، مجلات ... إلخ. وتوضع المراجع العربية في صفحة مستقلة تليها المراجع الأجنبية في صفحة أخرى. وترتب المراجع هجائياً حسب الاسم

(الأخير للمؤلف)، سنة النشر، عنوان الكتاب أو البحث، المدينة / الدولة، الناشر، وذلك على النحو التالي:

- البحوث والدراسات :

الطويل، محمد (١٤١٠هـ). "التجربة الخليجية في مجال التدريب الإداري ومشكلاته"، الإدارة العامة، الرياض: معهد الإدارة العامة، ٦٥: ٧-٥٠.
Wolf, R. (1994). "Organizational Innovation: Review, Critique and suggested research directions". *Journal of Management Studies*, 31 : 405 - 431.

ج - الكتب:

- هيجان، عبدالرحمن (١٤١٩هـ). **منظومات العمل: منهج شامل لدراسة مصادرها ونتائجها وكيفية إدارتها**. الرياض: معهد الإدارة العامة.
Schein, E.H. (1992). **Organizational Culture and Leadership**, San Francisco: Jossey - Bass

د - فصل في كتاب:

- الشقاوي، عبدالرحمن (١٤١٦هـ). أجهزة التنمية الإدارية. في محمد الطويل وآخرون، **الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية**. الرياض: معهد الإدارة العامة. ص ص. ١٤٥-١٧٤.

هـ - النشرات والوثائق الرسمية:

- التقرير الإحصائي السنوي (١٤٢٠هـ). الرياض: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
- نظام معهد الإدارة العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٩٣) وتاريخ ١٣٨٠/١٠/٢٤هـ.
- قرار مجلس الوزراء رقم (٥٢٠) وتاريخ ١٣٨٢/٧/٥هـ بشأن تشكيل لجنة عليا للإصلاح الإداري ولجنة إدارية تحضيرية.

و - الرسائل الأكاديمية:

- Almaaayooof, S. M. (1993). **Factors Influencing the Utilization of IPA Consultations by Saudi Public Sector Organizations**. Unpublished doctoral dissertation, University of Pittsburgh, Pittsburgh, USA.

التوثيق من مصدر إلكتروني

أولاً - الدوريات:

١ - المقالة المنشورة على شبكة المعلومات (الإنترنت) ولها مصدر ورقي،

عند الاطلاع على المقالة توضع أقواس بعد عنوان المقالة كما هو مبين في المثال التالي،

VendenBos, G., Knapp, S., & Doe, J.
(2001). Role of reference elements
In the Selection of resources by
Psychology undergraduates [Electronic
Version]. *Journal of Bibliographic
Research*, 5,117-123

♦ إذا كان هناك اختلاف بين الأصل الورقي والنسخة الإلكترونية يكون التوثيق على النحو التالي:

VendenBos, G., Knapp, S., & Doe, J.
(2001). Role of reference elements
In the Selection of resources by
Psychology undergraduates [Electronic
Version]. *Journal of Bibliographic
Research*, 5,117-123
Retrieved October 13,2001,

From <http://jbr.org/article.html>

٢ - المقالة المنشورة في دورية على شبكة المعلومات (الإنترنت) فقط،

Frecrichson, B.L. (2000, March7)
Cultivating positive emotions to optimize
Health and well-being. *Prevention &
Treatment*, 3 Articles 0001a. Retrieved
November 20, 2000, from
<http://journals.apa.org/prevention/volume3/pre0030001a.html>

٣ - نسخة إلكترونية لمقالة كتبها من ثلاثة إلى خمسة كتاب في دورية مسترجعة من قاعدة بيانات:

Broman, W. C., Hanson, M.A., Oppler,
S.H., Pulakos, E.d., & White, L.A.
(1993). Role of early supervisory
experience in supervisor performance.

journal of applied Psychology, 78,
443-449. Retrived October 23.2000,
from PsycARTICLES database.

ثانياً - الوثائق غير الدورية المنشورة على شبكة المعلومات (الإنترنت):

١ - المقالة المنشورة في نشرة إخبارية على شبكة المعلومات (الإنترنت) فقط:

Glueckauf, R.L., Whitton, J., Baxter, J.,
Kain, J., Vogelgesang, Hudson, M.,
et al. (1998, July). Videocounseling for
Families for rural teens with epilepsy--
Project update. *Telehealth News*, 2(2)
Retrieved form [http://www.telehealth.net/subscribe/
newsletter4a.html](http://www.telehealth.net/subscribe/newsletter4a.html)

٢ - وثيقة واحدة لم تتم الإشارة فيها إلى الكاتب والتاريخ:

GYUth WWW user survery. (n.d.).
Retrieved August 8, 2000,from
<http://www.cc.gates.edu.gvu/usersurvey/survey 1997-10/>

٣ - وثائق البرامج أو الأقسام الجامعية الموجودة على مواقع الجهة على شبكة المعلومات
(الإنترنت):

Chou,L.,McClintock, R., Moretti, F.,
&Nix, D.H. (1993). Technology
and education: New wine in
bottles: Choosing pasts and imagining
educational futures. Retrieved
August24,2000, form Colombia
University, institute for learning
Technologies Web site:
<http://www.ilt.columbia.edu/publications/papers.newwinel.htm> 1

قواعد نشر عروض الكتب:

أ - شروط عامة:

♦ أن يكون الكتاب في أحد مجالات العلوم الإدارية والعلوم الأخرى ذات العلاقة.

♦ أن يكون معد العرض النقدي متخصصاً في نفس المجال العلمي للكتاب.

♦ ألا يكون قد سبق تقديمه للنشر في دورية أخرى.

♦ أن يكون الكتاب مرجعياً وحديث النشر.

♦ أن يرسل أصل الكتاب مع العرض.

ب - محتويات العرض النقدي:

١ - بيانات عن الكتاب:

- العنوان

- المؤلف

- الناشر وعنوانه

- تاريخ النشر / ISBN / ردمكه عند الصفحات

٢ - مقدمة:

- أهمية الكتاب.

- الفلة (الفئات التي يخاطبها الكتاب).

- لماذا اخترت هذا الكتاب دون غيره؟

- كيف يقارن هذا الكتاب بالكتب المناظرة له في نفس المجال (هل يتفوق عليها؟ هل يكملها؟).

٣ - عرض محتويات الكتاب:

- توضيح مجال الكتاب وأهدافه وعرض للموضوعات التي تناولتها فصول الكتاب فصلاً
فصلاً بطريقة موجزة؛ مع مراعاة التوازن بين هذا الجزء والجزء الذي يليه المتعلق
بالعرض النقدي للكتاب.

٤ - العرض النقدي للكتاب:

- تحليل ونقد لأهم القضايا والأفكار العلمية التي تناولها الكتاب مع الاستشهاد بأمثلة
واقتباسات من الكتاب عند الحاجة إلى تأييد وجهة نظر معينة:

♦ حرقية تناول الموضوعات (المنهجية المتبعة في تناول الموضوعات، طريق استخدام مصادر
المعلومات، تنظيم العمل، طريقة التقديم ... إلخ).

♦ جودة أسلوب الكتاب.

- ♦ قدرة الكاتب على توضيح ما يريد بياحه.
- ♦ الإسهامات العلمية التي قدمها الكتاب (هل يقدم الكتاب شيئاً جديداً أو يتناول المعارف الحالية بطريقة جديدة تساعد على الاستفادة منها بصورة أفضل؟).
- ♦ مناقضة المسلمات الموجودة في العمل - إن وجدت - بطريقة علمية موضوعية، دون التعرض لشخص المؤلف مع مراعاة التعامل مع الأهداف التي وضعها الكاتب لكتابه وليس الكتاب الذي يتمنى قارئه أن يكون المؤلف قد كتبه.
- ♦ أية نقاط تقترح إضافتها للكتاب عند إعادة طبعه لإثراء موضوع الكتاب.
- ٥ - خاتمة: تلخص أهم ما قدمه العرض النقدي من إسهامات.
- ٦ - قائمة بأهم المراجع: التي حوّاها الكتاب إلى جانب أي مراجع أخرى مهمة - إن وجدت - قد تفيد قارئ العرض.

ملخصات الرسائل الجامعية:

يراعى في الرسائل الجامعية أن تكون حديثة ولم يمض على تاريخ الحصول عليها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يزيد عدد صفحات الملخص على (٢٠) صفحة، مع الالتزام بما يأتي:

- ١ - مقدمة لبيان أهمية موضوع البحث.
- ٢ - ملخص لمشكلة (موضوع) البحث وكيفية تحديدها.
- ٣ - ملخص منهج البحث وفروضه وعينته وأدواته.
- ٤ - ملخص للدراسة الميدانية (التطبيقية) وأهم نتائجها.
- ٥ - خاتمة لأهم ما وصل إليه الباحث من نتائج وتوصيات.
- ٦ - قائمة بالمراجع.

المواصفات الفنية لنسخ البحوث والدراسات والمقالات المقدمة للدورية

أولاً - المتن:

- ١ - مقاس المتن (١٢ سم عرضاً \times ١٧,٥ سم ارتفاعاً) + اسم لترقيم الصفحة، بحيث يصبح الارتفاع النهائي ١٨,٥ سم.
- ٢ - ينسخ المتن بخط Arial عادي (١٤) على الويندوز أو منى عادي (١٤) على بيئة الماكنتوش.
- ٣ - إدخال بداية الفقرة (٦, ٠) سم.
- ٤ - المسافة الرأسية بين الفقرات تعادل (١,٥) من المسافة بين السطور.
- ٥ - المتن المتضمن كلمات أجنبية يجب أن ينسخ بخط تايمز عادي بحجم (١٢).
- ٦ - ينسخ التهميش (التعليق) العري - إن وجد - في ذيل الصفحة بخط Arial عادي (١٠) على الويندوز أو منى عادي (١٠) على بيئة الماكنتوش.
- ٧ - في الفقرات المرقومة يجب أن تترك شرطة (-) بين الرقم والفقرة.
- ٨ - في الفقرات المرقومة التي تتكون من أكثر من سطر يجب أن يبدأ السطر الثاني وما يليه مع بداية المتن وليس مع الرقم. مثال:
١ - الخطوة الأولى في التحليل الهرمي: هي تجزئة المشكلة ووضعها في شكل هرمي وذلك بتحديد المعايير المؤثرة في اتخاذ القرار والبدائل التي تتم مقارنتها.

ثانياً - العناوين:

- ١ - ينسخ العنوان الرئيسي بخط Arial أسود (٢٠) على الويندوز أو منى أسود (٢٠) على بيئة الماكنتوش.
- ٢ - يصف العنوان الفرعي بخط Arial أسود (١٦) على الويندوز أو منى أسود (١٦) على بيئة الماكنتوش.
- ٣ - يصف العنوان المتفرع (الأول) بخط Arial أسود (١٤) على الويندوز أو منى أسود (١٤) على بيئة الماكنتوش.
- ٤ - يصف العنوان المتفرع (الثاني) وما يليه بخط Arial عادي (١٤) على الويندوز أو منى عادي (١٥) على بيئة الماكنتوش.

ثالثاً - الجداول والأشكال:

- ١ - ينسخ عنوان الجدول أو الشكل بخط آريل Arial أسود (١٤) على الويندوز أو منى أسود (١٤) على بيئة الماكنتوش.
- ٢ - ينسخ رأس الجدول بخط آريل Arial أسود (١٢) على الويندوز أو منى أسود (١٢) على بيئة الماكنتوش.
- ٣ - تنسخ بيانات الجدول بخط آريل Arial عادي (١٢) على الويندوز أو منى عادي (١٢) على بيئة الماكنتوش.
- ٤ - إذا كان هناك مجموع في نهاية الجدول ينسخ بخط آريل Arial أسود (١٢) على الويندوز أو منى أسود (١٢) على بيئة الماكنتوش.

رابعاً - المراجع:

- ١ - تصف المراجع العربية في آخر البحث أو المقال بخط آريل Arial عادي (١٢) على الويندوز أو منى عادي (١٢) على بيئة الماكنتوش.
- ٢ - تصف المراجع الأجنبية في آخر البحث أو المقال بخط تايمز عادي بحجم (١٠).

الصفحة	المحتويات
	● تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي في الرياض بالملكة العربية السعودية.
٥٨٣	د. يحيى عبدالغني أبو الفتوح
	● نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية.
١٢١	د. بكر تركي عبدالأمير
	● التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها.
٦٥٧	د. د. محمد حسن شعبان
	● الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع في علم الإدارة العامة: مساهمة الاستقصاء المبردي (الجزء الثاني).
	تأليف: جنيفر دودج وسونيا م. أوسينا ولريكا جابرييل فولدي
	ترجمة: رامي فواز مصطفى
٧٠٥	راجع الترجمة: د. محمد منير الأصبحي

**تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي
في الرياض بالمملكة العربية السعودية**

**الدكتور يحيى عبد الغني أبو الفتوح
أستاذ الاقتصاد العام المشارك
معهد الإدارة العامة**

تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي في الرياض بالمملكة العربية السعودية

د. يحيى عبدالغني أبو الفتوح

ملخص:

هدف البحث إلى تقدير التكاليف الاجتماعية للأضرار البشرية وغير البشرية الناجمة عن تلوث الهواء في منطقة الرياض، ولتحقيق ذلك تم تحليل البيانات التي حصل عليها الباحث من مصادرها الأصلية، واستخلاص نموذج للتقدير كما تم حصر الدراسة في التلوث الصناعي من المصادر غير الطبيعية.

وتم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة. تستعرض المقدمة مشكلة الدراسة ومنهجيتها، وتناول المبحث الأول الإطار النظري والدراسات السابقة على المستوى المحلي والدولي، واستخلاص نموذج لتقدير التكاليف الاجتماعية للتلوث. وتناول المبحث الثاني الإطار التحليلي للدراسة بتطبيق النموذج المقترح على منطقة الرياض، وتلخص الخاتمة نتائج الدراسة.

وقد اتضح أن إجمالي التكلفة الاجتماعية للأضرار البشرية بسبب التلوث الهوائي تبلغ (٢٩٩,٩) مليون ريال سنوياً، في حين تبلغ تقدير قيمة الخسارة الكلية في الزراعة بسبب التلوث (١٢,٨) مليون ريال. وأن العقارات المشغولة تحتاج إلى تكاليف إضافية سنوية لمعالجة آثار التلوث تبلغ (٢٥,٥) مليون ريال سنوياً. وهذا يعني أن إجمالي التكاليف الاجتماعية البشرية وغير البشرية تصل إلى (٢٣٩,٢) مليون ريال سنوياً، وتبلغ التكلفة الاجتماعية البشرية (٨٨,٤) % من إجمالي تكاليف التلوث الهوائي.

يعد تلوث الهواء أكثر أنواع التلوث تأثيراً في النظام البيئي. وتزداد مخاطره مع زيادة تركيز الملوثات في الهواء، وكذا تزداد بزيادة تجمع السكان في المناطق الحضرية. وينتج التلوث من مصادر طبيعية ومصادر صناعية. ولما كانت المصادر الطبيعية تنجم من فعل الطبيعة كحبوب اللقاح وحركة الرياح وغيرها مما يعد خارج تحكم الإنسان، ينتج التلوث الصناعي من الملوثات الغازية والجسيمات الدقيقة التي تتجم من مخلفات الصناعة مثل صناعة النفط.

♦ أستاذ الاقتصاد العام المشارك - معهد الإدارة العامة، الرياض.

وصناعة الأسمدة الفوسفاتية وصناعة الأسمنت، بالإضافة إلى انبعاثات التلوث من السيارات وكثافة حركة المرور.

ويعد التلوث الهوائى الصناعى سلعة اجتماعية ضارة economic bad تنتج من الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة والأنشطة الصناعية منها بصفة خاصة. كذلك يعد منتجاً جانبياً من أنشطة الإنتاج والاستهلاك. ويترتب عليه ما يسمى بظاهرة الآثار الجانبية السالبة للأنشطة الاقتصادية على المجتمع، وما ينجم عنها بالتالى من تكاليف اجتماعية يتحملها المجتمع بجانب التكاليف الخاصة. ولا يستطيع نظام السوق أن يعكس مثل هذه الآثار.

وتعد الآثار الصحية الواقعة على الإنسان - الأضرار البشرية - والآثار المادية الواقعة على النباتات والملكية العقارية الناتجة عن التلوث الهوائى الصناعى من أهم هذه الآثار الجانبية السالبة. فالتلوث أضرار بالغة على كل من الجهاز التنفسى والجهاز الدورى الدموى، ويؤدى إلى تلف بعض أنسجة الدماغ وبعض أنواع السرطانات. كما يظهر تأثيره السيئ فى النباتات فى شكل انخفاض نمو النباتات والإنتاج الزراعى. بالإضافة إلى تخفيض قيمة الممتلكات العقارية فى المناطق الصناعية فى شكل تراكم الغبار وتقشير واجهات المباني وصدأ المعادن وتاكلها ونحو ذلك مما يخفض من قيمتها أو يزيد من تكاليف صيانتها.

ويلاحظ مع زيادة السكان وازدحام المرور فى مدينة الرياض زيادة درجة تركيز الملوثات فيها، إذ تشير بعض الدراسات غير الاقتصادية إلى ارتفاع معدلات تركز الجسيمات الدقيقة فى الرياض وارتفاع نسبة الرصاص بما يفوق المعدلات المسموح بها وفقاً لمقاييس حماية البيئة فى مصلحة الأرصاد وحماية البيئة بالمملكة.

يتضح من متابعة إحصاءات وزارة الصحة بالمملكة ارتفاع حالات الإصابة بالأمراض الصدرية فى الرياض بصفة خاصة حيث سجلت منطقة الرياض أعلى نسبة عن بقية المناطق بلغت (٢٢,٩%) من إجمالى عدد حالات الإصابة فى المملكة، تليها العاصمة المقدسة (٢١,٣%) ثم محافظة جدة (١٢%) وهى مناطق تتسم بكثافتها السكانية. كذلك رصدت المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة أن

تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي

أكثر زيارات المراجعين كانت بسبب التهابات الجهاز التنفسي. وأن أكثر الأمراض حدوثاً في مجال الصناعات هي أمراض الجهاز التنفسي وتمثل (٧, ٢٧٪) من مجموع الحالات المرضية التي حدثت في جميع الصناعات (وزارة الصحة، الكتاب الإحصائي السنوي، ١٤٢٤: ٥١، ٨٠، ٨٢).

ولا شك أن دراسة ظاهرة التلوث الهوائي الناجم عن الملوثات الصناعية في الرياض وتقدير تكاليفها من الموضوعات المهمة؛ نتيجة لزيادة الملوثات ومتوسط تركيز الغبار العالق وازدحام حركة السير والنهضة الصناعية والعمرانية الضخمة في المنطقة. وإن أي محاولة لتقدير التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة التلوث الهوائي تلقى الضوء على حجم المشكلة ومدى ضرورة الأخذ في الاعتبار تحسين البيئة وتخفيض مستوى التلوث، كما يظهر مدى ضرورة إعداد برامج لرعاية عناصر التلوث الناتجة من الأنشطة الصناعية المختلفة ودراسة تكاليفها ومنافعها.

يهدف البحث - إذن - إلى تقدير التكاليف الاجتماعية للأضرار الناجمة عن تلوث الهواء في منطقة الرياض؛ باستخلاص وتطبيق أحد النماذج التي تتناسب مع طبيعة وحجم البيانات المتاحة من الإحصاءات الرسمية.

ولتحقيق ذلك يتم الاعتماد على أسلوب الدراسة الاستقرائية التحليلية عن طريق الدراسات السابقة، واستخلاص نموذج للتقدير لتحليل البيانات التي حصل عليها الباحث من مصادرها الأصلية، بفرض تقدير التكاليف الاجتماعية الناجمة عن أضرار التلوث الهوائي. كما يتم حصر الدراسة في التلوث الصناعي من المصادر غير الطبيعية.

بالإضافة إلى تلك المقدمة إلى ذلك مبحثان وخاتمة، المبحث الأول يتناول الإطار النظري والدراسات السابقة على المستوى المحلي والدولي ومحاولة استخلاص نموذج لتقدير التكاليف الاجتماعية للتلوث، ويعرض المبحث الثاني الإطار التحليلي للدراسة بتطبيق النموذج المقترح على منطقة الرياض، وتأتي الخاتمة لتحتوي على الخلاصة والنتائج.

المبحث الأول- الإطار النظرى والدراسات ذات العلاقة:

أولاً - التلوث الهوائى وأضراره المادية والبشرية:

يعد الهواء ملوثاً إذا وجدت به مواد صلبة أو سائلة أو غازية بكميات تؤدي إلى وقوع أضرار فسيولوجية أو اقتصادية أو الاثنين معاً على الإنسان والحيوان والنبات والمليكات. وينتج تلوث الهواء من مصادر طبيعية ليست مجالاً للبحث هنا، وأخرى صناعية ناتجة من احتراق الوقود ومخلفات الصناعات المختلفة وعوادم السيارات، ويتمثل في أنواع من الغازات والشوائب المسببة لأضرار بشرية وغير بشرية.

ولعل أهم أنواع الملوثات من الغازات والشوائب هي ثاني أكسيد الكربون (CO_2) وثاني أكسيد الكبريت (SO_2) وأكاسيد النيتروجين (NO_x) وأول أكسيد الكربون (CO) وبعض الفلزات الثقيلة كالرصاص (Pb) والكاديوم (Cd) والهيدروكربونات (Hc).

وينجم غاز ثاني أكسيد الكربون نتيجة استخدام مواد الوقود المختلفة في المنشآت الصناعية ووسائل النقل والمواصلات. وتؤدي زيادته إلى زيادة درجة حرارة جو الأرض ويسبب ضرراً بالغا للإنسان والحيوانات والملكية. كذلك يعد غاز ثاني أكسيد الكبريت (SO_2) أخطر عناصر تلوث الهواء ويتحد مع أوكسجين الهواء معطياً غاز ثالث أكسيد الكبريت (SO_3) وعندما يذوب في بخار الماء يعطى حمض الكبريتيك. وتتمثل أضراره في تلويث التربة والمجاري المائية وتآكل أحجار المباني. وعلى مستوى الإنسان يتسبب في حدوث أمراض تنفسية مثل السعال ونزلات البرد الربوية المزمنة وانتفاخ الرئة والسرطان. كما يؤدي إلى وفاة المصابين بأمراض الجهاز التنفسي عند اختلاطه بالضباب الدخاني فوق المدن. (Abdus Salam and Toshikuni N., 2005 : 21-22).

وتنتج أكاسيد النيتروجين مثل أكسيد النترريك (NO) وثاني أكسيد النيتروجين (NO_2) من احتراق الوقود في محطات القوى والمنشآت الصناعية، واحتراق السولار والجازولين في محركات السيارات المختلفة. وتكوّن الأمطار الحمضية

تقدير التكلفة الاجتماعية لتلوث الهواء

عند اتحادها مع غاز ثاني أكسيد الكبريت. أما غاز أول أكسيد الكربون فيتكون نتيجة الأكسدة غير الكاملة للوقود خاصة في محركات السيارات ويتمثل خطر تلوث الهواء به في انسداد الأوعية الدموية مسبباً الوفاة ، كما يدخل في عمل بعض الأنزيمات ويقلل من كفاءتها . (دعيس، ١٩٩٧: ٣٦).

كذلك يؤثر الرصاص - نتيجة كثافة السيارات - في الدورة الدموية والأجهزة العصبية والكلوية ويقلل من مقدرة التعلم لدى الأطفال ويتراكم في العظام والأنسجة الأخرى ويستمر خطره حتى بعد انتهاء التعرض له. كما يؤدي الأوزون إلى تهيج الأغشية المخاطية في الجهاز التنفسي ويسبب السعال والاختناق ويقلل المقاومة لنزلات البرد والالتهاب الشعبي وانتفاخ الرئة (Christopher and others, 2006:387).

يؤدي زيادة متوسط تركيز الغبار العالق (TSP) أيضاً إلى الإصابة بمرض السرطان خاصة في المدن، حيث تظهر هذه الشوائب بتركيز أكبر في مناطق التجمعات الصناعية والمناطق المحيطة بها. وهي تحتوي على مركبات شديدة السمية ومركبات الفلزات الثقيلة.

وقد أوضحت إحدى الدراسات الفنية المتخصصة المهتمة بقياس درجة تركز الغبار العالق في الرياض، ارتفاع معدلات تساقطه في جميع المناطق بالمدينة، ويراوح بين (١١٨,٥ - ٦٢١,٢ طن / كم^٢) في السنة وإن كانت تختلف من منطقة لأخرى داخل المدينة، إذ أوضحت الدراسة أن أقل هذه المعدلات كانت في حي الملز، في حين سجلت أعلى المعدلات في حي الروضة وحي العزيزية بالقرب من المنطقة الصناعية (بشير محمود وآخرون، ١٩٩٣: ٦٦ - ٧٤).

ووفقاً لمقاييس حماية البيئة في مصلحة الأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية يتعين ألا يتعدى المتوسط لتركيز الدقائق العالقة القابلة للاستنشاق في العام خلال أية فترة طولها (١٢) شهراً (٨٠) ميكروجراماً / م^٣ في أي موقع (مصلحة الأرصاد وحماية البيئة : ص ١٠). ولكن توضح كثير من الدراسات المتاحة أن متوسط تركيز الغبار العالق يتجاوز هذا المعيار بدرجة كبيرة إذ يُراوح بين (٧٨٠) و(٩٨٧) ميكروجراماً / م^٣ وسجلت أعلى التركيزات في

المناطق المتاخمة للهوامش الصحراوية شرق وجنوب شرق وغرب المدينة بسبب كثافة السيارات والتوسع الصناعي والعمراني، في حين سجلت أقل التركيزات في منطقة المزر والمناطق ذات الغطاء النباتي (العقيلي وآخرون، ١٤١١: ١٦١: ١٧٠).

كذلك توضح الدراسات السابقة أن أهم مصادر التلوث في الرياض تتمثل في السيارات، حيث تؤدي إلى ملوثات خطيرة مثل الرصاص (Pb)، وأكاسيد النيتروجين (NOx)، وأول أكسيد الكربون (CO) والهيدروكربونات (HC). ومحطات القوى ومعمل تكرير النفط، ينجم عنهما تلوث الهواء بكل من (SO₂) و (HC) بالإضافة إلى ما يسببه مصنع الأسمت والمنطقة الصناعية في شرق وجنوب شرق المدينة من ملوثات. كما توضح تلك الدراسات أن تركيز هذه الملوثات لا يفوق المسموح به في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فحسب، بل يفوق كذلك معايير مصلحة الأرصاد وحماية البيئة بالمملكة.

ولا شك أن تجاوز الملوثات المعدلات المسموح بها يؤدي إلى خسائر بشرية وزراعية وحيوانية وخسائر في الممتلكات. فعلى المستوى المحلي قدرت إحدى الدراسات جرت في الثمانينيات عن مدينة الرياض تكلفة الخسائر البشرية والزراعية والحيوانية وخسائر الممتلكات الناجمة عن تلوث الهواء بسبب مصفاة زيت الرياض للبترول بمقدار (٧٢) مليون ريال سنوياً. واقتصرت تلك الخسائر على حساب الأضرار البشرية على عمال المصفاة دون غيرهم. (حسن: ١٩٨٢م).

وعلى المستوى الدولي، أوضحت إحدى الدراسات (البنك الدولي، ١٩٩٢م) أن التلوث الهوائي الناجم عن (TSP) يسبب حالات وفاة سنوية تراوح من (٣٠٠٠٠٠) إلى (٧٠٠٠٠٠) حالة على مستوى العالم أكثرهم من المصابين بأمراض مزمنة (حساسية الصدر) أو الالتهاب الرئوي أو أمراض القلب. كما يسبب هذا الملوث فقط ما بين (٦ - ١٠، ٢) يوم عمل في السنة بسبب أمراض الجهاز التنفسي. كما تشير الدراسة إلى أنه عند انخفاض مستوى (TSP) إلى مستوى معايير منظمة الصحة العالمية يمكن أن تنخفض حالات الوفاة المبكرة في حدود ما بين (٢٪ - ٥٪) من مجموع الوفيات في المناطق الحضرية. كما تنخفض حالات السعال المزمن بين الأطفال تحت سن (١٤) إلى النصف (نحو ٥٠ مليون حالة

تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي

سنوياً)، وتقل احتمالات تمرض هؤلاء الأطفال لأضرار دائمة في الجهاز التنفسي. كذلك أوضحت الدراسة أن منافع تخفيف (TSP) في الهواء تزيد على التكاليف بمقدار (٧٠٪)، وأن إنقاص الرصاص تزيد منافعها على تكاليفه. ولا ينطبق القول نفسه على تخفيض (SO_2) حيث تزيد التكاليف على المنافع.

وفي هذا الشأن تشير دراسة (Kenneth, Chay and Greenstone, 2003) عن تحليل الأثر الاقتصادي للتلوث الهوائي في بومباي بالهند إلى أن تخفيض (١٪) من التلوث الهوائي المتمثل في (TSP) يؤدي إلى تخفيض وفيات الأطفال بنسبة (٣٥، ٢٠٪).

كما تشير إحدى الدراسات (Kirk S. and Mehta, 2002) المهمة بتقدير المخاطر للتلوث الهوائي أن استخدام الوقود الصلب في القطاع المنزلي بالهند يسبب حالات وفاة مبكرة تقدر بـ (٤٧٥) ألف حالة. بالإضافة إلى أن (٥٪) من الحالات المرضية تُعزى إلى ذلك الملوّث على الرغم من عدم الأخذ في الحسبان مرض السيل وأمراض القلب والأزمات الربوية. وأوضحت الدراسة أنه يصعب المقارنة بين نتائج البحوث في هذا المجال بسبب استقلال كل بحث عن الآخر واختلاف المعايير والمعلومات التي يعتمد عليها كل بحث مثل سنة الأساس وتقديرات معدلات المرض وتقديرات السكان وتقسيماتهم والدول والأقاليم محل البحث.

وفي دراسة في مدينة سيدني بأستراليا (Geoffrey and others : 1998) تم تحليل مصادر تلوث الهواء وعلاقته بالوفاة باستخدام تحليل السلاسل الزمنية والاعتماد على نماذج التلوث المركبة والفردية Single and Multiple-Pollution models مع مراعاة التشتت والارتباط الذاتي. واتضح أن زيادة متوسط درجة تركيز الشوائب (العوالق) من 10th to 90th يسبب زيادة في الوفاة بصفة عامة (٢٣، ٢٪) بدرجة تقه (٩٥٪) و (٢٠، ٢٪) في الوفاة بأمراض القلب. كما يسبب الأوزون زيادة في الوفاة (٢٠، ٢٪) و (٥٢، ٢٪) على التوالي. أما الزيادة في المتوسط اليومي لأكسيد النيتروجين بنفس معدل زيادة الشوائب يسبب زيادة في الوفاة بأمراض التنفسية بنسبة (٧١، ٧٪).

وفى دراسة (Narayan : 2002) عن التلوث الهوائى والأمراض المصاحبة له فى ماليزيا اتضح وجود علاقة بين زيادة المراجعين للمستشفيات والمراكز الصحية ودرجة التلوث والوفاة والأمراض التى يسببها التلوث. فلقد زاد عدد المراجعين إلى ثلاثة أمثال الزيادات التى تمت فى فترة عدم التلوث. كذلك تضاعف عدد المراجعين للمستشفيات فى أمراض الجهاز التنفسى من (٢٥٠) حالة إلى (٨٠٠) حالة فى اليوم. كما أن زيادة درجة تركيز (TSP) كانت سبباً فى أمراض الجهاز التنفسى بنسبة (١٢٪). والأزمات الربوية بنسبة (١٩٪) والتهاب الأنف بنسبة (٢٦٪).

وأجريت دراسة (Ransom and Pope : 1995) عن التكاليف الخارجية للتلوث، تم فيها قياس التكاليف الخارجية لآثار التلوث الهوائى الناجم عن تشغيل مصنع فى مدينة أوتاوا بكندا مقارنة بالآثر فى فترات توقف عمل المصنع، وذلك بالاعتماد على سجلات المستشفيات فيما يتعلق بالأمراض الصدرية وحالات الوفاة اليومية، والاعتماد على Negative binomial regression models. وقد اتضح فى تلك الدراسة وجود علاقة معنوية بين كل من الأمراض الصدرية والوفاة مع تشغيل المصنع، وتم تقدير تكاليف العلاج الطبى نتيجة لذلك بنحو (٢) مليون دولار سنوياً. كما تتجاوز تكلفة الوفاة نحو (٤٠) مليون دولار سنوياً.

وتوضح دراسة (Budy and Napitupulu, 2004) عن الأثر الاقتصادى والصحى للتلوث الهوائى فى جاكرتا - على اعتبار أنها إحدى أكثر المدن تلوثاً فى العالم - أن تكلفة معالجة آثار التلوث بلغت (٢٢٠) مليون دولار عام ١٩٩٩م. وفى عام ٢٠٠١م حاولت الحكومة طرح برنامج للتحكم فى انبعاثات عادم السيارات، وقد حاول البحث تقدير الأثر الاقتصادى لذلك البرنامج من خلال تقدير التكاليف الاقتصادية للتلوث الهوائى لعام ٢٠١٥م مقارنة بعدم تطبيق هذا البرنامج، واتضح أن التكاليف الصحية فى ظل تطبيق البرنامج ستصل إلى (٢٠,٥٪) من إجمالى الناتج المحلى عام ٢٠١٥م فى مقابل (١٪) عام ١٩٩٩م. حيث تتزايد المشكلات الصحية بأسرع من النمو الاقتصادى مما يستدعى تطبيق مزيد من سياسات تحسين نوعية الهواء وتنفيذها بشكل أكثر صرامة.

تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي

وفي إطار معالجة التلوث الهوائي أوضحت عديد من الدراسات والسياسات الفعالة لتخفيض التلوث واستخلاص طرق ملائمة لتطبيق تلك السياسات بما يكفل تخفيض التلوث (David, P. 2006) أن هناك معايير متشددة حول انبعاث ثاني أكسيد الفضة وأكسيد النيتروجين (NO_x) في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا؛ مما أثر في انتشار التقنيات والابتكارات الخاصة بالتحكم في ملوثات الهواء، ورضوخ منتجي هذه التقنيات للضغط النظامية البيئية داخل تلك الدول. ولكن توضح الدراسة أيضاً انخفاض التزام هؤلاء المنتجين بتلك الأنظمة البيئية في الدول الأخرى عند توريد تلك التقنيات.

ثانياً - مناهج تقدير التكاليف الاجتماعية،

يؤدي تلوث البيئة إلى التأثير في القيمة الاقتصادية والاجتماعية للطاقة البشرية. وينظر إلى القيمة الاقتصادية للموارد البشرية على مستوى المجتمع أنها القيمة الحالية للخدمات المتوقعة الحصول عليها من هذه الموارد البشرية في المستقبل. كما تعد وسيلة لتحديد عناصر الإنفاق على تلك الموارد خلال الفترات المختلفة. وعلى ذلك تمثل تكاليف التدريب والتعليم التي يتم إنفاقها على الموارد البشرية تكلفة رأسمالية بشرية.

وبالإضافة إلى مفهوم القيمة الاقتصادية للعنصر البشري، هناك مفهوم رأس المال البشري. وتعرفه الأدبيات الاقتصادية بالقيمة الحالية لمائد عنصر العمل الذي يحصل عليه الشخص خلال فترة حياته الإنتاجية (Schowarts, 1971: 105).

وتستمد القيمة الاجتماعية للطاقة البشرية مفهومها من كل من قيمة العنصر البشري بوصفه أحد الموارد الخاصة بالاقتصاد القومي وقيمتها بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه، وتعنى قيمته التي تنشأ مع ولادته ثم إعداداته وتربيته وتعليمه إلى أن يصبح قادراً على العمل ويتوقف قياس تلك القيمة على مجموعة من العوامل التي يصعب قياسها بدرجة من الواقعية، مثل العادات والتقاليد واختلاف مستويات الدخل من أسرة لأخرى، ومدى رغبة الأسرة في تحقيق طموحات

وظيفية معينة لأبنائها والمناخ الاقتصادى السائد بالدولة ونظام التعليم وغير ذلك من العوامل الاجتماعية والبيئية.

وفى إطار تقدير التكلفة الاجتماعية للأضرار الصحية، يعتمد مفهوم القيمة الاجتماعية الإجمالية للطاقة البشرية على كل من القيمة الاقتصادية للعنصر البشرى من تكلفة تربية وتعليم، والقيمة الحالية للمكاسب الحقيقية التى يتوقع تحقيقها خلال حياته المهنية.

ويتم عرض أهم مناهج ونماذج قياس تلك التكلفة دون التعرض لتفاصيل النماذج الرياضية؛ لأن ذلك يخرج عن نطاق البحث، ثم استخلاص نموذج لتقدير التكاليف الاجتماعية للتلوث الهوائى.

تعد الدراسات الخاصة بتقدير التكاليف الاجتماعية لتلوث الهواء محدودة خاصة فى الدول الأقل تقدماً. وغالباً تأخذ هذه الدراسات عادة شكل أحد منهجين:

أ - استخدام الاستبانات لعينة عشوائية من الأفراد الذين يتعرضون (أو يحتمل تعرضهم) للتلوث ويسألون فيها عن حجم التعويض (Willingness to accept compensation: WTA)، الذى يرغبون فى الحصول عليه من أجل السماح بانخفاض معين فى نوعية الهواء. أو يسألون فيها عن مدى رغبتهم فى الدفع (Willingness to pay (WTP لتجنب تدهور ما أو انخفاض معين فى نوعية الهواء (Loomis and Helfand, 2001:109-110).

وبلاحظ أن الاعتماد على هذا المنهج يتطلب ارتفاع مستوى الوعى البيئى لأفراد المجتمع وأن يشغل تحسين نوعية البيئة جل اهتمامهم فى اختياراتهم الأساسية. ويستدعى هذا القول أنه يصعب الاعتماد على هذا المنهج فى الدول الأقل تقدماً^(١)، إذ هناك من الاحتياجات الأساسية غير المشبعة فى مقدمة سلم تفضيلات تلك الدول وانتشار الفقر وانخفاض الوعى البيئى. كذلك يلاحظ أن هذا المنهج يواجه بصفة عامة المشكلة الرئيسية للاستبانات، وهى احتمال التحيز من قبل العينة محل البحث بأشكاله المختلفة، مثل التحيز الإستراتيجي والتحيز المرتبط بنقطة بداية التقدير الذى يضعه الباحث والتحيز الافتراضى والتحيز الناتج عن قصور المعلومات (Hohan, 1993: 1731؛ حجازى، ١٩٩٥م : ٩-١٠).

تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي

ب - تقدير التكاليف الاجتماعية التي يسببها التلوث الهوائي لكل من الإنسان والكائنات الحية (النباتية والحيوانية) والملكيات العقارية على أساس أن التلوث يسبب أضراراً صحية للإنسان قد تصل إلى الوفاة ويخفض من الإنتاجية الزراعية ونمو النباتات، كما يسبب تآكل وإجهاد المباني وتزايد تكاليف صيانتها. ويعتمد هذا المنهج على تقدير الأضرار الفاجمة عن التلوث الهوائي لكل من الإنسان والنبات والملكيات العقارية. وتعتمد نماذج قياس التكلفة الاجتماعية أو الضرر الاجتماعي للطاقة البشرية من قياس التكلفة الاجتماعية في حالة التأكد، وفي حالة عدم التأكد ونموذج الأضرار الاجتماعية النوعية.

لقياس التكلفة الاجتماعية للتلوث في حالة التأكد يتم الاعتماد على فكرة أن التلوث الهوائي يسبب خسارة اقتصادية للفرد، تتمثل هذه الخسارة في النقص في المنفعة التي يحصل عليها الفرد عند مستوى معين من استهلاكه من السلعة المختلفة، ويرتبط حجم الخسارة الاقتصادية C الناتجة عن التلوث الهوائي p في إحدى الفترات t بدرجة تركيز الملوث الهوائي في الفترة الزمنية نفسها. ويمكن التعبير عن ذلك في دالة الضرر الاجتماعي التالية (Maureen, et al, 1997:678).

$$C_{tp} = C_{tp}(dtp) \dots\dots\dots (1) \quad \text{حيث:}$$

C_{tp} : قيمة التكلفة الاجتماعية الناتجة عن الملوث p في الفترة الزمنية t .

dtp : درجة تركيز الملوث p في الفترة الزمنية t .

ولتقدير مثل هذه الدالة يتطلب الأمر تحديد الفئات المتضررة من التلوث وتقدير العلاقات الكمية بين كل نوع من أنواع التلوث الهوائي والضرر الذي يقع على كل فئة، ثم وضع قيم نقدية لذلك الضرر الذي يقع على كل فئة.

هذا بالإضافة إلى أن تقدير درجة تركيز كل ملوث يحتاج إلى بيانات عدة تضيف مزيداً من الصعوبة في التقدير، أهمها درجة الحرارة وقوة الرياح وشدها ومدى القرب أو البعد من مصدر التلوث.

كذلك تقتصر هذه الدالة إلى متغيرات مهمة في جانبها الأيمن، منها مدى

استجابة الفئات المتضررة لمكافحة التلوث، ودرجة تركيز السكان في المنطقة محل الدراسة. وعند إضافة مثل هذه المتغيرات تزداد مشكلات تقديرها، لاسيما إذا ترتب على إدخال مثل هذه المتغيرات ظهور مشكلة الارتباط الخطي المتعدد؛ مما يقلل من نتائج تقديرها. هذا بالإضافة إلى مشكلة تحديد حد التلوث الحرج لكل ملوث هوائي ولكل فئة من الفئات المتضررة. فبعض مصادر التلوث تتضمن ظاهرة الحد الحرج Threshold effect، حيث تصبح الخسارة الحدية للتلوث بالقرب من مستوى معين له كبيرة جداً وتكون صغيرة في مكان آخر.

وفي دراسة لتقدير الآثار الاقتصادية والآثار الصحية للتلوث الهوائي في جاكارتا تم تقدير التكاليف الاجتماعية الناجمة عن الأضرار الصحية المرتبطة بالتلوث الهوائي باستخدام نفس الدوال المطبقة في أمريكا الشمالية. وتناولت الدراسة التلوث في جاكارتا مع إهمال درجة تركيز التلوث من منطقة لأخرى، وتم الاعتماد على متوسط لمستوى التلوث السنوي؛ مما أدى إلى انتقاد جوهرى لهذه الدراسة وهو أن تقلب مستوى التلوث في بعض المناطق إلى مستوى أعلى بكثير من المتوسط أضعف من نتائج الدراسة (Budy and Napitupulu, 2004, 65-66).

وللتغلب على مشكلة وجود ظاهرة الحد الحرج في بعض مصادر التلوث، تم اقتراح أن تتضمن المعادلة (1) متغيراً إضافياً يعكس عدم التأكد من تقدير خسائر التلوث يعبر عن توزيع احتمالي لخسائر التلوث لكل فئة من الفئات المتضررة. (٢) ولكن تثار مشكلة جديدة هنا وهي كيفية تحديد شكل التوزيعات الاحتمالية للخسائر الاقتصادية الناتجة عن الملوثات المختلفة، وذلك حتى يمكن الوصول منها إلى القيمة المتوقعة لهذه الخسائر لكل فئة من الفئات المتضررة. هذا بالإضافة إلى أن معظم أنواع الملوثات الهوائية تظهر آثارها في الفئات المتضررة بعد مرور فترة زمنية طويلة من التعرض لها.

هذا بالإضافة إلى ظهور مشكلة تحديد قيم نقدية للخسارة البشرية والمادية الناتجة عن التلوث. ويمكن حل تلك المشكلة في الدول المتقدمة عن طريق Contingent Valuation، إذ تمثل البيئة أهمية كبيرة في خيارات الأفراد ويرتفع لديهم الوعي البيئي، وتوجد أسواق مرتبطة بالموارد البيئية. فيتم وضع

تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي

قيم نقدية من خلال استبانة الفئات محل الدراسة عن مدى رغبتهم في الدفع (WTP) أو حجم التعويض الذي يرغبون في الحصول عليه (WTA).

أما في حالة عدم توافر أسواق ترتبط بالموارد البيئية المتضررة من التلوث، فيمكن الاعتماد على منهج يطلق عليه *The weak complementarity Approach*، حيث يعتمد على علاقات التكامل بين نوعية البيئة وأنشطة معينة فيؤدي - على سبيل المثال - تحسن نوعية الهواء في منطقة معينة إلى زيادة الطلب على هذا المكان متمثلة في الزيادة في تكلفة الأراضي والإيجارات. وهناك منهج السلوك الوقائي، وفيه يتم تقدير التكلفة الاجتماعية بقيمة تكلفة الموارد البديلة للموارد البيئية اللازمة لتجنب مشكلات التلوث. وفي هذه الحالة تقاس (WTP) لإحداث تغير حدى في مستوى التلوث بحاصل ضرب المعدل الحدى للإحلال من السلعة المستخدمة لتجنب آثار التلوث والتلوث في سعر تلك السلعة ويواجه هذا المنهج مشكلة ضرورة أن يتعرف الفرد على المنفعة الحدية للمادة المشتراة لتجنب التلوث إضافة إلى مشاكل أخرى (Hohan, (1993, 703 - 707).

كذلك هناك منهج *Hedonic prices Approach* ويستخدم عادة في أسواق العقارات وأسواق العمل، حيث يقسم سعر كل منها إلى مجموعة مكونات (سمات) *attributes* تشكل في مجموعها السلعة وتدخل نوعية البيئة لتصبح إحدى هذه السمات. وفي هذه الحالة تقدر الرغبة الحدية في الدفع لتلك السمة بسعرها الحدى والمحسوب من دالة السعر. وقد استخدمت هذه الطريقة في تقدير أهمية نوعية الهواء في اختيار مكان السكن للأسرة في مدينة جدة، واتضح من الدراسة أن مكون نوعية الهواء يشكل ما يقرب من (١٢٪) من التغير في القيمة السوقية للوحدة السكنية (دياب : ١٩٨٩ : ٧٥ - ١٠١).

وهناك نماذج أخرى يمكن الاعتماد عليها لقياس تكاليف الأضرار البشرية الناتجة عن أمراض تلوث البيئة من أمثلة تلك النماذج: نموذج تحليل فعالية التكاليف *Cost Effectiveness Model*. يبحث في الأساليب الفنية البحثية للوصول إلى الحل الأمثل الذي يعطى أقل تكلفة ممكنة في إطار معايير معينة لتلوث البيئة. ومن أهم تطبيقاته استخدامه في تحديد العائد الناتج من تخفيض

الملوث الهوائى بمعدل متوسط متساو بين توزيع كثافة سكانية معينة، وأيضاً وصف العلاقة بين تخفيض معدلات التعرض للملوث ومعدلات تركيز معينة لذلك الملوث (Loomis 2001 : 105 - 114).

كذلك يلجأ البعض فى تحديد الأضرار الناجمة من التلوث إلى استخدام نموذج المدخلات والمخرجات على النحو التالى (Geoffery, Morgan and othere 1998: 759-765)

$$D = C_1 W_1 (C_1) P + C_2 W_2 (C_2) P \dots\dots\dots (2)$$

حيث:

D : الأضرار التى تحدث فى منطقة جغرافية معينة نتيجة أمراض تلوث البيئة.

C_1, C_2 : متوسط تركيز عنصرين مستقلين من عناصر التلوث.

P : الكثافة السكانية.

$W_1(C_1), W_2(C_2)$: دوال ترجيح للعنصر الأول والعنصر الثانى من عناصر التلوث (قد تكون تلك الدوال - دوال الأمراض أو الأويئة الناتجة عن عناصر التلوث).

هناك أيضاً مجموعة أخرى من نماذج قياس التكلفة التى تفترض تساوى الغرامات (الأعباء) التى يتم تحميلها عن طريق الأطراف المختلفة فى المجتمع مع معايير زيادة معدلات نقاء البيئة. وتحتوى تلك النماذج على أمثلة لمعالجة دوال الأضرار، مثل استخدام أسعار ظل لكثافة العادم. ويتم حل هذه النماذج عن طريق استخدام البرامج الخطية. وذلك عن طريق جعل الغرامات التى يتم فرضها على الأطراف المتسببة فى التلوث مجموعة قيود لحل تلك المشكلة. (Thomas, B. and limin lin, 2006 : 109 - 121).

ولأن المناهج والنماذج السابقة تحتاج من البيانات أو توافر الوعى البيئى ما لا يتوافر فى الدول النامية، يلجأ البعض إلى منهج الأضرار الاجتماعية النوعية يمكن من خلاله - إلى حد كبير - تقدير التكاليف الاجتماعية للتلوث الهوائى؛ إذ يعتمد على عدة افتراضات مبسطة وعلى نموذج قياس التكلفة الرأسمالية البشرية. فمن الافتراضات التى يقوم عليها منهج الأضرار الاجتماعية النوعية. المرسى (١٩٩٥ م : ١٠):

تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائى

١ - إنه إذا أمكن منع الوفيات المبكرة بسبب تلوث الهواء فإن القيمة الاقتصادية للحياة تمثل بقيمة الكسب الذى يستطيع الفرد الحصول عليه خلال الفترة المتبقية من حياته العاملة.

٢ - إنه إذا كان الشخص مريضاً فإن التكلفة الاجتماعية لمرضه تتمثل فى الدخل الذى كان يمكنه الحصول عليه إذا كان متمتعاً بصحة طيبة، يضاف إليها تكاليف المستشفيات والأطباء والأشياء الأخرى المرتبطة بمرضه.^(٣)

٣ - يمكن تجنب النقص فى قيمة الإنتاج الزراعى بمكافحة التلوث الهوائى.

٤ - يمكن تجنب تكلفة الصيانة الإضافية للمعارات بمكافحة التلوث الهوائى.

وكما ذكرنا يعتمد منهج الأضرار الاجتماعية النوعية على نموذج قياس التكلفة الرأسمالية عند تقدير التكاليف الاجتماعية للطاقة البشرية نتيجة التلوث الهوائى. وباعتماد على مفهوم رأس المال البشرى - وقد تم تعريفه مسبقاً - يمكن صياغة النموذج التالى لقياس التكلفة الرأسمالية للطاقة البشرية.

$$H_T = \sum_{t=T}^T \frac{I(t)}{(1+r)^{t-T}} \quad (3)$$

حيث إن :

H_T : قيم رأس المال البشرى لشخص ذات العمر T .

$I(t)$: العائد السنوى الذى يحصل عليه الشخص حتى سن التقاعد.

r : معدل الخصم السنوى للشخص. ولأغراض البحث يستخدم معدل الخصم الاجتماعى.

T : سن التقاعد.

ويهمل هذا المنهج عند قياس القيمة الاجتماعية للطاقة البشرية قيمة العنصر البشرى التى تنشأ مع ولادته ثم إعداداته وتربيته، وهى تتوقف على عوامل يصعب قياسها بدرجة من الواقعية، مثل العادات والتقاليد واختلاف مستويات الدخل... إلخ. ولكن يمكن تعديل هذا النموذج لتقدير القيمة الاجتماعية للطاقة البشرية بحيث يتضمن:

- تكلفة تعليم الفرد حتى سن الالتحاق بالعمل.
- تكلفة تربية الفرد حتى بدء فترة قدرته على الكسب.
- قيم رأس المال البشرى، القيمة الرأسمالية للدخول التى يحققها الفرد خلال حياته المهنية.

وبالتالى يأخذ النموذج الشكل التالى:

$$S_T = \sum_{t=1}^T \left[\sum_{t=1}^{18} \frac{L_T + E_T}{(1+r)^{18}} + \sum_{t=T}^T \frac{I(t)}{(1+r)^{t-T}} \right] \quad (4)$$

حيث إن:

- S_T : القيمة الاجتماعية الإجمالية للفرد حتى العمر الزمنى.
- L_T : تكلفة تربية الفرد حتى سن (١٨) سنة باعتباره سن القدرة على الكسب.
- E_T : تكلفة تعليم الفرد حتى سن (١٨) سنة. مع الأخذ فى الحسبان انتهاء التعليم لبعض الأفراد عند مرحلة الجامعة أو المرحلة الإعدادية.
- وبالاعتماد على هذا النموذج سيتم تقدير التكاليف الاجتماعية للأضرار التى تصيب الفرد جراء التلوث الهوائى متمثلة فى:
- النقص فى الإنتاجية الكلية نتيجة الوفاة المبكرة ^(٤) بسبب تلوث الهواء. (تكلفة الفرصة البديلة للوفاة المبكرة).
- تكلفة تعليم وتربية أفراد قوة العمل ممن يتعرضون للوفاة المبكرة بسبب تلوث الهواء.

- النقص فى الإنتاجية لأيام التغيب عن العمل بسبب التلوث.
- تكلفة علاج مرض تلوث الهواء.

ويمكن تفصيل كل منها على النحو التالى:

- تقدير تكلفة الفرصة البديلة للوفاة المبكرة نتيجة الإصابة بأمراض التلوث -

تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي

لأغراض البحث - يتم تحديد القيمة الحالية للدخل المتوقع مدى الحياة الذي يخسره المجتمع نتيجة هذه الوفاة المبكرة. ويحتاج الأمر إلى تحديد جدول الدخل المتوقع للفرد على مدى حياته العملية وتحديد تاريخ معين للوفاة يتم على أساسه تقدير الدخل المتوقع المضاعى به على مدى الحياة. والاعتماد على نموذج التكلفة الرأسمالية مع تحديد معدل الخصم الاجتماعى وبحيث يصبح النموذج المستخدم فى تقدير تكلفة الفرصة البديلة بالاعتماد على معادلة (3) على النحو التالى (Evans , M. and Smith K., 2005 : 496):

$$M_c = \sum_{t=1}^{60-T} \frac{I_t}{(1+r)^t} \quad (5)$$

ولحساب إجمالي التكلفة الاجتماعية نتيجة الوفاة المبكرة بسبب التلوث الهوائي يتعين الأخذ فى الحسبان تقدير متوسط تكلفة تربية الفرد وتعليمه حتى سن الالتحاق بالعمل MLT و MEt على التوالى بالاعتماد على نموذج التكلفة الرأسمالية وبحيث يصبح النموذج كما فى المعادلة (4).

ولتقدير تكلفة الغياب عن العمل (HA) يتطلب الأمر تقدير عدد أيام الغياب السنوية الناجمة عن أمراض التلوث الهوائي، ثم يحسب الدخل المضاعى به لفترة الغياب هذه بالنسبة للفرد، ثم يحسب لمجموع العاملين بالمنطقة محل الدراسة. كما سيتضح تفصيلاً فى الجزء التحليلى من الدراسة.

أما عن تقدير تكلفة العلاج الطبى (HC) فهى تعرف بأنها تكاليف الموارد المستنفذة فى علاج أو إعادة التأهيل الصحى للأفراد الذين أضررت صحتهم عن طريق آثار التلوث. وتختلف تكاليف العلاج الطبى لأمراض التلوث تبعاً لأنوعية المرض الذى أصيب به الفرد ولدرجة استجابة الفرد للعلاج والفترة اللازمة لعلاج الفرد عن طريق المستشفى داخلياً وخارجياً.

ويتم قياس تكلفة علاج مرض معين فى ضوء مجموعة من المحددات. كما يتم تبويب عناصر تكاليف العلاج الطبى إلى تكاليف مباشرة تشمل العمالة الطبية

والمعدات الطبية والأدوية والتكاليف التي يمكن تخصيصها لعلاج فرد معين. وتكاليف غير مباشرة وتتمثل فيما يخص المريض الواحد في اليوم من عناصر التكاليف المشتركة. ويمكن تقدير التكلفة التقديرية للعلاج الطبي لأضرار التلوث على النحو التالي:

$$H_p = \sum_{n=1} d_n \cdot C_n \cdot Y_n \cdot P_n \quad (6)$$

حيث:

d_n : الأمراض الناتجة عن التلوث الهوائي.

C_n : معدل تكلفة علاج المرضى.

Y_n : عدد أيام أو ساعات العلاج.

P_n : عدد الحالات المصابة بأضرار التلوث.

وبناء على ما سبق يمكن التعبير عن تقدير التكلفة الاجتماعية البشرية الناجمة عن تلوث الهواء (H_{SC}) في المعادلة (7):

$$H_{SC} = H_A + H_C + M_C + M_L + M_E \dots \dots \dots (7)$$

وفيما يخص التكاليف الاجتماعية غير البشرية بسبب تلوث الهواء - متمثلة في التراجع في الإنتاج الزراعي (A_C) والزيادة في تكلفة صيانة العقارات - يؤدي غياب البيانات وقصورها دوراً في تحديد أسلوب التقدير. ففي بعض الدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة لتقدير تلك التكاليف تم الاعتماد على العلاقة الكمية بين حجم الأضرار الاقتصادية في النباتات بالنسبة لحجم الأضرار الاقتصادية في النباتات (Stéphane & others : 2005 : 557).

ويمكن في حالة توافر إحصائيات الإنتاج الزراعي وأيضاً أسعار الحاصلات الزراعية تقدير تكلفة التلوث الناتجة عن تلف المحاصيل الزراعية والنباتات، وذلك بالاعتماد على نسبة معيارية تمثل الأضرار التي تلحق بالحاصلات الزراعية نتيجة أضرار التلوث الهوائي.

تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي

وبالإضافة إلى أضرار الزراعة هناك أضرار تصيب الملكيات العقارية. وعلى الرغم من وجود صعوبات في وضع قيم كمية لدى تأثير تلوث الهواء في الملكيات العقارية (PC) إلا أن انبعاث عناصر تلوث الهواء من مصادرها الصناعية يلحق مجموعة من الأضرار بتلك الملكيات، من أهمها الأضرار التي تلحق بالطلاء الخارجى وتآكل البويات والمعادن وأحجار البناء والرخام وتغيير الألوان. ويمكن الاعتماد على بعض الدراسات في تقدير تكلفة تلك الأضرار من خلال تحديد عدد المباني المعرضة للتلوث وتكاليف الصيانة الإضافية السنوية لمعالجة آثار التلوث. كذلك يمكن تقدير التكاليف من خلال تقدير الأضرار السنوية التي تحدث للمباني نتيجة التلوث الهوائي وتقدر هذه الأضرار لتصبح نسبة مئوية من قيمتها، ولكن تحتاج هذه الطريقة إلى كم كبير من البيانات لاستخدامها في تقدير تكلفة الأضرار في الملكيات العقارية في مدينة معينة مما يقلل من استخدامها.

كذلك يمكن تقدير تكلفة التلوث في الملكيات العقارية من خلال تقدير الانخفاض في قيم الأرض أو قيم العقارات في المنطقة أو من خلال معرفة حجم الانخفاض في القيمة الإيجارية للعقارات.

والخلاصة أن تقدير التكاليف الاجتماعية للتلوث الهوائي يتضمن ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تقدير التكاليف الاجتماعية البشرية، وتتضمن تكلفة الغياب عن العمل وتكلفة العلاج الطبى وتكلفة الوفاة المبكرة وتكلفة تربية وتعليم تلك الوفيات.

المرحلة الثانية: تقدير التكاليف الاجتماعية غير البشرية في الإنتاج الزراعى والملكيات العقارية.

المرحلة الثالثة: جمع كل من التكاليف الاجتماعية البشرية والتكاليف الاجتماعية غير البشرية للحصول على إجمالى التكلفة الاجتماعية لأضرار التلوث الهوائى.

بحيث يمكن التعبير عن نموذج الدراسة فى مجمله على النحو التالى:

$$\begin{aligned}T_{SC} &= H_{SC} + NH_{SC} \\H_{SC} &= T_{HC} + T_{MC} \\T_{HC} &= H_A + H_C \\TM_C &= M_C + ML_T + ME_T \\NH_{SC} &= A_C + P_C\end{aligned}$$

حيث:

- T_{SC} : إجمالى التكلفة الاجتماعية لأضرار التلوث الهوائى.
- H_{SC} : التكلفة الاجتماعية للأضرار البشرية بسبب التلوث الهوائى.
- NH_{SC} : التكلفة الاجتماعية للأضرار غير البشرية الناتجة من التلوث الهوائى.
- T_{HC} : إجمالى التكلفة البشرية للمرضى بسبب التلوث الهوائى.
- TM_C : التكلفة الإجمالية للوفاة المبكرة بسبب التلوث الهوائى.
- H_A : تكلفة الغياب عن العمل لمرضى التلوث الهوائى.
- H_C : تكلفة الرعاية الطبية لمرضى التلوث الهوائى.
- M_C : تكلفة الفرصة البديلة للوفاة المبكرة نتيجة الإصابة بأمراض التلوث الهوائى.
- ML_T : تكلفة التريبة حتى سن العمل لوفيات التلوث الهوائى.
- ME_T : تكلفة التعليم حتى سن العمل لوفيات التلوث الهوائى.
- A_C : التراجع فى الإنتاج الزراعى بسبب التلوث الهوائى.
- P_C : تكلفة أضرار الملكيات العقارية بسبب التلوث الهوائى.

المبحث الثانى- الإطار التحليلى للدراسة:

يتناول التحليل تقدير التكلفة الاجتماعية البشرية وغير البشرية لأضرار التلوث الهوائى فى الرياض بتطبيق نموذج الدراسة.

أولاً - قياس التكلفة الاجتماعية للأضرار البشرية (H_{SC}):

إن قياس تكاليف الأضرار البشرية الناتجة عن التلوث الهوائى يتطلب تحويل مجموعة من الآثار إلى قيم مالية، مثل توقع الانخفاض فى حياة الأفراد، وانخفاض مستويات الدخل، وانخفاض معدلات الاستمتاع لدى الأفراد بالحياة، بالإضافة إلى التكاليف الخاصة بعلاج الأفراد من تلك الأمراض.

ويتم فى هذا الجزء:

١ - تقدير تكلفة مرضى التلوث الهوائى (THC).

١ - تقدير تكلفة تغيب مرضى التلوث الهوائى عن العمل (HA).

٢ - تقدير تكلفة العلاج الطبى السنوى لمرضى تلوث الهواء (HC).

حيث تمثل $THC = HA + HC$ تقدير تكلفة مرضى التلوث الهوائى THC .

ب - تقدير إجمالي تكلفة الوفاة المبكرة بسبب التلوث (TM_C).

١ - تقدير تكلفة الفرصة البديلة للوفاة المبكرة للأفراد المنتجين نتيجة التلوث (MC).

٢ - تكلفة تربية أفراد قوة العمل الذين يتعرضون للوفاة المبكرة (ML_T).

٣ - تقديم تعلم أفراد العمل الذين يتعرضون للوفاة المبكرة (TM_T).

حيث $TM_C = MC + ML_T + ME_T$ تمثل تقديراً إجمالياً لتكلفة الوفاة المبكرة للعاملين.

أ - تقدير تكلفة مرضى التلوث الهوائى (TM_C):

١ - تقدير تكلفة تغيب مرضى التلوث الهوائى عن العمل (H_A):

تتمثل تلك التكلفة فى التراجع فى الإنتاجية الكلية فى المجتمع نتيجة التغيب عن العمل بسبب الأضرار الصحية التى تنتج عن آثار تلوث الهواء بصفة خاصة عندما تزيد معدلاتها على المعدلات المطلوبة.

ويتطلب الأمر تحديد العلاقة بين كمية تلوث الهواء والأمراض التي يشترك تلوث الهواء في الإصابة بها كما يتضح من جدول (١).

جدول رقم (١)
تحديد نسب وعدد مرضى التلوث الهوائى
حسب نوع المرض بالرياض

نوع المرض	النسبة التي يسببها التلوث (١)	عدد المرضى في الرياض (٢)	المرضى (*) بسبب التلوث
أمراض الجهاز التنفسي	٩٠%	٨٥٨١٦	٧٧٣٣٥
أمراض الجهاز الدوري	٢٠%	١٤٦٥٣	٢٩٢٠
أمراض الدم والجهاز المصبي وأعضاء الحس	١٠%	٤٠٩٨١	٤٠٩٨
الإجمالي		١٤١٤٥٠	٨٤٣٦٣

المصدر:

١ - حجازي، المرسى، ص ١٧.

٢ - وزارة الصحة: الكتاب الإحصائي السنوي، ص ٨٦.

* تم إهمال مرضى الأنف والأذن والحنجرة لعدم وجود نسبة واضحة بسبب التلوث.

ويتم حساب تكلفة الغياب بالتفرقة بين المرضى المراجعين للعيادات الخارجية بالمستشفيات ومراكز الصحة والمرضى المنومين في المستشفيات العامة. فبتطبيق النسب السابقة المبينة بجدول رقم (١)، يتضح أن إجمالي المرضى المراجعين بلغ ١٤١٤٥٠ مريضاً، وهم إجمالي المرضى العاديين المترددين على مستشفيات وزارة الصحة، وقد بلغ مرضى تلوث الهواء منهم (٨٤٣٦٣) مريضاً، يمثل عدد العاملين (٦٠%) منهم (٥٠٥٥٨) مريضاً^(٥).

ولأن نسبة الزيارات في المتوسط (٥) زيارات لكل فرد من السكان لعام ١٤٢٤هـ وفقاً لبيانات وزارة الصحة. وكل زيارة تستغرق ٤ ساعات من وقت العمل، يترتب عليها ابتعاد العامل عن العمل نصف يوم عمل، فإن عدد الأيام

دورية الإدارة العامة

تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي

المفقودة نتيجة الزيارات الخارجية للمستشفيات تبلغ (١٢٦٣٩٤) زيارة وهي ما يعادل (٠,٠٧٧٩) يوم / سنة لكل فرد من أفراد قوة العمل.

أما عن المرضى المنومين بمستشفيات وزارة الصحة فيتضح أن إجمالي المرضى (٢١٦٣١٢) مريضاً، يمثل العاملون منهم (٦٠٪) ويعادل هذا (١٢٩٧٨٧) مريضاً، ومتوسط إقامة المريض في الأحوال العادية في المستشفى (٤) أيام. (وزارة الصحة، الكتاب الإحصائي السنوي، ص ٢٤٧). فإذا عرفنا أن (١,٤٢٪) من هؤلاء المرضى ترجع إلى أمراض يسببها التلوث الهوائي مما يعنى أن مرضى التلوث الهوائي من العاملين (٥٤٥٩٦) مريضاً. ولما كانت قوة العمل في الرياض تمثل (١٦٢١١٧٦) (سعودياً وغير سعودى) فإن نسبة مرضى التلوث الهوائي في عام ١٤٢٤هـ بلغت (٤,٣٪).

ولأن متوسط عدد الأيام التى قضاها المريض في المستشفى هو (٤) أيام. بالإضافة إلى افتراض أن المريض يحتاج بعد مغادرة المستشفى إلى فترة أسبوع بعد مغادرة المستشفى كي ينتظم في عمله من جديد، فإن عدد الأيام المفقودة من كل فرد من أفراد قوة العمل في المتوسط (٠,٣٣٧) يوم / سنة.

وبناء على ذلك فإن إجمالي عدد الأيام المفقودة لكل فرد من أفراد قوة العمل نتيجة للمرضى المراجعين والمنومين (٠,٤١٥) يوم / سنة.

ولما كان متوسط الأجر الشهري هو (٣٤٠٠) ريال لعام ١٤٢٤ هـ، وأيام العمل ٢٢ يوم عمل / شهر، فإن تكلفة الفرصة البديلة لأيام الغياب عن العمل بسبب التلوث الهوائي (HA) تبلغ ١٠٣٩٧٦٢٣ ريالاً سعودياً سنوياً. (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية: الكتاب الإحصائي السنوي الخامس والعشرون، ١٤٢٤ : ٧٨).

٢ - تقدير تكلفة العلاج الطبي لمرضى تلوث الهواء (HC):

تتصرف تكاليف العلاج الطبي لأضرار التلوث إلى تكاليف الموارد المستنفذة في علاج أو إعادة التأهيل الصحي للأفراد والذين أضررت صحتهم عن طريق آثار التلوث. وتختلف تكاليف علاج المرضى باختلاف نوع المرض ودرجة

خطورتها، وعمّا إذا كان من ضمن مراجعى العيادات الخارجية بمراكز الصحة والمستشفيات أو من ضمن المنومين بالمستشفيات، وكذا الفترة اللازمة لعلاج الفرد عن طريق المستشفى داخلياً وخارجياً.

ويعتمد الباحث على تقديرات إحدى الدراسات المتعلقة بتقدير تكاليف العلاج الطبى فى المملكة للأمراض الناجمة عن التلوث (حسن، ١٩٨٢م : ١٥٧) بعد تعديلها بالرقم القياسى لتكلفة الرعاية الطبية فى المملكة لعام ١٤٢٤ هـ. (مصلحة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٥م) وتحديد الوزن النسبى لكل نوع مرض بغرض تحديد متوسط التكلفة المرجح بالأوزان لليوم الواحد كما يتضح من الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)
تقدير متوسط تكاليف العلاج الطبى اليومى المرجح بالأوزان

نوع المرض	التكلفة ^(١) بالريال / يوم	الوزن ^(٢) النسبى	التكلفة مرجحة بالأوزان
الأمراض المزمنة للجهاز التنفسي	٥٩٠	%١٥	٨٨,٥
حالة ضيق فى التنفس	٢٢٠	%٢٥	٥٥
أزمة ريو واحدة	١٧٠	%١٥	٢٥,٥
تفاقم حالة القلب والرئة	٥٩٠	%١٠	٥٩
حالة مرضى سرطان الرئة تشمل (صورة أشعة وعلاجاً بالمنزل وزيارة طبيب)	٧٧٠	%١٠	٧٧
علاج بالإسعافات الأولية / حالة	٩٠ / حالة	%٢٥	٨٨,٥

(١) تم إهمال الأرقام العشرية وتقريب قيمة التكلفة لرقم العشرات.

(٢) تم تحديد الأوزان بالاسترشاد بالتقرير الصحى السنوى لوزارة الصحة ٢٠٠٥م.

كما يتضح من الجدول (٢) أن متوسط تكلفة علاج المريض الواحد فى اليوم مرجحاً بالأوزان يبلغ (٣٠٥) ريالاً. وفى هذه الحالة يمكن تقدير تكلفة المرض من العاملين بأمراض التلوث الهوائى فى السنة على النحو التالى:

تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي

بالنسبة للمراجعين $8 \times 0.05 \times 2.5 \times 88.5$ ، وبالنسبة للمنومين في المستشفيات = $596 \times 4 \times 30.5$ ، وبالتالي تصبح تكلفة علاج العاملين (٧٧٧٩٣٠٧٨) ريالاً.

وبحساب عدد المرضى من غير العاملين من سكان الرياض بالاستعانة بالإحصائيات الرسمية (الكتاب الإحصائي السنوي، وزارة الصحة، ص ٨٤ - ٨٩) يمكن تقدير تكلفة المرضى من غير العاملين المراجعين لمراكز الصحة والمستشفيات العامة، وكذلك المنومون بالمستشفيات العامة، بحيث يفرق بين تكلفة المراجعين - باعتبار تكلفة الحالة (٨٨,٥ ريال / حالة) - التي تبلغ (٢٩٨٢٩١٠) ريالاً (٢٣٧٠٥ حالات). وتكلفة المنومين (٣٦٤٢٧ حالة) ومتوسط تكلفة الحالة (٢٠٥) ريالاً / يوم لمدة أربعة أيام بمقدار (٤٤٤٤٠٨٦٧) ريالاً. وبذلك تقدر تكلفة إجمالي علاج غير العاملين من سكان الرياض ٤٧٤٢٣٧٧٧ ريالاً.

ويصبح متوسط تكلفة العلاج نتيجة التلوث الهوائي بمدينة الرياض (Hc) (١٢٥٢١٦٨٥٦) ريالاً سنوياً. وبإضافة تكلفة الغياب عن العمل (١٠٣٩٦٣٣) ريالاً تصبح إجمالي التكلفة البشرية لمرضى التلوث الهوائي (THc) (١٠٥٦١٤٤٨٨) ريالاً سنوياً.

ب - تقدير إجمالي تكلفة الوفاة المبكرة بسبب التلوث (TMC):

١ - تقدير تكلفة الفرصة البسيطة للوفاة المبكرة للأفراد المنتجين نتيجة التلوث (Mc):

ترتبط تكلفة الوفاة Mortality cost في هذا المجال بتكلفة حالات الوفاة التي تنتج عن حالات الوفاة المبكرة premature deaths نتيجة الإصابة بأضرار التلوث التي تؤدي إلى الوفاة.

ويمكن تقدير تكلفة تلوث الهواء لحالات الوفاة الناتجة عن عناصر التلوث من خلال تقدير القيمة الحالية للدخل المضحى به بسبب الوفيات من العاملين في الرياض. ويتطلب الأمر تقدير نسبة الوفيات من عدد السكان بسبب التلوث بنسبة مجموع الوفيات من أمراض التلوث إلى عدد السكان من السعوديين وتبلغ (١٠,٠٠٠١١) (التقرير الصحي، وزارة الصحة، ٢٠٠٥م). ويفترض أن هذه

الوفيات تحدث فى المتوسط عندما يبلغ العامل ٤٤ سنة والعمل حتى سن التقاعد (٦٠) سنة، يصبح عدد الوفيات فى الرياض من العاملين (١٣٣) حالة على افتراض أن قوة العمل من السعوديين تمثل (٧٥٪) من قوة العمل الكلية (مؤسسة النقد السعودى، التقرير السنوى، ٢٠٠٥م: ٣٤٨).

وبافتراض أن الخسارة السنوية نتيجة لوفاة عامل واحد تعادل متوسط الأجر للسعودى فى الرياض ويبلغ (٥٣٢١) ريالاً (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية: ١٤٢٤ : ٧٨) وأن هذا الدخل المتوسط، يتزايد بنسبة (٥٪) سنوياً، يمكن تقدير النقص فى الإنتاجية لحالة وفاة واحدة من العاملين عند معدل خصم اجتماعى (٥٪) باستخدام النموذج الموضح فى المعادلة رقم (٥) على النحو التالى:

$$M_C = \sum_{t=1}^{60-44} \frac{I_t}{(1+5\%)^t}$$

ويصبح إجمالى التكلفة لحالة وفاة واحدة (٩٧٢٩٨٢) ريالاً، ومن ثم تكون القيمة الإجمالية لتكلفة الوفاة المبكرة (١٢٩٤٠٦٧٢٠) ريالاً.

تقدير تكلفة إعداد أفراد قوة العمل الذين يتعرضون للوفاة المبكرة :

يقصد بالتكلفة الاجتماعية هنا قيمة العنصر البشرى بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه وأيضاً قيمته بوصفه أحد الموارد الخاصة بالاقتصاد القومى. وتتكون القيمة الاجتماعية لهذا العنصر من قسمين، الأول قيمته التى تنشأ مع ولادته ثم إعداداه وتربيته وتعليمه إلى أن يصبح قادراً على العمل. والثانى قيمته بعد أن يبدأ فى مزاولة عمل معين ويصبح قادراً على تحقيق قدر من الدخل. وقد تم الاعتماد على نموذج قياس التكلفة الرأسمالية فى تقديره القسم الثانى.

أما عن القسم الأول فتقوم القيمة الاجتماعية فيه على مجموعة من العوامل التى يصعب قياسها بدرجة من الواقعية، مثل العادات والتقاليد واختلاف مستويات الدخل من أسرة لأخرى ومدى رغبة الأسرة فى تحقيق طموحات وظيفية معينة لأبنائها، والمناخ الطبيعى والاقتصادى السائد فى الدولة، ونظام التعليم ونحو ذلك من العوامل الاجتماعية والبيئية.

تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي

ولتقدير هذه التكلفة يتم تقدير كل من تكلفة تربية الفرد وتكلفة تعليم الفرد حتى يبلغ عمر (١٨) عاماً، مع ملاحظة إهمال المعاناة العائلية نتيجة الوفاة باعتبارها مساوية للصفر وذلك لصعوبة قياسها.

٢ - تكلفة تربية أفراد قوة العمل الذين يتعرضون للوفاة المبكرة (MLT):

بلغ متوسط نصيب الفرد العامل من الدخل المتاح (٦٢٨٥٢) ريالاً سنوياً بمعدل (٥٣٢١) ريالاً شهرياً (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية: التقرير السنوي: ١٤٢٤ : ٧٨). ولذا فإن نصيب الفرد داخل الأسرة من الدخل هو (٩٨٢٣) ريالاً / سنة (على أساس متوسط عدد أفراد الأسرة في الرياض ٦,٥ فرد). (٦) ولما كان الميل المتوسط للاستهلاك الخاص، مضافاً إليه الاستهلاك العام في المملكة لعام ٢٠٠٥م، يساوي (٠,٦٨) يصبح متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك في الرياض (٩,٦٦٧٩) ريالاً / سنة (مصلحة الإحصاءات العامة، إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية، ٢٠٠٥).

وباستخدام العائد السنوي (مقابل معدل الخصم الاجتماعي ٥٪) والاعتماد على المعادلتين (٣) و(٤) وافترض أن قيم الإنفاق على الفرد في الأسرة حتى الثامنة عشرة من عمره، يكون مجموع نفقات تربية الفرد حتى يبلغ الثامنة عشرة (١٨٧٩٢٢) ريالاً. ولذا تصبح القيمة الإجمالية لتكلفة تربية من تعرضوا للوفاة المبكرة نتيجة التلوث (٢٤٩٩٣٥٦٩) ريالاً.

٣ - تقدير تكلفة تعلم أفراد قوة العمل الذين يتعرضون للوفاة المبكرة (MET):

بلغت مخصصات وزارة التربية والتعليم في المملكة للموازنة العامة ١٤٢٤هـ (٤٨١١٧,٤) مليون ريال. وبلغ إجمالي المتحقين بالتعليم الحكومي (٦) سنوات فأكثر (٤٢٥٥٦٥٨) حتى المرحلة الثانوية (الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠٠٤م) وفي هذه الحالة يبلغ متوسط نصيب الطالب حتى هذه المرحلة من نفقات وزارة التعليم (١١٥٤٧) ريالاً.

وبافتراض أن (٥٠٪) من قوة العمل الوطنية حاصلة على ذلك المستوى من التعليم، وإهمال التعليم الجامعي فما فوق فيما يخص العمالة الوطنية، فإنه يمكن

حساب متوسط نصيب العامل المتوفى من التعليم بمقدار (٥٥٢٤) ريالاً / سنة. وبالاتحاد على المعادلتين (٢) و(٤) تقدر تكلفة التعليم المركبة للفرد الواحد من أفراد قوة العمل حتى سن الثامنة عشرة تبلغ (٨٧٩١٩) ريالاً. ومنها تصبح القيمة الإجمالية لتكلفة تعليم (١١٣) فرداً هي (٩٩٣٤٨٥٤) ريالاً. ومن ثم فإن إجمالي التكلفة الاجتماعية للتربية والتعليم لمن يتعرضون للوفاة المبكرة بأسباب التلوث (٣٤٩٢٨٤٢٣) ريالاً.

وبالتالى تصبح إجمالى التكلفة الاجتماعية للأضرار البشرية بسبب التلوث الهوائى H_{SC} على النحو التالى:

$$H_{SC} = H_A + H_C + M_C + ML_T + ME_T$$

يبلغ (٢٩٩٩٤٩٦٣٢) ريالاً.

ثانياً - التكاليف الاجتماعية غير البشرية لتلوث الهواء فى الرياض،

(١) تقدير قيمة التراجع فى الإنتاج الزراعى (Ac):

تستحوذ الرياض على (٣, ٢٨٪) من إجمالى المساحة المزروعة فى المملكة العربية السعودية (وزارة التخطيط، الكتاب الإحصائى السنوى: ٢٠٠٥م) حيث تبلغ المساحة المزروعة فى الرياض (٣٤٤٤٣٨) هكتاراً فى مناطق عدة، منها منطقة الخرج القريبة من المنطقة الصناعية ووجود مصفاة الرياض للبترول. ولا شك أن تلك المناطق الزراعية تتأثر بعناصر التلوث الناجمة عن ذلك. ولا تقتصر الأضرار على تلف المحاصيل الزراعية، بل تمتد إلى تلف نباتات الزينة.

ولقد أثبتت بعض الدراسات أن كلاً من قول الصويا والقمح ونباتات الشوفان من أكثر المحاصيل تأثراً بفاز ثانى أكسيد الكريون الذى ينتج معظمه من صناعة تكرير الزيت. وقدرت النسبة المعيارية للأضرار التى تلحق بالحاصلات الزراعية نتيجة أضرار عنصر ثانى أكسيد الكريون بمعدل (٥٪) من قيمة الحاصلات الزراعية على أساس سعر بيعها (Jones : 1993 : 38).

تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي

ولما كانت قيم الحاصلات الزراعية والنباتية فى الرياض غير متوافرة إحصائياً اقترح الباحث أن تحسب قيمة الخسائر فى الإنتاج الزراعى بنسبة (٣,٩٪) من قيمة الخسائر الصحية البشرية. اعتماداً على متوسط قيمة الإنتاج المحلى الإجمالى من الزراعة إلى إجمالى الناتج المحلى.

وبناء على ذلك تصبح تقدير قيمة الخسارة الكلية فى الزراعة بسبب التلوث (١٣٧٦٢٨٨٠) ريالاً فى العام.

(ب) تكاليف التلوث للمقارنات (PC):

بلغ عدد المساكن المشغولة فى الرياض (٧٤٩٧٣٩) عقاراً وفقاً لإحصائيات عام (٢٠٠٢م) وتتوزع هذه المساكن ما بين منزل شعبي (٩٤٦٩٨) منزلاً بنسبة (١٢,٦٪) وفيلا (٢٤٢٥٧٧) بنسبة (٣٢,٥٪) وشقة فى عمارات سكنية (٢٢١٦٢٤) بنسبة (٢٩,٦٪) وفيلات مكونة من أكثر من دور (١٢٨٢٥٩) بنسبة (١٧٪) وأخرى (١,٠٪) (وزارة التخطيط، الكتاب الإحصائى السنوى، ١٤٢٥هـ).

وتتحقق الخسائر فى تلك الملكيات نتيجة لتلوث الهواء من جراء تساقط الجزيئات الدقيقة (TSP) خاصة فى مناطق معينة داخل الرياض الغربية من المناطق الصناعية والمناطق المحيطة بكل من مصنعى الأسمت ومعمل تكرير البترول. كذا تتأثر الملكيات العقارية الموجودة فى الشوارع الأكثر ازدحاماً، مثل طريق مكة وطريق الملك فهد والوزير والخزان والبطحاء ونحوها من المناطق المزدحمة.

ولما كانت هذه الطرق تختص بحركة مرور مكثفة يمكن وضع افتراض أن (١٠٪) من إجمالى المقارنات المشغولة تكون عرضة للتلوث نتيجة السيارات والمصانع وتحتاج إلى تكاليف إضافية سنوية لمعالجة آثار التلوث تبلغ (٣٢٠) ريالاً سنوياً. (٧) حيثُتد تبلغ تكلفة تلوث الهواء على المساكن:

$$٧٤٩٧٣٦٩ \times ١٠\% \times ٣٤٠ = ٢٥٤٩١١٢٦ \text{ ريالاً.}$$

وهذا يعنى أن إجمالى التكاليف الاجتماعية البشرية وغير البشرية تصل

(٢٣٩, ٢) مليون ريال سعودي سنوياً، تبلغ التكلفة الاجتماعية البشرية (٨٩, ٩٪) من إجمالي تكاليف التلوث الهوائي.

ولا شك أن هذه النتيجة تعتمد في تحققها على درجة التأكد. فاختفاء عدم التأكد في تقدير العلاقات الكمية بين ملوثات الهواء والأمراض والخسائر المادية الأخرى والتكاليف المرتبطة بها يجعلنا نشير إلى أن نتائج البحث تعطى مؤشرات تقريبية لحجم المشكلة أكثر من كونها تعطى حساباً دقيقاً لحجم الخسائر. وبحيث يشير البحث إلى حجم مشكلة التلوث الهوائي نتيجة الانبعاثات الصناعية ونحوها في الرياض بشكل تقريبي، لاسيما أننا قد اعتمدنا في البحث على بعض النسب الافتراضية في مجال تقدير الخسارة في الإنتاج الزراعي والملكيات العقارية.

كذلك لا بد من الإشارة إلى أن وجود التشريعات والتدابير والإجراءات من مصلحة حماية البيئة وتفعيلها ستؤدي إلى تخفيض معدلات انبعاث الملوثات الهوائية، ومن ثم يعمل ذلك على تخفيض التكاليف الاجتماعية. ولكن من ناحية أخرى سترتب على ذلك تحمل ميزانية الدولة وميزانيات المشروعات المختلفة تكاليف انخفاض هذه المعدلات، وهذا يعني أنه لا بد من تحقيق توازن بين المنفعة الحدية المترتبة على تحسين نوعية البيئة والتكلفة الحدية لبرامج التحكم في التلوث. وهذا ينقلنا إلى القول بأنه دائماً توجد درجة من انبعاث الملوثات الهوائية تعتمد على الموازنة بين التكلفة الحدية الخاصة والمنفعة الحدية الخاصة على مستوى المشروع وبين التكلفة الحدية الاجتماعية والمنفعة الحدية الاجتماعية على مستوى الدولة. وهذا يتطلب تحديد ذلك المستوى الأمثل من تلوث الهواء الذي يحقق تلك الموازنة (Loomis J. & Helfan G., 2001, pp. 44 : 45).

وأخيراً يلاحظ في البحث أن هناك بعض الأضرار البيئية التي لم تأخذ في الاعتبار، مثل الخسائر الصحية في غير العاملين من وفيات، وكذلك الخسائر الناجمة عن الضوضاء وضياح فرص الاستجمام في بعض الأماكن العامة كالمنتزهات والحدائق، والأضرار الصحية وتكاليفها التي يتحملها مرضى التلوث

تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي

الهوائى المراجعون والمنومون فى المستوصفات والمستشفيات الخاصة. مما يدفعنا إلى القول بأن التقدير الحالى للتكاليف الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تلوث الهواء فى الرياض أقل من التكاليف الاجتماعية الفعلية للتلوث.

الخلاصة ونتائج الدراسة:

يترتب على التلوث الهوائى الصناعى آثار جانبية سلبية على المجتمع، تتمثل فى تكاليف اجتماعية تحملها المجتمع بجانب التكاليف الخاصة. ولا يستطيع نظام السوق أن يعكس مثل هذه الآثار. وتعد الأضرار الصحية البشرية والآثار المادية الواقعة على النباتات والملكية العقارية الناتجة عن التلوث الهوائى الصناعى من أهم تلك الآثار الجانبية السلبية. وقد اتضح من متابعة إحصاءات وزارة الصحة بالمملكة ارتفاع حالات الإصابة بالأمراض الصدرية فى الرياض بصفة خاصة.

لذا هدف البحث إلى تقدير التكاليف الاجتماعية للأضرار البشرية وغير البشرية الناجمة عن تلوث الهواء فى منطقة الرياض بتطبيق أحد النماذج التى تتناسب مع طبيعة وحجم البيانات المتاحة من الإحصاءات الرسمية.

ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على أسلوب الدراسة الاستقرائية التحليلية عن طريق تحليل البيانات التى حصل عليها الباحث من مصادرها الأصلية، واستخلاص نموذج للتقدير بفرض تقدير التكاليف الاجتماعية الناجمة عن أضرار التلوث الهوائى. كما تم حصر الدراسة فى التلوث الصناعى من المصادر غير الطبيعية.

وتم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة. تستعرض المقدمة مشكلة الدراسة ومنهجيتها، وتناول المبحث الأول الإطار النظرى والدراسات السابقة على المستوى المحلى والدولى، واستخلاص نموذج لتقدير التكاليف الاجتماعية للتلوث. ويتناول المبحث الثانى الإطار التحليلى للدراسة بتطبيق النموذج المقترح على منطقة الرياض، وتلخص الخاتمة نتائج الدراسة.

وعند تقدير التكلفة الاجتماعية البشرية وغير البشرية لأضرار التلوث الهوائي في الرياض بتطبيق النموذج المقترح انضغ أن إجمالي التكلفة الاجتماعية للأضرار البشرية بسبب التلوث الهوائي تبلغ (٢٩٩٩٤٩٦٣٢) ريالاً سنوياً، في حين تبلغ تقدير قيمة الخسارة الكلية في الزراعة بسبب التلوث (١٣٧٦٢٨٨٠) ريالاً. وأن العقارات المشغولة تحتاج إلى تكاليف إضافية سنوية لمعالجة آثار التلوث تبلغ (٢٥٤٩١١٢٦) ريالاً سنوياً. وهذا يعني أن إجمالي التكاليف الاجتماعية البشرية وغير البشرية تصل (٣٣٩,٢) مليون ريال سنوياً، تمثل التكلفة الاجتماعية البشرية (٨٨,٤٪) من إجمالي تكاليف التلوث الهوائي.

وهذه النتيجة تعتمد في تحققها على درجة التأكد، ولا بد أن نشير إلى أن نتائج البحث تعطى مؤشرات تقريبية لحجم المشكلة أكثر من كونها تعطى حساباً دقيقاً لحجم الخسائر، فهناك بعض الأضرار البيئية التي لم تأخذها الدراسة في الاعتبار مثل الخسائر الصحية المتمثلة في وفيات التلوث الهوائي لغير العاملين، والأضرار الصحية وتكاليفها التي يتحملها مرضى التلوث الهوائي المراجعون والمنومون في المستوصفات والمستشفيات الخاصة، وكذلك الخسائر الناجمة عن الضوضاء وضياء فرص الاستجمام في بعض الأماكن العامة كالمنتزهات والحرائق؛ مما يدفعنا إلى القول بأن يتمين وجود دراسات إضافية وتوفير البيانات الدقيقة اللازمة لذلك.

كما يمكن القول إن وجود التشريعات والتدابير والإجراءات من مصلحة حماية البيئة وتفعيلها ستؤدي إلى تخفيض معدلات انبعاث الملوثات الهوائية، ومن ثم يعمل على تخفيض التكاليف الاجتماعية. ولكن من ناحية أخرى سترتب على ذلك تحمل ميزانية الدولة وميزانيات المشروعات المختلفة تكاليف انخفاض هذه المعدلات الأمر الذي يتطلب من الجهات المختصة برسم السياسات البيئية، مراعاة تحقيق التوازن بين المنفعة الحدية المترتبة على تحسين نوعية البيئة والتكلفة الحدية لبرامج التحكم في التلوث.

التهميش:

١- توضح دراسة فى الولايات المتحدة ارتفاع هذا الوعي، بالاعتماد على بيانات مقطعية لثلاثة أنواع من التلوث واستعداد القطاع العائلى على الدفع، وأن هناك علاقة قوية بين مستوى الدخل والمواد العالقة (TSP)، حيث يرغب القطاع العائلى فى انخفاض نسبتهما فى الهواء، على حين تضعف العلاقة عند بحث مستوى الأوزون الأرضى وأكسيد الكربون (Florenz And Neha K., 2006).

٢- اهتمت إحدى الدراسات باستخدام نماذج عدم التأكد لتقدير الآثار الصحية للتلوث الهوائى فى مدينة تورنتو مع تقسيم الفئات المتضررة وفقاً للملوّثات المختلفة، وأوضحت الدراسة أن الانحراف المعيارى لأثر الوفاة نتيجة التلوث الهوائى أكبر عند استخدام نموذج عدم التأكد فى التحليل. كما أوضحت أن المعالجة المناسبة لنموذج عدم التأكد يؤدى إلى تحسن فى التقديرات الناجمة (30 : 2004 : Koop, and Tole).

٣- هناك مناهج أخرى لتقدير عائدات التحسن فى المستوى الصحى نتيجة لمكافحة تلوث الهواء، منها:

١ - إذا حدثت زيادة فى متوسط عمر الفرد فى المجتمع - نتيجة لمكافحة التلوث - يصبح العائد هو حاصل ضرب متوسط دخل الفرد \times عدد السكان \times مقدار الزيادة فى متوسط عمر الفرد \times مدى مساهمة تخفيض التلوث فى زيادة عمر الإنسان.

ب - استخدام متوسط الزيادة فى الإنفاق السنوى على جميع أنواع الرعاية الصحية بالنسبة للفرد فى بلد ما لتقدير ذلك العائد (عبدالله: ١٩٩٤ : ١٣٩ - ١٤٠).

٤- تعرف الوفاة المبكرة بأنها تلك الوفاة التى تؤدى إلى تخفيض معدل الحياة الطبيعية، وتتج عن إصابة بعض السكان فى المنطقة بأضرار التلوث الهوائى التى تؤدى إلى الوفاة. وهى من أصعب النواحي الفلسفية التى تتضمنها عملية تقدير القيمة الاقتصادية لآثار التلوث الهوائى على الوفاة، إذ تتطلب تعيين قيمة لوحدة النقص بالنسبة للملوث المرضى.

٥- تم حساب نسبة (٦٠٪) من خلال تجميع عدد المراجعين لأمراض بسبب التلوث للأعمار من (١٥) إلى (٦٠) سنة ونسبتهم إلى إجمالى المراجعين فى نفس الأمراض. جدول (١ - ٢٢) بالكتاب الإحصائى السنوى، وزارة الصحة، ص ٨٥.

٦- تم حسابها من خلال حصة عدد الأفراد القاطنين فى الفيلات والشقق على عدد الأسر وحساب المتوسط.

٧- تم الاعتماد على تقدير دراسة حسن بعد تعديله بالرقم القياسى لتكلفة المساكن، انظر: حسن، ص ١٩١، مرجع سابق.

المراجع

أولاً - المراجع العربية :

- ١ - بشير محمود وآخرون (١٩٩٣م). الغبار المتراكم في مدينة الرياض، ندوة التلوث الصناعي للهواء في الفترة ٢ - ٤ جمادى الآخرة ١٤١٤هـ، جامعة الملك سعود، كلية الهندسة قسم الهندسة الميكانيكية، ص ٦٦ - ٧٤.
- ٢ - البنك الدولي (١٩٩٢م). التنمية والبيئة، مقرر عن التنمية في العالم، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- ٣ - حجازي، المرسى، المدني (١٩٩٥). التكاليف الاجتماعية لتلوث الهواء في البحرين، مجلة التعاون الصناعي، العدد ٦١، يوليو، ٦ - ٢٥.
- ٤ - حسن، أحمد، فرغلي محمد (١٩٨٣م). قياس تكلفة تلوث البيئة بصناعة تكرير الزيت بالملكة بالتطبيق على مصفاة الرياض للبترول، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، مركز البحوث.
- ٥ - دعيس، محمد يسرى إبراهيم (١٩٩٧م). "تلوث البيئة وتحديات البقاء" رؤية أنثروبولوجية، علم الإنسان وقضايا المجتمع، الكتاب الخامس عشر.
- ٦ - دياب، عبد العزيز أحمد (١٩٨٩م). تلوث الهواء وأسماع المنازل في مدينة جدة، دراسة تحليلية اقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد ١٧، عدد ٣، ٧٥ - ١٠١.
- ٧ - عبد الله محمد حامد (١٩٩٤م). تحليل اقتصادي لبعض المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ربيع الأول، ٢١-١٤٤.
- ٨ - العقيلي، سليمان محمد، بشير محمود، (١٤١١هـ). تلوث الهواء، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
- ٩ - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (١٤٢٤هـ). الكتاب الإحصائي السنوي الخامس والعشرون، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤م.
- ١٠ - مصلحة الإحصاء العامة (٢٠٠٥م). إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية.
- ١١ - مصلحة الأرصاد وحماية البيئة، مقاييس حماية البيئة (المقاييس العامة)، وثيقة رقم (١٤٠٩ - ٠١) وزارة الدفاع والطيران، المملكة العربية السعودية.

تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي

- ١٢ - مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠٠٥م). التقرير السنوي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، العدد (٤١)، ١٤٢٦هـ.
- ١٣ - وزارة التخطيط (١٤٢٥هـ). الكتاب الإحصائي السنوي، مصلحة الإحصاءات العامة، المملكة العربية السعودية.
- ١٤ - وزارة الصحة (١٤٢٤هـ). الكتاب الإحصائي السنوي، إدارة الإحصاء، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤م.

ثانياً - المراجع الأجنبية :

- Abdus Salam, Toshikuni Noguchi(2005). Impact of Human Activities on Carbon Dioxide (CO2) Emissions: A Statistical Analysis. **Environmentalist**. Lausanne: Mar. Vol. 25, Iss. 1.
- Arcelus, P Arocena (2005).Productivity differences across OEC countries in the presence of environmental constraints, **The Journal of the Operational Research Society**. Oxford: Dec 2005.Vol.56, Iss. ;pg 1352
- Budy P Resosudarmo, Lucentezza Napiutupu (2004).Health and Economic Impact of Air Pollution in Jakarta.,Vol.80 pg. S65, pgs.
- Christopher R Jones, Yu-Ying Liu, Ovnair Sepai, Huifang Yan, Gabriele Sabbioni (2006). Internal Exposure, Health Effects, and Cancer Risk of Humans Exposed to Chloronitrobenzene, **Environmental Science & Technology**. Easton: Jan 1, 2006.Vol.40, Iss.1 .
- David Popp(2006).International innovation and diffusion of air pollution control technologies: the effects of NO X and SO2 regulation in the US, Japan, and Germany., **Journal of Environmental Economics and Management**. New York: Jan 2006.Vol.51, Iss.1 .
- Florenz Plassmann, Neha Khanna(2006).Household Income and Pollution: Implications for the Debate About the Environmental Kuznets Curve Hypothesis, **Journal of Environment & Development**. La Jolla: Mar 1. 2006.Vol.15, Iss.1.
- Gary KoopLise Tole (2004)Measuring the health effects of air pollution: to what extent can we really say that people are dying from bad air?, **Journal of Environmental Economics and Management**. New York: Jan.2004.Vol.47, Iss.1 .
- Geoffrey Morgan, Stephen Corbett, John Wlodarczyk, Peter Lewis (1998).Air pollution and daily mortality in Sydney, Australia, 1989 through 1993., **American Journal of Public Health**. Washington: May 1998.Vol.88, Iss.٥ ; pg.765,759
- Hohan, M. (1993). " Environmental Issues and Economic Decisions in Developing Countries ", **World Development**, Vol. 21, No. 11, pp. 172901748.

- Jones, H. (1993). Investigation of Alleged Air Pollution Effects on Yield of Soy beans in the Vicinity of the Shavnee Plant, Tennessee Volley Authority Report.
- Loomis, J. and Helfand, G. (2001). **Environmental policy Analysis for Decision Making, the Economics of Non-Market Goods and Resources**, Kluwer Academic Publishers, London.
- Mary F Evans, V Kerry Smith (2005). Do new health conditions support mortality-air pollution effects?. **Journal of Environmental Economics and Management**. New York: Nov 2005. Vol.50, Iss.3; pg.
- Maureen Cropper, Anna Alberini, , Tsu-Tan Fu, Alan Krupnick, et al (1997). Valuing health effects of air pollution in developing countries: The case of Taiwan. **Journal of Environmental Economics and Management**. New York: Oct. 1997. Vol.34, Iss.2 .
- Narayan ,Sastry (2002).Forest fires, air pollution, and mortality in southeast Asia, **Demography**. Washington: Feb 2002. Vol.39, Iss. 1.
- Ransom, Michael R,Pope, C(1995).External health costs of a steel mill, **Contemporary Economic Policy**. Huntington Beach: Apr 1995. Vol.13, Iss.3 .
- Schwartz, A. & Lev, B. (1971), On the use of the economic concept of Human Capital in Financial Statements, **the Accounting Review**, January, pp. 99 - 117.
- Stéphane De Cara, Martin Houzé, Pierre-Alain Jayet (2005) Methane and Nitrous Oxide Emissions from Agriculture in the EU: A Spatial Assessment of Sources and Abatement Costs., **Environmental and Resource Economics**. Dordrecht: Dec 2005. Vol.32, Iss.4 .
- Thomas B FombyLimin Lin(2006). A CHANGE POINT ANALYSIS OF The Impact Of "Environmental Federalism" On Aggregate Air Quality In The United States: 1940-98 **Economic Inquiry**. Huntington Beach: Jan 2006. Vol.44, Iss.1 .

نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية

الدكتور بكر تركي عبد الأمير
معهد التنمية الإدارية - دبي
الإمارات العربية المتحدة

نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية

د. بكر تركي عبد الأمير

ملخص،

تمدّ نظرية أصحاب المصالح من النظريات التي نالت اهتماماً واسعاً في العديد من حقول المعرفة. وقد اثارت جدلاً واسعاً سواء كان ذلك حول أهدافها أو وسائلها أو أسسها أو حول المنطق الذي بنيت عليه. وعلى الرغم من أن النظرية تمثل امتداداً طبيعياً لمنطق نظرية النظم العامة، إلا أنها ذهبت إلى أبعد من ذلك من خلال استنادها إلى افتراضات تتقاطع مع العديد من النظريات التي تنتمي إلى المظلة نفسها ومنها: نظرية الوكالة ونظرية حملة الأسهم ونظرية الحاكمية. من هنا تأتي هذه الدراسة لتركز على مناقشة وتقييم المنطق الذي تقوم عليه نظرية أصحاب المصالح، وتتفحص الافتراضات التي تستند إليها بعد تتبع جذور النظرية وأصولها ومنظوراتها وأبعادها الفلسفية، لتنتهي إلى وضع تقييم للإسهام الذي تقدمه هذه النظرية في حقل الإستراتيجية ونظرية المنظمة.

هذه الدراسة لمجال يحظى باهتمام الباحثين في حقول شتى؛ لما **تتعرض** يتضمنه من موضوعات متداخلة من جهة ومتفاعلة من جهة أخرى يصعب معها وضع حدود معينة له. إن مجال هذه الدراسة هو نظرية تدرس السلوك الإنساني والاجتماعي المتعلق بالمصلحة وتحديدها وتحقيقها وكيفية تأطيرها وقياسها وانعكاساتها في كل الاتجاهات الفردية والجماعية والاجتماعية. إن نظرية أصحاب المصالح هي من بين النظريات القليلة التي يصعب نسبتها إلى علم أو حقل بعينه، ومن ثم يحتم ذلك التعرض لها بمنظور فلسفي كلى يستوعب متغيراتها وأبعادها، وهذا ما تحاول هذه الدراسة القيام به.

◆ معهد التنمية الإدارية - دبي - الإمارات العربية المتحدة.

المبحث الأول - منهجية الدراسة:

١-١ مشكلة الدراسة:

لعل أحد أسباب التأخر الذى تعيشه الإنسانية هو أن علومها الاجتماعية والإنسانية ما زالت أقل تطوراً فى الوقت الذى تقدمت فيه علومها الطبيعية والمادية بدرجة كبيرة. وما زال الفكر الإنسانى يقف عاجزاً أمام ألغاز الحياة ومتماهات المشكلات التى تنبثق من التفاعل الاجتماعى بين بنى البشر أفراداً وجماعات.

واستناداً إلى ما تقدم ما زالت الجهود تبذل، بل تمنح الأولوية للوصول إلى نظريات تحكم السلوك الإنسانى والتصرف الاجتماعى. وما هتئ حلم الإنسانية قوياً فى الوصول إلى نظريات تمثل وتنظم منظومة من المفاهيم التى يسعى إليها الإنسان مثل العدالة والحكم الصالح والمصلحة العامة والمسؤولية الاجتماعية وحقوق المستضعفين والمغييبين والأجيال القادمة.

إن كل ما تقدم يتجسد فى نظرية شغلت المفكرين والباحثين تحت عناوين ومسميات شتى إلى أن تمارف واتفق على تسميتها بنظرية أصحاب المصالح. إلا أن الاتفاق للأسف لم يتجاوز مرحلة الاتفاق على التسمية. وعلى الرغم من أن النظرية جاءت أساساً لتقدم حلولاً لمعضلات كبرى إلا أنها لم تنجح سوى فى إثارة الجدل بين المفكرين والباحثين حول الأفكار التى تتضمنها، والمبادئ التى تستند إليها، والافتراضات التى تدور حولها وفى فلکها. ومن هذه النقطة ذاتها تتقدم هذه الدراسة لتثير موضوعات مهمة منها:

- تأثير نظرية أصحاب المصالح فى السلوك العقلانى لمنظمات الأعمال.
- المحتوى الأيديولوجى للنظرية الذى يسيّس العمليات التنظيمية على حساب القيمة الاقتصادية التى تتوقف عليها فلسفة الأعمال الخاصة.

نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية

- دور نظرية أصحاب المصالح في إرباك وزعزعة النظريات التي تستند إليها لفلسفة الأعمال مثل نظرية الوكالة والتعاقد وغيرها.
- دور نظرية أصحاب المصالح في تغيير آليات الحاكمية التقليدية التي تقوم على أسس الملكية لتقدم أنموذجاً جديداً أو مشوهاً.

تساؤلات الدراسة:

يمكن تأطير وبلاورة مشكلة الدراسة بالتساؤل عن المنطق الذي تستند إليه نظرية أصحاب المصالح، والأبعاد والامتدادات الفلسفية له؟ وينبثق من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

- ١- ما الجذور الفكرية لنظرية أصحاب المصالح؟
- ٢- كيف تطورت هذه النظرية؟ وما منظوراتها وأبعادها؟
- ٣- ما مدى منطقيّة الافتراضات التي تحكم هذه النظرية وتحركها؟
- ٤- ما مدى إمكانية الوصول إلى تصور أو رؤية متكاملة لتقييم نظرية أصحاب المصالح؟

١-٢ أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- ١- استعراض التراكم الفكري والتأصيلي لنظرية أصحاب المصالح.
- ٢- مناقشة منطق نظرية أصحاب المصالح والافتراضات التي تستند إليها وتحكمها.
- ٣- تقييم نظرية أصحاب المصالح، مواطن القوة والضعف.
- ٤- تقديم تصور أو رؤية محددة في ضوء المناقشة والتحليل والاستقراء.

يمكن إيراد ما يلي باعتباره دلائل على أهمية هذه المحاولة الفكرية:

١- ندرة الدراسات العربية التي تتعرض لهذه النظرية على الرغم من أن الأبعاد التي تتعرض لها هي أسس فكرية تقوم عليها مجمل حقول العلوم الاجتماعية.

٢- تأثير الدراسة وتعرض للأساس الفكرى لأهم الموضوعات المعاصرة في حقول المنظمة والإدارة الإستراتيجية ومنها: الحاكمية الصالحة والمسؤولية الاجتماعية والعدالة والبيئة...إلخ.

٣- توضح الدراسة - بدون أن تعد بتقديم حلول - الإشكالية التي تعوق إصلاح وتطوير النظم والعمليات فيما يتعلق بالمنظمات الحكومية، أما فيما يخص المنظمات الخاصة فتوضح صراع الافتراضات التي تتنازع الهيمنة على فلسفة الأعمال التي تحكم تلك المنظمات ودورها الحقيقي في المجتمع.

المبحث الثاني - أصول وجذور مفهوم أصحاب المصالح:

بدأت الجذور الفكرية لفكرة أصحاب المصالح من حقل القانون قبل أن تنفاده لتنتج بقوة إلى ميدان الإدارة الإستراتيجية لتعود مرة أخرى فيما بعد إلى القانون. وهي تهيمن حالياً على أدبيات حقل أخلاقيات الأعمال. إن الأصل الحقيقي لفكرة أصحاب المصالح في مجال القانون غالباً ما يتم تجاهله أو إغفاله ونادراً ما يشار إليه. ففي الثلاثينيات من القرن العشرين تجادل اثنان من علماء القانون في الدوريات القانونية حول المسؤولية الاجتماعية للأعمال الخاصة، وكان جوهر الجدل بين Dodd & Berle حول مسألة ذات أهمية كبيرة منذ ذلك الوقت وهي: هل يجب على أولئك الذين يقدمون رأس المال لمشروعات الأعمال ويتحملون المخاطر، أن يأخذوا بالحسبان اهتمامات أو مصالح أولئك الذين لم يقدموا أو يستثمروا أية أموال، مع أن لهم مطالب أو دعاوى ومحددات على نشاط الشركة؟ وقد ذهب Berle إلى أنه من الملائم أخذ مصالح غير

نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية

حاملي الأسهم (أصحاب المصالح) بالحسبان فقط إذا وافق حملة الأسهم على ذلك. في حين ذهب Dodd إلى أن أصحاب المصالح هم مالكون غائبون Absentee Owners وهم الجزء الآخر المكون للشركة، وأن لهم اهتمامات ومصالح محددة، وكذلك المجتمع عامة. إن العبارة الجوهرية في هذا السياق هي "المالكون الغائبون" حيث ميز Dodd بين فئتين من المالكين (2: Jennings, 2001) هما:

١- الذين لهم رأسمال مستثمر في المؤسسة.

٢- الذين لهم استثمار لا يأخذ شكل رأسمال، بل اهتمام ومصصلحة في المؤسسة.

ولم يوضح Dodd سبب اهتمام الفئة الثانية من المالكين أو في أى المجالات تقع هذه الاهتمامات. كذلك لم يتمكن كل من Berle & Dodd (وكذلك Gardin-er Means الذى انضم في السجل إلى جانب Berle) من وضع المسألة في نطاقها الجوهرى وهى بؤرة حاكمية الشركة. إن هذا الإسهام الفكرى قد أغفل مدة ثلاثين سنة لاحقة، وفى الستينيات قام معهد ستانفورد للبحث Stanford Research Institute (SRI) بإحياء مصطلح أصحاب المصالح، إلا أنه فعل ذلك ضمن إطار أو مجال الإدارة الإستراتيجية أكثر منه في مجال القانون. وقد عرفت المذكرة البحثية للمعهد فى سنة ١٩٦٣م أصحاب المصالح بأنهم: "تلك الجماعات التى بدون دعمها تتوقف المنظمة عن الوجود"، وقد جاءت هذه المذكرة ضمن مشروع استشارى فجّر المعهد من خلاله حركة أو اتجاهاً فكرياً بين الشركات التى تتجاهل التخطيط للتغييرات القانونية أو التشريعية للمستقبل، على سبيل المثال إذا كانت للشركة انتهاكات بيئية، كحصر مياه النفايات في الأنهار؛ فإن الجمهور والمشرعين سيعملون معاً لإقرار قواعد وتشريعات أو كليهما معاً للسيطرة على هذه العملية. وهذا التشريع سوف يفرض متطلبات تشغيلية إضافية على الشركات، ولا شك فى أنها ستكون مكلفة وقد يفشل ذلك فى علاج المشكلة الأصلية. وطبقاً لاقتراح (SRI) فإن الشركة يجب أن تأخذ بالحسبان أولئك الذين يتحملون عبء وتبعية أعمالها، من ثم عليها أن تتصرف بطريقة لا تجلب إليها قيوداً ولوائح جزاءات. فى حين كان مدخل (SRI) مصوغاً وفق

مفهوم أصحاب المصالح فإنه اقترح ببساطة تبني نظرة طويلة الأجل حول نتائج أو عواقب التماس أو التداخل في المصالح التي هي في الغالب مكلفة ومرهقة للشركة. إن هذا التفكير يمكن أن يقود إلى إستراتيجيات وقائية فعالة كالتماعل المسبق مع مياه النفايات قبل تصريفها إلى الأنهار (Jennings, 2001: 2-3). لقد كسبت نتائج دراسة (SRI) تأييداً وعدداً من التابعين مثلها مثل إسهام Dodd، ومرة أخرى أغفل هذا الإسهام لمدة تربو على العقدين. بعد عام ١٩٦٣م تفرع المفهوم في أربعة فروع مختلفة هي: التخطيط للشركة، ونظرية النظم، والمسؤولية الاجتماعية للشركة، ونظرية المنظمة. ويمكن تسمية هذه المرحلة بالأدبيات الكلاسيكية لأصحاب المصالح (Elias and Cavana, 2000: 3).

وفي عام ١٩٦٥ أسهم العالمان الإسكتلنديان Rheman & Stymne في تطوير المفهوم من خلال النموذج الذي اقترحاه: أنموذج جماعة المصلحة Interest group model ضمن جهودهم لوضع إطار عمل لتحليل المنظمات. وبعد عشرين سنة أخرى أعيد اكتشاف وإطلاق مفهوم أصحاب المصالح، وكان الناطق هذه المرة في الثمانينيات هو Edward Freeman، الذي نقل عمل وإسهام (SRI) إلى حقل الإدارة الإستراتيجية، وكان كتاب Freeman الذائع الصيت "الإدارة الإستراتيجية: مدخل صاحب المصلحة" شرارة لثورة فكرية في مجال حاكمية المنظمة والإدارة. وطبقاً لـ (Freeman, 1984) فإن مهمة أولئك الذين يديرون الشركة هي تشخيص كل صاحب مصلحة من ذوى العلاقة وتوضيح وتحديد الكيفية التي يتم التعامل من خلالها معهم. وفي فترة الثمانينيات - وسط تلك الهبة من عمليات الاندماج والاكستاب (بيع أصول الشركة للمنافسين) بين الشركات الكبرى- برزت وارتقت فكرة أصحاب المصالح مرة أخرى في القانون، مصحوبة بممارسات وتطبيقات عويصة لحملة الأسهم والمديرين وحاكمية الشركة. إذ أصبح من الصعب على أعضاء مجالس إدارة الشركات رفض عروض الاكتساب عندما تكون العلاوة لحملة الأسهم عالية ومغرية، فالمجالس التي ترفض هذه العروض غالباً ما تواجه دعاوى ومسؤولية قانونية من حملة الأسهم الساخطين الذين يسعون إلى تحقيق أرباح من خلال تلك العمليات.

نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية

وكانت النتيجة صدور تشريع فى عدد من الولايات الأمريكية حول الوضع القانونى لأصحاب المصالح، الذى مكّن المجالس من أخذ عدد من العوامل بالحسبان أكثر من مجرد السعر المعروض عندما يقررون قبول أو رفض عروض الاكتساب (عروض المنافسين بالشراء) (Jennings, 2001: 3).

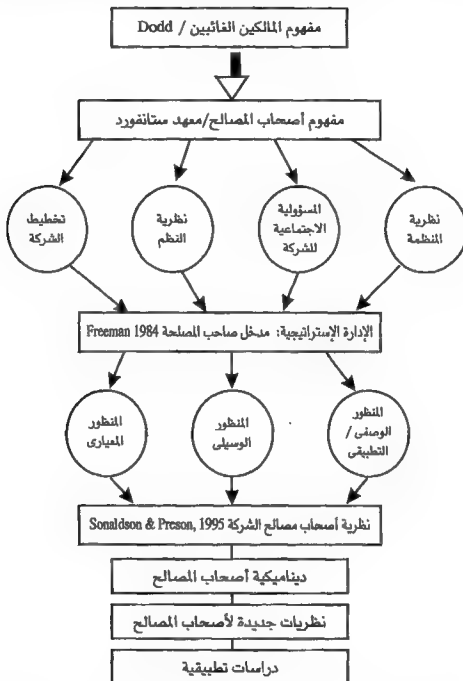
وفى غمرة حماس كثير من التنفيذيين لحماية مراكزهم ومواقعهم داخل الشركات التى تواجه الاكتسابات، وجد هؤلاء أنفسهم متحالفين مع أطراف أخرى لها نظرة شمولية حول اهتمامات أصحاب المصالح. ودعم عدد من التنفيذيين تشريع أصحاب المصالح؛ لأنه يمنحهم حماية من المسؤولية القانونية عندما يأخذون بالحسبان عوامل غير السعر المرتفع، ومنحهم ذلك القوة لمنع الاكتسابات ومواجهة خسارتهم لمواقعهم. إن أولئك التنفيذيين وجدوا أنفسهم متخذين إستراتيجية سياسية - وليست اقتصادية - تلتقى مع المؤيدين والمتبنين لمفهوم أصحاب المصالح. وقد ذهب بعض المعلقين إلى القول إن التنفيذيين باعوا أرواحهم بالمقابل لدعم الناشطين من أصحاب المصالح فى موضوع التشريع القانونى المعارض للاكتسابات. وحالما تضامنت القوى تشريعياً مع الشريك السياسى والنظرى؛ وجد تنفيذيو الأعمال أنفسهم مجبرين على اتباع وتبنى مفهوم أصحاب المصالح، حتى إن بعضهم بدأ يستجدى التأييد حول هذا المفهوم بوصفه دليلاً على التزامهم بالمعايير الأخلاقية وغير الفاسدة (Jennings, 2001: 7).

إن انبثاق نظرية أصحاب المصالح قد أنتج هيكلاً ضخماً من الأدبيات (شكل ١) يتسم معظمها بالفهموض والضبابية، واستمر مؤيدو النظرية وأنصارها يتحدثون مراراً على أمل أن جزءاً ما منها سوف يهيمن وينجح فى إلزام رجال الأعمال بإعطاء دور لآخرين من غير حملة الأسهم فى إدارة أو طريقة إدارة الشركة.

والسؤال الذى يجب إثارته هنا هو عن تعريف محدد لأصحاب المصالح، وفى الحقيقة إنه من الصعوبة بمكان تحديد مفهوم أو تعريف دقيق لأصحاب المصالح، وقد يكون ذلك مرتبطاً بمشكلة التعريفات بشكل عام، إلا إنه فضلاً عن ذلك يثير

هذا المصطلح الكثير من الغموض والخلط بسبب تعدد وتداخل مضامينه القانونية والسياسية والأخلاقية. وعلى الرغم من أن تعريف Freeman هو الأكثر شيوعاً وشهرة صاحب المصلحة هو فرد أو جماعة يؤثر أو يتأثر بتحقيق المنظمة لأهدافها" (Freeman, 1984: 19)، إلا أن هذا التعريف وصف بأنه مفرط في السعة والشمول، وأنه من غير الممكن تحديد كل أولئك الذين يمكن أن يشملهم التعريف، بل ذهب البعض إلى القول إنه طبقاً لهذا التعريف فإن الخارجيين عن القانون وأعداء المنظمة هم أصحاب مصالح فيها (Mitchell, et al., 1997). وهناك من يعرف أصحاب المصلحة بأنهم "الجماعات والأفراد الذين يستفيدون من نتائج تصرف وسلوك المنظمة، أو يضارون به، وقد تكون حقوقهم إما مصانة أو منتهكة" (Glenn Mason, 2003: 11). أو هم "الجماعات الضرورية لبقاء ونجاح المنظمة" أو "الجماعات التي من دون دعمها تتوقف المنظمة عن الوجود". كذلك هم: أي شخص أو جماعة أو منظمة يمكن أن تؤثر في الموارد والخدمات أو تتأثر بأنشطة هذه الخدمات أو له مصلحة فيها أو يتوقع منها شيئاً (Patricia Lichiello, 1999: 41).

شكل رقم (١) خارطة أدبيات أصحاب المصالح



المصدر:

Elias Arun and Robert Cavana, Stakeholder Analysis for Systems Thinking and Modeling, 2000, p.2

وقد استخدم (Clarkson, 1994) المخاطرة خاصةً لتضييق نطاق أصحاب المصالح؛ إذ إنه يحصره بمن له ادعاء شرعى بصرف النظر عن القوة التي يتمتع بها. ويقترح (Alkhafaji, 1989: 13) أن يتم التركيز في تعريف صاحب المصلحة على تلك الجماعات التي لها حق أو مصلحة مكتسبة في بقاء المنظمة. كذلك يعرف أصحاب المصالح بأنهم أشخاص أو جماعات لها أو تدعى ملكية أو حقوقاً أو اهتمامات في الشركة وأنشطتها وماضيها وحاضرها ومستقبلها... والجماعة الرئيسية منهم هي تلك التي لن تتمكن الشركة من البقاء دون مشاركتها، أما الجماعات الأخرى من أصحاب المصالح فهي تلك التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بأعمال الشركة، لكنها لا ترتبط بتعاملات مباشرة معها وهي ليست جوهرية لبقائها (Heen, Dentchev, Desmidt & Van Laere, 2002: 8).

أخيراً، يقدم الباحث تعريفه لأصحاب المصالح كما يلي: "جماعات أو أفراد قادرين وراغبين أو هما معاً في التأثير في قرارات المنظمة، أو أنهم يدركون أنها تؤثر فيهم". ويغطي هذا التعريف النقاط الجوهرية التالية:

- أصحاب المصالح هم جماعات أو أفراد.
- أنهم راغبون وقادرون أو هما معاً على التأثير في عملية صنع القرار المنظمي.
- أنهم يتأثرون بقرارات المنظمة أو أنهم يمتدنون ذلك.

المبحث الثالث - منظورات نظرية أصحاب المصالح وأبعادها؛

لاحظ (Freeman, 1995: 35) أن عقد الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات كانت فترة البحث عن نظرية متكاملة لأصحاب المصالح، بحيث تكون قادرة على استبدال النظرية السائدة والمهيمنة على مدارس الأعمال وخاصة نظرية حملة الأسهم، على الرغم من أنه يؤكد عدم وجود نظرية موحدة لأصحاب المصالح في الشركة. وقدم (Donaldson & Preston 1995: 47) إضافة قيمة من خلال تمييزهم بين الأبعاد الكامنة في نظرية أصحاب المصالح: الوصفي/التطبيقي،

نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية

والوسيلي، والمعياري. وقد استطاعا أن يبرزاً بشكل ظاهر ما كان ضمنياً في الصياغات التأسيسية المبكرة لهذه النظرية التي اقترحت أن:

١- الشركات والمديرون أو هما معاً يتصرفون فعلياً بطرق محددة (المنظور الوصفي/التطبيقي).

٢- تصرف الشركات أو المديرين بطريقة ما سيقود إلى نتائج محددة (المنظور الوسيلي).

٣- الشركات أو المديرون يجب أن يتصرفوا بطريقة محددة (المنظور المعياري).

ولاقَت المنظورات الثلاثة قبولاً عاماً من الباحثين، وثنى (Freeman 1995) (وهو عزاب نظرية أصحاب المصالح) المنظورات الثلاثة، واقترح رابعاً لها يتعلق بالمنظور المجازي أو الروائي. وفيما يلي توضيح موجز لهذه المنظورات الثلاثة: (Donaldson & Preston, 1995: 55-72)

١- ٣ المنظور الوصفي/التطبيقي Descriptive/Empirical Perspective

المنظور الوصفي في التنظير لأصحاب المصالح يبحث عن توصيف وأحياناً عن توضيح وتفسير السلوكيات والخصائص المعينة للشركة، فهو يوضح الحالة الماضية والحاضرة والمستقبلية لشؤون الشركة وأصحاب المصالح فيها. وهذا المنظور قد يأخذ بالحسبان أصحاب المصلحة في الشركة باعتبارهم مؤثرين فيها من خلال قوتهم أو دورهم في السياسات. والمنطق الوصفي يستند عادة إلى شواهد تطبيقية مصدراً للدعم. إن المفكرين التجريبيين الذين ينطلقون من المنظور الوصفي هم غالباً منظرو المنظمة الذين يفتشون عن فهم للطبيعة الأساسية للشركات، وينقب الباحثون في الإدارة الإستراتيجية عن رؤية الشركات وهي تقترب أو تتخذ القرارات الإستراتيجية، ويبحث بعض علماء المجتمع والأعمال عن تأييد لاستخدام مدخل أصحاب المصالح باعتباره نتاجاً طبيعياً للتطور والنمو. ومرة أخرى قد يخبر المنظور الوصفي المديرين بقدر ما هو

يمكن عن المنافع المبنية من الإدارة من خلال مدخل أصحاب المصالح، على الرغم من أنه لا يقدم أى منطق لتسبب ذلك، بل هو بالكاد يصف ما أنجزته شركات متعددة وأثر القرارات التي اتخذتها في ضوء ذلك. وقد استخدمت النظرية لوصف خصائص محددة للشركة وسلوكها وأحياناً توضيحها؟ على سبيل المثال تم استخدام النظرية لوصف:

- ١- طبيعة الشركة (Brenner&Cochran, 1991).
- ٢- الطريقة التي يفكر بها المدبرون للقيام بالإدارة (Brenner&Molander, 1997).
- ٣- كيف يفكر مجلس الإدارة في مصالح ذوي العلاقة بالشركة (Wang & Dewhirst, 1992).
- ٤- كيف تدبر الشركات أعمالها فعلياً (Clarkson, 1991; Kreiner&Bhambri, 1991).

وفي المنظور الوصفي/التطبيقي لنظرية أصحاب المصالح هناك احتمالات عديدة قد يكون التوضيح التالي أحدها: يتصرف المدبرون كأنهم جماعات من أصحاب المصالح وليس مجرد حملة أسهم (باعتبار أنهم وكلاء عن حملة الأسهم) ويؤثر ذلك في أداء الشركة. ومرة أخرى، فإن هذه دعوى قابلة للدحض والتكذيب بالدليل التطبيقي، أى أن الشواهد العملية يمكن أن تتراكم وتوضح بجلاء أن المديرين لا يتصرفون في الواقع كأنهم أصحاب مصالح معنيين بنجاح الشركة (هنا هم ليسوا مجرد وكلاء عن حملة الأسهم). وعلى نحو مشابه ولكن مع تباين جوهري فإن التوضيح الوصفي يمكن قراءته كالتالي: يتصرف المدبرون باعتبارهم أصحاب مصالح معنيين - بدافع العدالة - استجابة لدعوى أصحاب المصالح داخل الشركة.

٣-٢ المنظور المعياري Normative Perspective

النظرية هنا تستخدم لتأويل أو تفسير وظيفة الشركة، ويتضمن ذلك تشخيص وتحديد الإرشادات الفلسفية والأخلاقية في تشغيل وإدارة الشركات. وقد هيمنت المسائل المعيارية على أدبيات نظرية أصحاب المصالح في أكثر

نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية

الإسهامات المعاصرة (Kuhn & Shriver, 1991)، بل وحتى هجوم Friedman (1970) الشهير على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركة كان معيارياً إلى حد كبير. إن الباحثين يمكن أن يعتمدوا المنظور المعيارى عند تبنيهم لمدخل أصحاب المصلحة (Donaldson & Preston, 1995: 71) الذى يجادل غالباً فى أن العمل الصحيح هو ضرورة حسابان مصالح ذوى العلاقة المتعددين عند اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وأن على الشركات أن تتبنى اتجاهات أصحاب المصالح بوصفها حقاً لهم - وهو مقنن إلى درجة كبيرة - وهذا المنظور غالباً ما يتم تبنيه من قبل الباحثين فى الفلسفة وعلم الاجتماع والإدارة الذين هم جزء من الأكاديميين فى مجال المجتمع والأعمال.

ومع أن الجدل المستند إلى الأسس الأخلاقية كان إرشادياً توجيهياً مقنعاً فيما يتعلق بالسلوك، إلا أنه ليس عالمياً ولا تكاملياً. وخير مثال على ذلك التناقض بين الأسس الأخلاقية النفعية والفلسفة الكانطية ♦ Kanitian. إن استخدام المنظور المعيارى للدفاع عن مدخل أصحاب المصالح عند إدارة الشركة قد لا يكون الأكثر إقناعاً لأولئك الذين يحكمون الشركات الحديثة فعلياً، وبشكل خاص إذا كانت الأسس الأخلاقية الفردية لهم تتنازع مع هذا المدخل فى مجال حاكمية الشركة. ومع أن المديرين قد يكونون حساسين تجاه الالتزامات الأخلاقية، إلا أنهم قد يؤمنون بشكل جازم بأن واجبهم الأساس هو الحفاظ على مصلحة حملة الأسهم، وليس تنفيذ التزاماتهم الأخلاقية الخاصة. إن المدير

♦ الفلسفة الكانطية: يذهب Kant إلى أن مبدأ الشخص يكون أخلاقياً إذا تماشى مع القانون الأخلاقى إذا كان ثمة قانون أخلاقى. والقانون الذى يستخلصه من الخبرة الأخلاقية ضرورى بحت وهو الأمر المطلق المشهور: إن مبدأ فعلى - من ثم التصرف الذى أقوم به تبعاً لهذا المبدأ - إنما يكون أخلاقياً فى حالة واحدة، واحدة فحسب، وهو أن أرانى قادراً على أن أريد له أن يكون قانوناً كلياً. وبهذا المحك المصورى تقسم المبادئ إلى أخلاقية ولا أخلاقية. تماماً كما تقسم الاختبارات الصورية إلى صحيحة وباطلة، فالمبادئ فى المادة التى نختبرها بذلك المحك المصورى. وأبرز صياغة بين الصياغات التى يراها متعادلة فى تعبيره عن الأمر المطلق هى هذه: " اعمل بحيث تعامل الإنسانية ممثلة فى شخصك وفى الأشخاص الآخرين جميعاً، لا باعتبارها وسيلة فقط بل باعتبارها دائماً غاية أيضاً" (الموسوعة الفلسفية المختصرة، ترجمة: كامل، المشرى، الصادق، بدون تاريخ: ص ٢٣٧).

الذي يتخذ قراراته في ضوء التزاماته الأخلاقية الخاصة لا في ضوء الاعتبارات الرئيسية لمصالح حملة الأسهم قد يواجه جزاءات شخصية وقانونية كخسارة وظيفته مثلاً. وبتابع هذا المنطق يجب على الإدارة أن تنطلق من مصالح المالكين من حملة الأسهم وليس غيرهم.

جدول رقم (١)

المنطق المعياري في نظرية أصحاب المصالح من خلال الأدبيات الإدارية

الخطاب المعياري المعاصر حول أصحاب المصالح: الذي يدرج الانتقادات ويقترح أساساً نظرياً لمداخل أصحاب المصالح.	أمثلة لانتقادات مداخل أخلاقيات الأعمال والجدل المعياري	أمثلة على الاندماجات المعيارية: تحليل أصحاب المصالح هو مدخل أخلاقي في مشروعات الأعمال
استخدام أخلاقيات مبدأ المساواة لتوفير أساس أخلاقي لنظرية أصحاب المصالح.	إن هدف الشركات هو منع الأرباح لمصالح حملة الأسهم فيها، إن الأفضلية والأولية للمديرين تقع في واجباتهم التوكيدية نحو حملة الأسهم	← إن مصالح أصحاب المصالح وحملة الأسهم هي متنافسة وغير متوافقة على الأمد الطويل
تمكين المشاركة وإعطاء صوت لأصحاب المصالح، لا تركز نظرية أصحاب المصالح.	←	الثقة المتبادلة والتعاون المشترك سوف يؤديان إلى تعاملات أكثر كفاءة ومن ثم إلى البرزة التنافسية
صاحب المصلحة له حقوق إلا إن عليه مسؤوليات أيضاً نحو المنظمة (علاقات أصحاب المصالح هي ذات أبعاد جمعية).	تناقض صاحب المصلحة: إن الأعمال من غير أخلاقيات، أو الأخلاقيات من غير أعمال، تمتد أو تستند إلى الأفضليات.	← إن الأخلاقيات ومشروعات الأعمال هي ليست تبادلية الحصر.
استخدام مبدأ العدالة لتوفير علاقات مصلحية أخلاقية للمشكلات.	← هناك غموض مقصود في الادعاءات المعيارية	هناك جوهر معياري في نظرية أصحاب المصالح.

المصدر:

Pouloudi A., Aspects of The Stakeholder Concept and their Implications for Information System Development, 1999:p.4

وقد استنتج (Donaldson & Preston, 1995: 60) أن المساحة الواعدة بدرجة كبرى لتطوير نظرية حول أصحاب المصالح تقع ضمن المنظور المعيارى. وقد قاما بتقديم تبرير معيارى من أجل نظرية تستند إلى حقوق الملكية. وهناك مبررات معيارية أخرى من ضمنها مداخل: العقد الاجتماعى، الرأسمالية الكانتينية، أخلاقيات الوكيل، والمنطق المعيارى حول المسؤولية الاجتماعية للشركة. إن كل تلك المواقع المعيارية هى تشريعية، وكل منها مسلم به من خلال المنطق والجدال أو الحوار المشترك وهى تحتكم إلى مبدأ معيارى سام (الشكل رقم ٢).

٣-٣ المنظور الوسيطى Instrumental Perspective

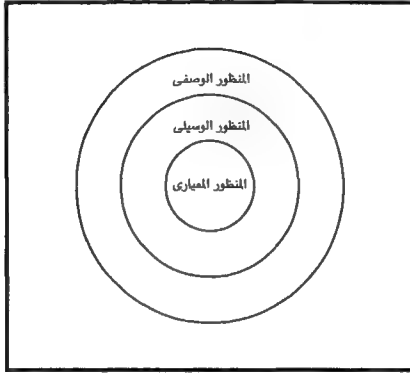
إن المدخل الأكثر إقناعاً للمديرين من حيث المنافع العملية المترتبة على تبنيه وانتهاجه عند إدارتهم للشركة هو المنظور الوسيطى، الذى يتضمن حاجة منطقية وتجريبية ترى أن الشركة التى تأخذ بالحسبان وتبتهى مدخل أصحاب المصالح فى الإدارة الإستراتيجية - فى حالة ثبات العوامل الأخرى - سوف تحقق عوائد مالية أعظم من تلك التى لا تقوم بذلك. ويستخدم هذا المنظور لتحديد الترابطات أو الافتقار إليها بين إدارة أصحاب المصالح، وتحقيق الأهداف الرئيسة للشركة (Donaldson & Preston, 1995: 71). ومن بين العدد الكبير من العلماء الذين يتبنون هذا المنظور باحثو الإدارة الإستراتيجية والمعنون بدرجة عالية بتأييد مدخل أصحاب المصلحة من أجل تحسين أداء مشروعات الأعمال مع ارتباط طفيف فقط بالقضايا الأخلاقية. ومن المهم ملاحظة أن من بين أولئك المهتمين بهذا المنظور من الباحثين فى حقل المجتمع والأعمال الذين يتبنون هذه النظرية باعتبارها وسيلة لتأكيد أن الأداء الاجتماعى للشركة - الذى يرى البعض فيه مخرجات مباشرة لنجاح إدارة أصحاب المصلحة - والأداء المالى التقليدى يمكن أن يسيرا معاً جنباً إلى جنب (Menna, 2001: 3). وتستخدم النظرية هنا بالتزامن مع البيانات الوصفية/التطبيقية حيث تكون متوافرة لتشخيص الترابطات أو الافتقار إليها، بين إدارة أصحاب المصالح وتحقيق

الأهداف التقليدية للشركة (على سبيل المثال الربحية، النمو...). إن العديد من الدراسات الوسيطة المعاصرة للمسؤولية الاجتماعية للشركة هي ذات مرجعية بشكل ضمني أو ظاهر لمنظورات أصحاب المصالح، وهي تستخدم منهجيات إحصائية متعارفاً عليها، وهناك دراسات أخرى استندت إلى الملاحظة المباشرة والمقابلات، وأياً كانت منهجيات تلك الدراسات فإنها كانت تقصد توليد تطبيقات مقترحة ذات ارتباط وثيق بمبادئ وتطبيقات نظرية أصحاب المصالح لتحقيق أهداف الأداء بطريقة مماثلة أو أفضل من المداخل المنافسة. وكتب Kotler & Heskett أن أغلب أولئك المديرين يهتمون بدرجة عالية بالناس الذين لهم مصالح في المشروعات - الزبائن، العاملين، حملة الأسهم، المجهزين... إلخ. إن من أهم أسباب تطوير المنظور الوسيطة للنظرية هي محاولة الربط بين مسؤولية الشركة ومؤشرات الأداء المالي (Margolis & Walsh, 2002: 24)، فالإدارة العليا تتولى عملية إدارة الشركات في ضوء محددات السوق التي تتطلب الكفاءة والتزامات أخرى - تعارف على تسميتها بالعقود - مع أصحاب المصالح (Jones, 1994)، ومن بين الآليات العديدة المتوافرة لتخفيض تكاليف التعاقد هو التبنى الطوعي للمعايير السلوكية الذي يخفض أو يستبعد حالة الاستغلال والانتهازية - وهذه معايير أخلاقية بالتأكيد - وفي الوقت الذي تكون فيه المنافع النظامية سهلة التشخيص؛ فإن المنافع الشخصية ليست كذلك. ويجادل (Frank, 1988) في أن النبل، والثقة، والتعاون مع الناس (أو أصحاب المصالح بمستويات عالية من رأس المال الاجتماعي) تساعد في حل مشكلات الانتهازية. لذلك فإن الطريق أو الأساس للميزة التنافسية للشركات هي الثقة المتبادلة والعقود التعاونية مع أصحاب المصالح لديهم، وهذا هو رأس المال الاجتماعي. ولكل من هذه الاستخدامات قيمة ما تختلف في كل استخدام.

إن المنظورات الثلاثة: الوصفية/التطبيقية، والمعياري، والوسيلة، تترابط معاً كما هو واضح في الشكل (٢)، ويمثل الجانب أو البعد الوصفية المحيط الخارجي للنظرية حيث تقوم النظرية بتقديم وتفسير العلاقات التي تتم ملاحظتها في العالم الخارجي.

نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية

شكل رقم (٢) منظورات نظرية أصحاب المصالح



المصدر:

Donaldson & Preston, The Stakeholder Theory of The Corporation: Concepts, Evidence, and Implications, 1995, p.74.

ويتم تدعيم البعد الوصفى للنظرية فى المستوى الثانى من خلال القيمة التنبؤية والوسيلية، فإذا ما تم تنفيذ إجراءات ما، فإنه سترتب عليها نتائج محددة. وجوهر النظرية وبؤرتها هو البعد المعيارى، إن الدقة الوصفية للنظرية تقتضى أو تسلم بصدق وصحة المضمون الجوهرى المعيارى، وإلى ذلك المدى هى تقتضى أن المديرين والوكلاء الآخرين يتصرفون مثل كل ذوى العلاقة الذين لهم مصالح لها قيمة داخلية. وبالمقابل إن إدراك تلك القيم الأخلاقية النفعية والالتزامات تعطى إدارة أصحاب المصالح أرضيتها المعيارية الأساسية (Donaldson & Preston, 1995: p.74).

ويقدم (Berman et al., 1999) دعماً لنموذج إدارة صاحب المصلحة الإستراتيجي، لكنه أكد بدرجة ضعيفة على التزام أصحاب المصالح الداخليين. أما (Brenner & Cochran 1991) فقد جعلاً التتظير يميل إلى التنازع مع قدرة أقل على المتابعة من الناحية العملية: حيث تقتض النظرية أن طبيعة وقيم أصحاب المصالح في المنظمة، وتأثيرهم النسبي في القرار وطبيعة الموقف هي كل المعلومات ذات العلاقة من أجل التنبؤ بالسلوك التنظيمي. ومع أنهما جادلا في أن القيم التي لها وزن كبير يجب أن تفضل في مواقف الخيار الإستراتيجي الفعلي إلا أنهما أحجما عن وصف الآليات التي يحدث من خلالها السلوك المتنبأ به (Donaldson & Preston, 1995: 66). وقد لاحظ الباحث أن الأدبيات تميل إلى تأكيد أن كل هذه الجهود لم تسفر عن نظرية وصفية للشركة تحاكي أو تستبدل نظريات الاقتصاد الإداري والكلاسيكي. إن انبثاق نظرية هكذا يتطلب من علماء الأعمال والاجتماع الوصول إلى افتراضات قيّمة حول السلوك الإنساني الأمر الذي هو محل شك حالياً، في حين أن نجاح النظرية الاقتصادية كان ركيزة مفيدة للافتراضات السلوكية التي تتعلق بالمصلحة الذاتية العقلانية.

وقد طوّر Jones & Wicks منظوراً تقاربياً للنظرية يدمج عناصر مدخل العلوم الاجتماعية مع المنظور المعيارى للأخلاقيات، ويدعم هذا المنظور الجهود التنظيرية للمنظمات عند توضيح السبب في أن المديرين يمكن أن يطوروا مداخل أخلاقية راسخة في الأعمال ثم التأكيد من أنها قادرة على العمل. ويرى البعض أن هذه المحاولة فشلت في إثبات وجود أي نظرية تطبيقية معقولة لأصحاب المصالح يمكن أن تدمج أو تندمج مع النظرية المعيارية (Jones & Wicks, 1999: 205-219). ويرى Beaver أن محاولة Jones & Wicks لإبداع نظرية تقاربية لم تقدم سوى القليل ضمن إطار تطوير نظرية أصحاب المصالح أبعد من الحدود الحالية لها (Beaver, 1999) حتى إن (Freeman 1999: 10) يعتقد أن نظرية أصحاب المصالح هي إلى التافه أقرب منها إلى التناغم، مؤكداً عدم وجود فصل بين الأخلاقيات والأداء بدليل أن مسؤولية المنظمة تتجسد في تصرفاتها الكلية.

نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية

جدول رقم (٢)

أبعاد ومداخل نظرية أصحاب المصالح

المداخل	الأساس المنطقي	وحدة التحليل	مستوى التحليل	توكيدات النظرية	المبتدئين
للمدخل السريع (الردائي)	صاحب المصلحة بوصفه جزءاً من قصة في الرواية الأوسع من حياة الشركة	المشاركين في العمليات التنظيمية	المستوى الكلي: منظور السوق التنظيمي نظاماً	الإدارة الإستراتيجية سياسة الأعمال	
	حقوق الملكية الحديثة	للبدن المرتكزة إلى النظام	منصب للتنمية	منصب الحرية	Donaldson & Preston, 1995. Donaldson & Dunfee, 1999.
	اخلاقية الوكيل	للبدن المرتكزة إلى النظام	نظرية الوكالة المسؤولية	Wood and Jones 1995. Yuth and Dillard, 1999.	
	المسؤولية الاجتماعية للشركة، من خلال مبدأ الوكالة، ومبدأ شرعية الشركة	المعقد الاجتماعي (الرقابة) (العدالة)	للبدن المرتكزة إلى النظام	نظرية العقد الاجتماعي	Rawls 1971; Rousseau 1962, Child & Marcox, 1999.
	الرأسمالية الكنتينية	للبدن المرتكزة إلى النظام	النظرية الأخلاقية (الالتزام المطلق)	Freeman & Evan 1990. Wright and Ferris, 1997.	
للمدخل التحليلي	تأثير اعتبارات أصحاب المصلحة في مستوى قاعدة الشركة	علاقات كثرية، تعاملات، عقود، عالتيمة	السلوك التنافسي	نظرية شبكة العمل الاجتماعي، نظرية الوكالة، نظرية الإيجابية، نظرية كلفة التعامل	Frank 1988, Preston Et al., 1991 Hill & Jones 1992 Ones 1999, 1995.
	السلوك الإداري من أجل اعتبارات أصحاب المصلحة	توجه الأداء الداخلي والعدالة الداخلية/توجه التهمة	السلوك الإداري	الاقتصاد الإداري، علم النفس التنظيمي والاجتماعي	Clarkson 1995. Etzioni 1988. Mitchel et al., 1997.
	طبيعة أصحاب المصلحة وفهمهم وتأثيرهم على القرارات وطبيعة الوقت	السلوك التنظيمي	نظرية المنظمة نظرية القرار	Rerier & Cochran, 1991. Logsdon and Yuthas 1997, Berman et al., 1999.	

Andriof & Waddock, Unfolding Stakeholder Engagement, 2002, P. 34

المصدر:

المبحث الرابع - تقييم نظرية أصحاب المصالح؛

هناك إجماع بين علماء أخلاقيات الأعمال على تفضيل وتقديم نظرية أصحاب المصالح - وهى النظرية التى تبحث أو تسعى إلى إعادة تعريف وتوجيه غرض ومناشط الشركة. ويعيداً عن السعى إلى تقديم أرضية أخلاقية لرأسمالية الشركة يسعى علماء الأخلاقيات إلى تغييرها بشكل مثير. ويوضح Windsor (1998:3) أن الافتقار إلى تحديد واضح للعلاقة بين أصحاب المصالح والمنطق الاقتصادى هو الحلقة الكبرى المفقودة فى هذه المعادلة. وبينما أحرزت نظرية أصحاب المصالح درجة من القبول فى أدبيات الإدارة الاستراتيجية، أصبح من المعتاد ملاحظتها فى مقررات وكتب جديدة باعتبارها أدوات للتحليل الإستراتيجى، إلا أن هناك مقاومة جوهرية لمنطق النظرية فى أدبيات الاقتصاديات المالية. وهناك اتساع لحركة مضادة تفضل بقوة معايير حاكمية الشركة وحقوق أصحاب الأسهم وأفكار القيمة الاقتصادية المضافة.

ويجادل منظرو نظرية أصحاب الأسهم مثل Milton Friedman فى أن المديرين يجب أن يخدموا مصالح مالكي الشركة من حملة الأسهم. ويؤكدون أن الالتزامات الاجتماعية للشركات تنحصر فى الإنجاز الحسن للعقود، الالتزام وإطاعة القانون، التفاعل مع التوقعات الأخلاقية المتعارف عليها. وباختصار "إن الالتزامات نحو أطراف من غير حاملي الأسهم هو حجر عثرة أمام تحقيق مصالح المالكين الشرعيين". ويستخدم Marcoux منطق Friedman ويتساءل: "لماذا يجب أن تلتزم الشركات بتقديم شئ ما إلى من قدم له الكثير مسبقاً؟" فالشركات لا تستعبد العاملين، بل تدفع لهم بشكل منتظم أجوراً ومنافع مقابل جهودهم؟ وهى لا تسرق الزبائن بل تقدم لهم سلعاً وخدمات مقابل الموائد التى يدفعونها. وهى لا تبدد المقدرات العامة (مثلما تفعل بعض الوكالات الحكومية) بل تدفع ضرائب وتطيع القانون. إضافة إلى كل ذلك، إن تلك التعويضات المدفوعة تقع ضمن اتفاق اختياري مع تلك الأطراف أو ممثلها. فلماذا ولأى سبب يستتج البعض أن تلك التعويضات غير مجزية وغير عادلة؟ وما ضرورات

نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية

إلزام الشركات بإعطاء المزيد لمن هم أساساً قد أخذوا ما يستحقون؟ (Marcoux, 2000: 21).

وفي الحقيقة حتى إذا سلم المرء بمعقولية نظرية أصحاب المصالح باعتبارها مدخلاً عاماً، يبقى هناك نزاع حول معنى "أصحاب المصالح". فمن هو منطقياً صاحب المصلحة؟ علماء أن هذه مسألة غير محلولة إلى الآن. وحتى على افتراض أن العلماء تمكنوا من الاتفاق على تعريف فعلى لصاحب المصلحة، فإن هناك عقبة أخرى أمام تطبيق نظرية أصحاب المصالح؛ لأنه لا أحد يعرف كما يبدو كيف يمكن وضع النظرية موضع التطبيق. إن جوهر النظرية يدور حول مصطلح "العدالة" وهو غير قابل للتوضيح والاتفاق؛ لذا فإن الحقوق والواجبات ضمن نظرية أصحاب المصالح تعتمد على فهم ومعنى مصطلح صاحب المصلحة الأمر الذي يعود بالجدال إلى المشكلة الأصلية للتعريف (Jennings, 2001: 6).

إن فلسفة النظرية تتعارض مع حقوق الملكية وعملية ومتطلبات الأداء وحتى القانون الذي يحكم الشركة وأساس هذه الإشكالية هو التعارض مع شرعية الملكية القانونية، فالنظرية تهدف إلى فرض صيغة أو شكل جديد من العقود على الشركة ومالكها بمنح أصحاب المصالح صوتاً مسموعاً فى إدارة وأسلوب استخدام أموالك تعود لحملة الأسهم. حتى إن النظرية تمنحهم هذا الحق مع افتراض عدم وجود مخاطر لهم، بل ويأثر رجعى ومتى يرون ذلك مناسباً. فالنظرية تزيد من أعباء حملة الأسهم الذين يتحملون مخاطر السوق لتضيف على عاتقهم المخاطر المتعلقة أو المنبثقة من تعقيد التركيبة أو التشكيلة التى تضم أصحاب المصالح، وهى غير محددة من حيث التشخيص والقوة. ويندرج ضمن التناقض الضمنى أنه تم إعطاء أصحاب المصالح اليد العليا للتعبير عن التعاقد القانونى بين حملة الأسهم والشركة، وفضلاً عن انتهاك حقوق الملكية؛ فإن المنظرين الذين منحوا هذا الدور لم يشيروا أو يعترفوا بالمستحقات أو الواجبات المترتبة على من يمارس هذا التأثير فيما يتعلق بالعملية والأداء التنظيمى. وعلى افتراض أنه من الممكن تجاوز مشكلة التعريف لنصل إلى السؤال الإجرائى: كيف تعمل نظرية أصحاب المصلحة؟ فما تزال هناك إشكالية تتعلق بكيفية إشراك

أصحاب المصالح في حاكمية الشركة. وتتفاقم هذه المشكلة؛ لأن لها علاقة بالقضايا والمسائل التعريفية ومثال ذلك: كيف يحدد المديرون التنفيذيون مصالح ورغبات الحيوانات والأشجار، ويربطون ذلك بقضايا المناقشة؟ وعلى افتراض أنه من الممكن تجاوز عدم قدرة هذه الأطراف على التعبير عن مصالحها، كيف يمكن قياس مدخلاتها أو أوزانها إزاء مدخلات حملة الأسهم؟ (Jennings, 2001: 7).

إن السؤال حول تحكّم أصحاب المصالح يمكن صياغته بالعبارة التالية: هل يحق لإنسان أو جهة في مكان ما أن توقف العمل في مصنع صلب؛ لأنه يلحق ضرراً ببطقة الأوزون؟ وقد أثير جدال كبير في السنوات العشرين الأخيرة حول لا منطقية فكرة أو مذهب أصحاب المصالح وألغازها غير القابلة للحل. وهناك شواهد على أن المذهب ذاته قد تغير جذرياً، وأن معنى المصطلح قد تحول بشكل مثير. ومع أنه الآن يشير إلى عملية هي ببساطة مناقضة أو حتى معادية لنظم الأعمال التقليدية، فهو يوصف بأنه صيغة حميدة أو معتدلة لإستراتيجية الشركة تتلاءم مع السعى لتعظيم ثروة المالكين. والمعنى الأصلي لمصطلح أصحاب المصالح كان حساساً ومتاغماً مع عقلانية مشروعات الأعمال، ودليل ذلك أن أول استخدام للمصطلح كان من قبل (SRI) في سنة ١٩٦٣، وكان يشير إلى مجموعة صغيرة من الأفراد أو الناس يرتبطون ارتباطاً قوياً بعملية الأعمال - بشكل نظامي أصحاب الأسهم، الموظفين، الموردين، وأولئك الذين لهم مهارات تقنية أساسية لعمليات الشركة. وأصحاب المصالح هؤلاء قد لا يكونون من المالكين للشركة إلا أنهم أساسيون للتخطيط لها ونجاحها، ووجهات نظرهم يجب أن تؤخذ بالحسبان عند وضع السياسات. وإلى هذه النقطة لم تكن هناك "أيديولوجية" وراء مذهب أصحاب المصالح Stakeholderism ضمن هذا المفهوم، بل مجرد ممارسات وتطبيقات حساسة نحو إشراك هؤلاء الناس في عملية اتخاذ القرار؛ لأنهم يتأثرون فعلياً بمناشط مشروعات الأعمال. وحتى في الاقتصاديات الأنجلو أمريكية قد تكون "الثقة" أكثر كفاءة من التعاقد، إذ يمكن الاحتفاظ بدعم أصحاب المصالح من خلال تشجيع وتطوير ترتيبات معينة لا تعاقدية لمشروعات الأعمال. وإلى هنا لم تظهر مشكلة قيمة السهم؛ لأن

نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية

السلطة ما زالت مستقرة بين أيدي المالكين المهيمنين. كما أنه لا توجد نزاعات خطيرة حول غرض الشركة، فالعمال والأنشطة لهما هدف واحد ومحدد يسعىان إليه وهو منفعة ومصلحة المالكين، أما احتمال عدم الاتفاق فهو ثانوي وقابل للحل من خلال الرجوع إلى معيار ثروة المالكين. إن التناقض النسبي للمصالح بين حملة الأسهم يعني أن مشكلات الخيار الذي يستند إلى التوليف في تبني توجهات أصحاب المصالح هو أمر غير محتمل الحدوث (Barry Norman, 2002: 542).

إن تحول معنى مصطلح أصحاب المصالح قد جاء مصحوباً بالمشكلات المستعصية على الحل، وكما تمت الإشارة فإنه قد تم توسيع مدى أصحاب المصالح إلى ما هو أبعد من الأشخاص الذين لهم مصلحة مباشرة في عمليات الشركة ليضم أولئك الذين لهم ادعاء أو هم بالكاد يتأثرون بنشاطها. ويذهب هذا الاتساع أيضاً أبعد من الأعضاء في المجتمع المحلي، ليشمل مواطني البلد أو حتى مواطني الدول الخارجية التي للشركات نشاط فيها. حتى إن البعض يعتبر المستهلكين أصحاب مصالح وهو تصور مناف للمنطق؛ لأن للمستهلكين سلاح ماضٍ ضد الشركة إذا ما أرادوا، وذلك يكون بمقاطعة منتجاتها.

إن أصحاب المصالح حسب المفهوم الجديد يقدمون وبشراسة ادعاءات متشعبة تتعلق بالشركة. فالبعض يريد ساعات عمل أقل وآخرون يريدون أجوراً أعلى، وهناك من يرغب في التخلي عن فرص مريحة من أجل اعتبارات بيئية، ويسعى غيرهم ل ضمانات وظيفية أكبر. وعندما تتم التسوية مع أولئك الذين لهم مهارات وقدرات وتأثير في إدارة وعمليات الشركة، يصبح فجأة كل من له ادعاء يتعلق بالشركة صاحب مصلحة ينبغي الانصياع له أو أخذه بالحسبان. حتى إن هناك ادعاءات مزعومة لأصحاب المصالح هي بشكل سافر ذات طبيعة سياسية وتتميز بعدائية غريبة لأهداف الشركة، على سبيل المثال ابتليت شركة Royall Dutch Shell بمجموعات من حملة الأسهم الناشطين الذين لا اهتمامات لديهم برفاذية الشركة وهم يلومونها في كل شيء ابتداء من تخریب البيئة وانتهاء بكونها جزءاً من النظام الديكتاتوري العسكري في نيجيريا، وبدلاً من أن يكون ناشطو حملة الأسهم قوة لتحقيق أهداف الشركة أصبحوا أداة لتعطيلها.

ويرى البعض أن فكرة أصحاب المصالح بدأت تققد بريقها وجاذبيتها على الرغم من الثناء الذي تتاله من الفلاسفة وحتى من مشروعات الأعمال ذاتها، وقد يكون سبب ذلك التوجهات الاقتصادية التي تشكل ضغطاً يصعب مقاومتها (Barry Norman, 2002: 445).

لقد جاءت نظرية أصحاب المصالح لتقدم حلولاً لمشكلات حقيقية إلا أن مشكلة الحلول التي يقدمها أنموذج النظرية هي أنها تحاول أن تجعل نظم الأعمال يعمل كأنه نظام سياسي، وهكذا يتوقع في ضوء ذلك الوصول إلى نظام سياسي للمنظمة يمكن وصفه بأنه أقل أو أكثر عدالة. وحقوق التصويت لن تعود مستندة إلى حقوق الملكية والصوت هو الصيغة المهيمنة مسبقاً في ذلك. وإلى المدى الذي تؤثر فيه تصرفات الحكومة على الناس بدرجة متساوية، فإن الالتزامات الديمقراطية تتطلب ألا تهيمن فئة أو جماعة واحدة على الشؤون العامة. إن تصرفات الحكومة تلك لا تنحصر في تقديم السلع العامة فحسب، بل تضم أكثر من ذلك، وتلك التصرفات لا تؤثر في الناس بطريقة متساوية، وقد تكون الحكومة هي الممثل الرسمي إلا أنه قد يكون مهيمناً عليها من قبل النخب، ولا يمكن مساءلتها عملياً من قبل كل الناس - وهذه هي المشكلات المرتبطة بنظرية الديمقراطية لكنها غير مرتبطة بالقضايا التي تمت مناقشتها هنا. إن مشروعات الأعمال شيء آخر يختلف عن عمل الحكومة، ففي هذه المشروعات إشكالية الخروج لتحقيق البيع لمن يملك أسهماً، أو ترك العمل وتغيير الوظيفة للعاملين، وهذا هو الأسلوب الرئيس للتأثير في السياسة. أما تغلغل السلوك السياسي والعملية السياسية إلى عالم الأعمال، فهو ينذر بجلب كل مساوئ التصويت والأثر السلبي المترتب على عمليات جماعات الضغط إلى نشاط وميدان الأعمال - يركز أساساً إلى الحرية الفردية والمبادرة الشخصية الهادفة إلى تحقيق إنجاز ما (Barry Norman, 2002: 552).

وربما يقع الضرر الأعظم لتسييس نظم العمل - نتيجة لتبني النظرية - في قدرته الفاتكة على الإطاحة بعمليات الاكتساب. وهي العملية التي تعد الحماية الأكثر فعالية في الاقتصاد الحر في وجه المديرين الذين يخرجون عن هدف

نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية

تعزيز ثروة المالكين. إن إعادة هيكلة الشركات الأمريكية داخل الولايات المتحدة في فترة الثمانينيات هي أكبر سبب منفرد للرفاهية ضمن متغيرات الاقتصاد الجزئي آنذاك. أما الآن فإن جماعات أصحاب المصالح يتجمعون ليشكلوا تحالفات تمنع إعادة الهيكلة الصناعية التي تخدم وتفيد أعضاء كثيرين في المجتمع الاقتصادي. إن مذهب أو أيديولوجية أصحاب المصالح على النقيض من ذلك يمنح امتيازات لأشخاص وجماعات لخلق حركة منوثة للاكتسابات من خلال التركيز والاستغلال لبعض التشريعات الحكومية التي صدرت في أواخر الثمانينيات (في الولايات المتحدة) الأمر الذي يخدم فقط وعلى الأجل القصير شاغلي المناصب في الشركات والاتحادات لا المجتمع الاقتصادي بشكل عام. وفي الاقتصاديات غير الأنجلو أمريكية أصبح الموقف أكثر سوءاً حتى من دون دعم القانون أو التشريع، ففي ألمانيا قدمت Thyssen عرضاً مثيراً للاندماج لشركة Krupp إلا أن تحالفاً من أصحاب المصالح يضم: بنوكاً واتحادات فضلاً عن الإدارة اعتبروا العرض عملية استحواذ في صيغة اندماج مذل، وكان الشرط المهم هو ألا يفقد أحد وظيفته. ولا شك أن إجماعاً كافياً ظهر ليعلو على مسألة قيمة السهم وتعزيز ثروة المالكين. الأمر الذي يثبت أن السلوك التعاوني أو التجميعي ليس بالضرورة هو العلاج الاقتصادي الناجع. وبشكل عام، فإن أيديولوجية أصحاب المصالح التي تمثلت في السلوك المناوئ لاندماج Thyssen/Krupp تضع وتشكل تهديداً للعقلانية والحرية الخاصة والرفاهية في اقتصاد السوق. لكن في العقلانية الألمانية تم إنجاز وإكمال صفقة Vodafone الناجحة لـ Mannesman على الرغم من معارضة ومقاومة أصحاب المصالح. فالصفقة قد تلقت دعماً مهماً من الطابع الأنجلو أمريكي والمناورة الشخصية. فتهديد المحكمة بإلزام الإدارة بالقيام بواجباتها التوكيلية في العمل لصالح ولنفعة حملة الأسهم، وكذلك إجماع مجلس حملة الأسهم قد أكد حقوق الملكية لتستعيد موقعها وهيمنتها على قرارات الشركة. إن الأكثرية العظمى من المديرين هم على صلة وثيقة في التطبيق بأحد جوانب معتقد أو أيديولوجية هذه النظرية، خاصة دورهم في إرضاء مجموعة واسعة من أصحاب المصالح وليس مجرد مالكي الأسهم (Clarkson, 1995: 106), (Donaldson & Preston, 1995: 75).

ولا يبدو أن هناك نظرية ظاهرة حول التطبيق العملي لتحقيق هذا التوازن باستثناء منح الإدارة حق التصرف (الموجود أساساً بموجب الفصل بين الملكية والإدارة) والحكم على المواقف في إطار التزاماتهم نحو الأطراف التنظيمية المتعددة المكونة للمنظمة. ويوضح Norman Augustine (المدير التنفيذي في Martin Marietta)، "أن أكثر القرارات صعوبة وخطورة هي تلك المرتبطة بالنزاعات بين تلك الجماعات، فالمدبر يجب أن يقرر ماهية العدل في تلك الظروف، والعمل الثابت المطلوب، ثم الموازنة بين تلك الالتزامات وأحد المدخل لذلك هو المساواة، والمدخل الآخر هو التناسب أو الملاءمة. ويسأل Bibble (رئيس شركة Philip Morris Cos) إذا ما كانت صحة الزبائن هي المسؤولية التي تقع في المقام الأول، فإن الاستجابة للزبائن هي مسؤولية واحدة ولدى مسؤوليات أخرى نحو الموظفين، حملة الأسهم، والمجتمع عموماً "وكلها متساوية الأهمية"، ويمكن اعتبار أن هذا الرأي يعطي أوزاناً متساوية لكل المصالح الرئيسية. ويجادل (Boatright, 1994) حول كيفية التعامل مع المساواة الأخلاقية في ادعاءات أصحاب المصالح.

لقد جاء تطور منطق نظرية أصحاب المصالح نقداً وتوسيعاً للمعتقد القانوني للمسؤولية التوكيلية المحددة التي حددتها المحكمة العليا في الولايات المتحدة عام ١٩١٩، والتي أخذت موقعها في إطار عمل المسؤولية الرئيسة للاقتصاديات المالية. وقد اعتبر (Dodd, 1932) توسيع فكرة التزام الإدارة أميناً موكلًا من قبل الأطراف والهيئات التنظيمية الأخرى بمنزلة "استعارة مضللة؛ لأن الشركة يجب أن تعمل أساساً ضمن المصلحة العامة. وهو يوصي بتقوية الحقوق القانونية للمستهلكين والموظفين. ويعتبر (Berle & Means 1932) الشركة مؤسسة اجتماعية أكثر منها مشروع أعمال (Hobbs, 2001: 5).

ويجادل (Barnard 1938) في أن صيانة وإدامة المنظمة هي الوظيفة العليا للإدارة، وفي بداية الستينيات كان هناك تحول ظاهر في التأويلات حول أصحاب المصالح في الولايات المتحدة والدول الإسكندنافية. ففي الولايات المتحدة ومنذ العشرينيات كانت الفكرة السائدة وغير الواضحة هي أن الأعمال

يجب أن تدار من أجل توازن بين مصالح: الزبائن، الموظفين، وغيرهم. ولكن ذلك في الحقيقة لم يجعل الإدارة مسؤولة أمام أية جهة كانت. في اليابان وألمانيا والدول الإسكندنافية كان ينظر إلى المؤسسات الكبرى باعتبارها تدار أساساً لخلق وإدامة التناغم الاجتماعي الذي يقصد من ورائه الحفاظ على مصالح العمال (Drucker, 1999: 59). إن التطور التاريخي والمتجسد في التمييز بين التوازن غير الواضح أو قبول الهرمية (الأفضليات) في المصالح المتعددة، وكلا المدخلين يعكس بصيغة ما الدمج الذرائعي (البرجماتي) بين القوة والشرعية (Mitchell, et al., 1997) وتترك عملية الموازنة تحديد ضرورات الموقف إلى الإدارة المخولة. ومن الانتقادات الموجهة إلى فكرة الموازنة بين أصحاب المصالح هو أن جانباً منها سيولد صاحب مصلحة قوياً وعدائياً. وتظهر الانتقادات التي تتساءل عما إذا كانت فكرة وجوب الاختيار بين تعظيم الثروة الاجتماعية، والإدارة على وفق أصحاب المصالح قابلة للتطبيق ضمن هذا المدخل. وعليه فرأس المال يجب أن يأخذ الأفضلية باعتباره العنصر الذي ينظم الشركة. والتبرير ليس حق الملكية فحسب، بل الأكثر هو آليات السوق التي تعظم الثروة الاجتماعية فحسب، (Blair, 1995). وينتقد (Sternberg 1996) بوضوح فكرة الموازنة بين أصحاب المصالح مؤكداً أنها تستند إلى أرضية مزدوجة وأنها غير قابلة للتنفيذ وغير مرغوب فيها. وأن كلفة وثمان تحقيق أفضل العلاقات مع أصحاب المصالح قد تكون الفرص السوقية والإضرار بالموقع التنافسي (Mayer, 1996) ويدافع (Williamson & Bercovitz, 1997) عن أسس الكفاءة التي تستند إلى أنموذج حملة الأسهم ومجلس المديرين الذي يمثلهم، وهو ضد أي شكل لتمثيل أصحاب المصالح (كما هو الحال في أوروبا). إن شكل أو صيغة الحاكمية في الولايات المتحدة يقلل إلى الحد الأدنى التكاليف المترتبة على المساومات مع أصحاب المصالح، وهذه التكاليف تشكل جزءاً مهماً من تكاليف الإنتاج.

إن التقارير الأخيرة في القطاع الخاص حول حاكمية الشركة تحاول أن تزيد المسؤولية الإدارية من أجل خلق القيمة لحامل السهم مع ميل في التوجه نحو أنموذج إدارة أصحاب المصالح. وقد ينظر إلى هذه التقارير جزئياً باعتبارها رد

فعل لنجاح إستراتيجيات تعظيم القيمة الاقتصادية والقيمة لحامل السهم. والخاصية الأساسية لهذه التقارير هي فكرة أن خلق الثروة وإسترضاء توقعات أصحاب المصالح سوف يتحقق أو يحدث بطريقة ما في الأجل الطويل، تقرير Peters (هولندا) يوظف بوضوح فكرة الموازنة " يجب على الشركات أن تسعى إلى الموازنة الجيدة بين منافع الذين يقدمون رأس المال ويتحملون المخاطر (المستثمرون)، وأصحاب المصالح الآخرين، وأنه على المدى الطويل لن يشكل ذلك صراع مصالح (9:1997). وهذا المنطق يعنى أن تحقيق الموازنة أمر ضروري، وأن أى نزاع مصالح على المدى القصير هو قابل للحل. تقرير Dey (كندا) يوضح "أن الهدف الرئيس للشركة هو تعزيز القيمة لحامل أسهم (7:1997)، إلا أن المنافع على المدى الطويل لا يمكن تحقيقها لحملة الأسهم ما لم تخدم أو تدرج اهتمامات وتوقعات أصحاب المصالح الآخرين" (8:1997). ويوضح تقرير Hamel (المملكة المتحدة) - وبشكل مناقض لرأى Drucker الذى يؤكد: "أن الشركات العامة هي الآن المنظمات الأكثر عرضة للمساءلة في المجتمع، إلا أن التأكيد على المساءلة يميل إلى تحديد المسؤولية الأولى للمجلس باعتبارها تعزيز الرضاية أو الملكية في المشروع عبر الوقت (5:2000: Windsor).

من الجانب المعاكس يرى البعض أن الحاكمية الجيدة تؤكد على ضرورة اعتبار وحسبان كل الأطراف أو المكونات التنظيمية - أصحاب مصالح - (7:1994: ALI). كما أن مبادئ معهد القانون الأمريكى (ALI) American Law Institute لحاكمية الشركة يجادل "إن التوجه نحو نشاط قانونى أخلاقى مشبع بالروح العامة هو أمر يحدث طبيعياً". إن لغة (ALI) تعنى ضرورة تحقيق الموازنة، على الأقل بوصفها محددات خارجية للأهداف الاقتصادية. فهي تعكس الإدراك بأن الشركات هي مؤسسات اجتماعية بالإضافة إلى أنها مؤسسات اقتصادية. وبموجب ذلك فإن سعيها إلى الأهداف الاقتصادية يجب أن يكون ضمن محددات الالتزامات الاجتماعية، بل حتى ضمن الاحتياجات الاجتماعية (57:1, 1994: ALI). إن مبادئ (ALI) تتقبل منطق نظرية أصحاب المصالح: "إن الشركة الحديثة وبطبيعتها تخلق اعتماديات مع جماعات متعددة ومتنوعة ووفق صيغة شرعية، ومنهم: الموظفون، والزبائن، والمجهزون، وأعضاء المجتمعات التى تعمل في

نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية

إطارها. وهدف الريحية الطويل الأجل للشركة يعتمد على استجابة الشركة وتبليتها للتوقعات العادلة لتلك الجماعات" (ALI, 1994: 56-57). إن مبادئ (ALI) ترى أن تحمل تكاليف التأثيرات الاجتماعية "أصبح مقبولاً على نطاق واسع، وأن الشركة يجب على الأقل أن تأخذ بالحسبان التأثيرات الاجتماعية لأنشطتها، وأنه أمر أساسي أن تكون على وعى بالتكاليف الاجتماعية لتلك الأنشطة، ومن خلال ممارستها يجب أن تأخذ الشركة في اعتبارها تلك التكاليف بطريقة ما" (ALI, 1994: 65) ويشير ذلك بوضوح إلى تحقيق الموازنة.

إن بعض الانتقادات الموجهة إلى فكرة الموازنة بين أصحاب المصالح في الولايات المتحدة ترى أن الأعمال يجب أن تدار حصراً لمصلحة المنفعة القصيرة الأجل لصاحب السهم. وهو أمر لم يعد بالإمكان تبريره أو الدفاع عنه ويجب تعديله (Drucker, 1999: 60). وهناك إشارات إلى بداية ظهور مدخل الهرمية في الأفضليات الذي يستند إلى ادعاء Drucker إن صناع المعرفة الفكرية يجب أن يدخلوا ضمن الملكية (1999:61). ويجادل Blair (1995) بأن مالكي الأسهم والمديرين فشلوا في تعظيم الرفاهية الاجتماعية (ومن ثم ثروة الشركة)؛ لأنهم لم يدركوا أن هناك مستثمرين آخرين يتحملون مخاطر (لاسيما الموظفون الذين يمتلكون المعرفة) والذين يمتلكون استثماراً في الشركة ولم تتم مكافأتهم (إرضائهم مثلاً). ومقترح Blair هو منح هؤلاء أسهم ملكية (وليس بالضرورة حق التصويت)، إلا أنه لم يشر إلى تمثيلهم في مجلس المديرين. إن مقترح Blair من الناحية العملية يدعم التوجه نحو آليات السوق. ويرى Blair أن هذا المنظور له أبعاد أوسع من مجرد أخذ الموظفين بالحسبان. إلا أنه لم يوضح الكيفية التي سيتم من خلالها التوفيق بين فائض القيمة للمنتج producer وفائض القيمة للمستهلك. ويمكن اعتبار مقترح Blair مزجاً بين الاتجاه المعيارى والاتجاه الوسيطى فيما يتعلق بإشراك صناع أو عمال المعرفة الفكرية فى ملكية الشركة (Windsor, 1999: 10).

المبحث الخامس - الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات التي سيتم عرضها كالتالى:

١- جسدت نظرية أصحاب المصالح التراكم الفكرى فى تطويرها، وغطت مدى فلسفياً واسعاً فى منظوراتها، وأثارت وما زالت تثير جدلاً واسعاً حول مثاليتها المفرطة وعدم واقعية بعض أسسها وصعوبة تطبيقها. ومع ذلك هناك مساحة من الاتفاق بين أطراف النزاع الفكرى فى هذه النظرية، وخاصة حول الفرض منها، إلا أن الخلاف يتركز على الآليات التى تقود إلى ذلك الفرض. مع ضرورة الإشارة إلى أن هناك من يرفض منطق وفلسفة النظرية جملة وتفصيلاً.

٢- إن التراكم المعرفى الذى يندرج تحت إطار أصحاب المصالح، أصبح من السعة والتطور بحيث يشار إليه بالجمال أو الميدان أو الحقل الدراسى، إلا أن عدم التناعم الفكرى هى السمة الأبرز للتأطير المفاهيمى لموضوع أصحاب المصالح. وكمثال غالباً ما تطلق مصطلحات لتعبر عن الجهود العلمية فى هذا المجال، ومنها: نظرية (أو نظريات)، مدخل (أو مداخل)، منظور (أو منظورات)، أيديولوجية، مذهب - تيار فلسفى- أصحاب المصالح Stakeholderism. والحقيقة أن المشكلة ليست باستخدام هذه المصطلحات إذا كان التمايز بينها فى المعانى واضحاً، بل المعضلة هى فى استخدامها بدون وجود أدنى إجماع أو اتفاق على المعنى الذى تتضمنه والدلالات التى تؤدى إليها. بل إنها أحياناً تستخدم باعتبارها مترادفات؛ مما يعوق الجهود العلمية باتجاه تأطير نظرى متكامل لهذا المجال من الدراسة.

٣- إن منطق نظرية أصحاب المصالح يتقاطع فى بعض حلقاته على الأقل مع الافتراضات الجوهرية التى تستند إليها فلسفة الأعمال واقتصاد السوق مثل نظرية الوكالة ونظرية حاكمية حملة الأسهم. وترتب على ذلك هيمنة منطق العمليات السياسية لا المنطق العقلانى التقليدى المشبع بالروح الاقتصادية والفلسفة الفردية، مما يؤكد أهمية الوصول إلى توفيق بين كل تلك الافتراضات المتنازعة ضمن إطار نظرية المنظمة والإدارة الإستراتيجية. وهناك إمكانية وأعدة لتحقيق ذلك فى حلقات محددة ضمن نظرية أصحاب المصالح خاصة فى المنظور الوسيطى منها.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

- ١- الموسوعة الفلسفية المختصرة، نقلها عن الإنجليزية: فؤاد كامل، جلال العشري، عبد الرشيد الصادق، دار القلم - بيروت، منشورات مكتبة النهضة بغداد، د - ت.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

1. Alkhafaji Abbass, (1989) **A Stakeholder Approach to Corporate Governance: Managing in A Dynamic Environment** New York: Quorum Books.
2. American Law Institution (ALI), **Principles of Corporate Governance : Analysis and Recommendation**. ALI Publishers.vol.1 of 2,1994.
3. Andriof , Jorg, & Waddock ,Sandra, (2002) **Unfolding Stakeholder Engagement** Greenleaf Publishing, Boston.
4. Berle A. , Means G., **The Modern Corporation and Private Property** .New York ,Commerce Clearing House.
5. Blair Johan, (1995) **Ownership and Control : Rethinking Corporate Governance of the Twenty-first Century**.Washington ,DC: Brooking Institution.
6. Clarkson Max, (1991) **Defining Evaluating and Managing Corporate Social Performance: A Stakeholder Management Model**,"In Research in Corporate Performance and Policy, Edited by James Post, 331-358.Greenwich, Conn: JAI Press.
7. Clarkson Max, (1991) **Defining Evaluating and Managing Corporate Social Performance: A Stakeholder Management Model**,"In Research in Corporate Performance and Policy, Edited by James Post, 331-358.Greenwich, Conn: JAI Press.
8. Clarkson Max, (1991) **Defining Evaluating and Managing Corporate Social Performance: A Stakeholder Management Model**,"In Research in Corporate Performance and Policy, Edited by James Post, 331-358.Greenwich, Conn: JAI Press.
9. Drucker, Peter, (1991) **Management Challenges for The 21st Century** Harper Business,New York.
10. Freeman, Edward, (1984) **Strategic Management: A Stakeholder Approach**, Bitman, Boston.
11. Kotler, j. & Heskett j., (1992) **Corporate Culture and Performance**, New york: Free Press.
12. Kreiner & Bambri, (1991) **Influence and Information in Organization-**

- Stakeholder Relationship:** In "Research in Corporate Performance and Policy", Edited by James Post, 12:3-36. Greenwich, Conn: JAI Press.
13. Kuhn, James & Shriver, Donald, (1991) **Beyond Success: Corporation and Their Critics in the 1990s**. New York: Oxford University Press.

- PERIODICALS

1. Barry, Norman, (2002) The Stakeholder Concept of Corporate Control Is Illogical and Impractical, **The Independents Review**, vol. 1, no. 4.
2. Beaver W., (1999) Is The Stakeholder Model Dead? **Business Horizon**, vol.42, no.2.
3. Dodd Merrick, (1932) For whom are Corporate Managers Trustees? **Harvard Law Review**, vol. 45, no.2.
4. Donaldson, Thomas & Preston Lee, (1995) The Stakeholder Theory of The Corporation: Concepts, Evidence and Implications, **Academy of Management Journal**, vol.20, no.1.
5. Freeman R., (1994) The Politics of Stakeholder Theory: Some Future Direction, **Business Ethics Quarterly**, vol.4, no.4.
6. Heene, Aime, Nikolgy Dentshev, Sebastian Desmidt & Kristien Van Laere, (2002) Strategic Management As A Process of Stakeholder Management and Firm Value Distribution in a Context of Strategic Issues Management, **Corporate Reputation Review**, Special Issue.
7. Jones Thomas. and Wicks A., (1999) Convergent Stakeholder Theory. **Academy of Management Journal**, vol. 24.
8. Jones Thomas, Instrumental Stakeholder Theory: A Synthesis of Ethics and Economics, **Academy of Management Journal**, vol.20, no.2, (1995).
9. Mitchell Ronald & Agle Bradley. and Wood D., (1997) Towards A Theory of Stakeholder Identification and Salience: Defining the Principle of Who and What Really Counts. **Academy of Management Journal**, vol.22, no.4.
10. Wang J., Dewhurst H., (1992) Boards of Directors and Stakeholder Orientation, **Journal of Business Ethics**, vol.11.

- INTERNATIONAL CONFERENCES

1. Pouloudi A., (1999) Aspects of The Stakeholder Concept and their Implications for Information System Development, Proceeding of **The 32nd Hawaii International Conference on System Science**.
2. Windsor D., (June 1999) Can Stakeholder Interest Be Balanced ? Paper Presented to **International Association for Business and Society (IABS) Annual Conference** in Paris, France, Publishing in the Conference Proceedings .

3. Windsor Dunane, (June,1998) The Definition of Stakeholder Status, Paper Presented at The International Association for Business and Society (IABS) Annual Conference in Konakailua, Hawaii.

- INTERNET

1. Elias Arun & Robert Cavana, Stakeholder Analysis for Systems Thinking and Modeling, new Zealand, (2000). <http://www.mcs.vuw.ac.nz/opre/ornsz2000/papers/BobCavana.pdf>
2. Hobbs, Richard, Stakeholder and Corporate Governance :Theory and Evidence of Economic Performance, ECRC Center for Business Research, 2001. www.research.cambrig.com
http://web.idre.ca/en/ev-z-201-1-Do_TOPIC.html
3. Jennings, Marianne, Stakeholder Theory: Letting anyone interested Run The Business in Required, (2001). <http://rds.yahoo.com/s=2766679/k=Jennings+Marianne+letting+anyone+interested+trun/v=2/SID=e>
4. Margolis Joshua, and Walsh James, Misery Loves Companies: Whither Social Initiatives By Business?, December, 2002. <http://www.hbsworkingknowledge.hbs.edu/pubitem.jhtm1?>
5. Mason Glenn, Stakeholders and Stakeholder Theory: An Analysi, (2003) .www.geocities.com/griseborough/55.htm
6. Menna Ty, Moving Beyond Antagonism in Stakeholder Theorizing: Considering Firm-Stakeholder Relationships As Potential Strategic Assets, Original paper to be presented at The 2001 Midwest Academy of Management Conference , Toledo, Ohio. <http://owl.ben.edu/mangt/Menna40.doc>
7. Windsor Dunane, (June,1998) The Definition of Stakeholder Status, Paper Presented at The International Association for Business and Society (IABS) Annual Conference in Konakailua, Hawaii. <http://rds.yahoo.com/S=2766679/k=Windsor+annual+conference+1998+stakeholder/v=2/SID=e/1=v>

**التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية
وسبل التغلب عليها**

**الدكتور محمد حسن شعبان
أستاذ إدارة المشاريع
معهد الإدارة العامة**

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

أ. د. محمد حسن شعبان

ملخص:

يمرض البحث لدور الموارد البشرية في تحقيق التنمية، وخاصة في عصر المعلومات أو في مجتمع المستقبل - مجتمع المعرفة -، ومن ثم يناقش البحث التحديات المعاصرة والمستقبلية الكامنة أمام الموارد البشرية العربية في عصرى المعلومات والعولمة ويناقشها بالتفصيل، ومن ثم يتوصل البحث إلى الآليات الممكنة لمواجهة هذه التحديات الناتجة عن هذه العولمة الاقتصادية والثقافية، المسلحة بأدوات ثورة المعلومات. ويخلص البحث إلى نتائج وتوصيات نراها مفيدة هنا، ومن أهمها: ضرورة الاعتماد على التدريب والتأهيل المستمرين، وتحديث منظومة التعليم والبحث العلمى، والاستفادة القصوى من تقنيات العصر باعتبارها سبيلاً وحيداً لمواجهة هذه التحديات، أو للتغلب من أثرها.

تُشكل الموارد البشرية ركناً أساسياً ومهماً في العملية الإنتاجية للمجتمع، ولقد كان لتطور وظيفة هذه الموارد الدور الأساسى في زيادة الدخل القومى للمجتمعات البشرية في مراحلها التاريخية المختلفة. وتكتسب الموارد البشرية في الوقت الحاضر أهمية كبرى في ظل تنامى التقدم العلمى والتقنى، وفي ظل تزايد مساهمة اقتصاد المعرفة في الاقتصاد العالمى، وفي الناتج القومى الكلى للدول المتقدمة أيضاً.

وعلى الرغم من أن الوطن العربى غنى بموارده البشرية، إلا أن هذه الثروة البشرية، على غناها وأهميتها، تواجه تحديات مستقبلية كثيرة في سوق العمل

✦ أستاذ إدارة المشاريع - معهد الإدارة العامة - الرياض.

- تنويه وشكر:

يشكر الباحث الزملاء العاملين في مركز البحوث وسكرتارية دورية "الإدارة العامة" بمعهد الإدارة العامة علي المساعدة القيّمة التي قدموها له، لإنجاز هذا البحث، والشكر موصول كذلك للسادة المحكمين على ملاحظاتهم المهمة التي أثرت البحث إلى درجة كبيرة.

لأسباب داخلية، وأخرى خارجية. ومعظم هذه التحديات فرضتها العولمة، بمختلف جوانبها، وأيضاً دخول العالم عصر الثورة المعلوماتية فى مرحلتها الثانية، هذا إضافة إلى بعض التحديات الذاتية والموضوعية الداخلية. وهذا الواقع المستجد أفرز تحديات جديدة أمام الموارد البشرية العربية هذه. ولكن مع ذلك، إن بروز هذه التحديات يمكن أن يكون حافزاً وسبباً لتنمية هذه الموارد، لتأخذ دورها الرائد فى سوقى العمل العربية والدولية، وذلك من خلال امتلاكها لأدوات زيادة إنتاجيتها المعرفية والعلمية ومن ثم الاقتصادية.

مشكلة البحث:

تواجه المجتمعات العربية فى مطلع الألفية الميلادية الثالثة تحديات كثيرة، منها ما تراكم منذ سنوات عدة، نتيجة قصور خطط التنمية، أو ضعف الإدارة عامة وتفشى الأمية والبطالة، وتراجع مستوى التعليم بمختلف مراحله، وضعف التأهيل والتدريب لدى القوى العاملة، وهذا انعكس ضعفاً كبيراً فى إنتاجية المجتمع كله، أو تراجعاً فى الدخل القومى للعديد من الدول العربية. غير أن بعض هذه التحديات ناشئة حديثاً، وتعود لعوامل خارجية أو هى نتيجة التطور العلمى والتقنى العالمى، وخاصة فى الربع الأخير من القرن الميلادى الماضى. فتورة المعلومات التى يشهدها العالم اليوم، فى مرحلتها الثانية على وجه الخصوص، -اصطلاحاً بدأت منذ ظهور الإنترنت - قد غيرت وجهة الاقتصاد العالمى وبنيته بشكل كبير، فأصبح اقتصاداً يعتمد بالدرجة الأولى على المعرفة ونتاج العقل البشرى بدلاً من اعتماده، ولفترة طويلة من الزمن، على المواد الخام (نتاج الطبيعة) (انظر تقرير ميريل لينش ٢٠٠١).

إضافة إلى ذلك فإن لظاهرة العولمة Globalization نصيباً كبيراً فى ازدياد حدة المنافسة على الأسواق، بما فى ذلك أسواق العمل أو العمالة، من خلال تسليحها (أى ظاهرة العولمة) بالكثير من الأدوات المبتكرة والمنظمات الدولية، كالبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية وغيرها. ونتيجة لذلك أضحت رأس المال

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية وسبل التغلب عليها

معمولاً بما فى ذلك "رأس المال البشرى" human capital أو (العمالة). هذا الواقع الجديد، المختلف اختلافاً تاماً عما هو مألوف سابقاً، وضع تحديات كبيرة ومهمة أمام الموارد البشرية العربية وإداراتها. إذ أصبح ما هو مطلوب الآن ليس اللحاق بركب الآخرين فحسب، وإنما العمل بخطى حثيثة للبقاء فى مضمار السباق نفسه أيضاً، فأى توان فى الخطط، أو تقصير فى قراءة هذه التحديات أو الواقع من شأنه أن يحيلنا إلى "التقاعد المبكر"، أو أن نخرج من ميدان هذا السباق نهائياً.

فى مواجهة هذا الواقع على أى شئ نراهن؟ لا شك أن المراهنة أولاً وأخيراً على الإنسان، أى على هذا المورد الأساسى والمهم فى الوقت الحالى أكثر من أى مورد طبيعى آخر، وأكثر من أى وقت مضى. فالموارد البشرية هى الثروة الحقيقية التى تجب المراهنة عليها فى أى مجتمع كان، وتنمية هذه الموارد هى السبيل الأوضح للمجتمعات العربية لمواجهة هذه التحديات وقهرها.

إذن، نتلخص مشكلة البحث فى معالجة التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية التى تتراكم يوماً بعد يوم، كما تزداد حدتها كلما تأخرنا فى وضع الإستراتيجيات الواضحة لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها. فكل المؤشرات المرصودة الآن، وخاصة فى تقارير التنمية البشرية أو الإنسانية فى السنوات الأخيرة، تدل على خطورة الواقع الحالى، وعلى غموض المستقبل وضبابيته.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فى الكشف عن التحديات الحالية أمام الموارد البشرية العربية، نتيجة التطورات العالمية المتلاحقة فى سبيل وضع واستتباط الحلول الممكنة للتغلب عليها أو للاستفادة منها، والتقليل من آثارها ما أمكن. وهذا مفيد جداً للقائمين على إدارات هذه الموارد والمخططين الإستراتيجيين لها، بحيث نزيد من قدرة هذه الموارد وجدارتها فى السوق العالمية المفتوحة على مصراعيها للمنافسة. فالسوق اليوم، وخاصة فى ظل انضمام معظم الدول

لمنظمة التجارة العالمية، لا تفسح المجال إلا للأجدر ولأكثر تأهيلاً، فضلاً عن توفير القدرة على التفاعل مع معطيات العولمة ومتغيرات القرية الكونية الجديدة
Global Village.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- ١- تسليط الضوء على التحديات المعاصرة للموارد البشرية العربية، التي تعتبر الثروة الحقيقية للمجتمع، هذه التحديات، التي تزداد وضوحاً وصلابة في ظل التطورات العالمية الحالية، والمتمثلة بثورة المعلومات الثانية وبالعولمة.
- ٢- حث إدارات هذه الموارد للإسراع في وضع الخطط الاستراتيجية المناسبة لمواجهة المشاكل الحالية والمستقبلية من أجل تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة في مجتمعاتها قبل تفاقم الوضع.
- ٣- التوصل إلى الآلية المناسبة للحد من مخاطر هذه التحديات أو التقليل من أثرها في المجتمعات العربية ما أمكن.
- ٤- الكشف عن الحلول الممكنة لتجاوز هذه التحديات والتغلب عليها.
- ٥- توظيف بعض هذه التحديات في اتجاه معاكس، بحيث نستفيد من هذه الأوضاع الجديدة أو المستجدة، فعلى سبيل المثال الاستفادة من تقنية المعلومات في التغلب على مشكلة الأمية، وتحسين فرص التعليم والتدريب عن بعد وزيادة فعاليته، بحيث تصبح هذه الموارد مؤهلة وقادرة على المنافسة في السوق العالمية.

منهجية البحث:

إن مجتمع البحث هو مجموع الموارد البشرية العربية. لذا لم يتم تخصيص البحث بدولة عربية معينة، وذلك نتيجة لتشابه الظروف الموضوعية والذاتية إلى درجة كبيرة، ومن ثم التحديات، مع بعض الفروقات البسيطة، التي لن تكون ذا تأثير يُذكر على منطلقات البحث ونتائجه. فالأرقام والإحصائيات الواردة في

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

متن البحث تؤكد ذلك، إذ إن لهذه الدول (العربية) الكثير من التحديات المشتركة، منها ما يتعلق باللغة والموقع والتاريخ والجغرافيا... إلخ. وبناء عليه فإن نتائج البحث تنطبق على هذه الموارد، ولدى وجود فروقات معينة تخص مسألة أو تحدياً ما، تمت الإشارة إليها في المكان المناسب لذلك.

إن منهجية البحث العلمى المتبعة فى هذا البحث هو المنهج الوصفى التحليلى، الذى يتلخص بتوصيف المشكلة المطروحة وعرضها من خلال المعطيات المتوافرة لها من مختلف جوانبها، ومن ثم يتم الانتقال إلى تحليل المشكلة تحليلاً علمياً موضوعياً، متضمناً بذلك جميع المدخلات، ومعتمداً بدرجة كبيرة على المعطيات الرقمية التى تؤكد صحة وجهة النظر المطروحة. وبعد تحليل المشكلة ومعرفة أسبابها يطرح الباحث رؤيته للحلول الممكنة، ويستتبط هذه الحلول من خلال قيامه بالاستقراء وبالمقارنات. ولقد قام الباحث بتدعيم وجهة نظره فى الكثير من القضايا والمشاكل المطروحة بإيراد العديد من الإحصاءات العلمية الحديثة التى تتمتع بدرجة وثوقية عالية، كتقارير الأمم المتحدة (تقارير التنمية البشرية العالمية والعربية)، والمنظمات العربية (الإليكسو)، ومركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية)، وغيرها الكثير من تقارير المنظمات الدولية المعروفة (الإسكو). وبعد ذلك تم التوصل إلى التوصيات بما يتناسب مع المسائل التى تمت مناقشتها.

مصادر البيانات والمعطيات:

طبقاً لموضوع البحث المطروح فإنه من المتمذر، بل من غير المناسب، إجراء أى استبانة مهما كانت، وذلك لضخامة مجتمع البحث، ومن ثم عينة البحث نفسها، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن توافر المعطيات والإحصاءات فى التقارير والدوريات والدراسات العلمية المنشورة سهّل من إمكانية إنجاز البحث على هذه الصورة.

إذن، يعتمد البحث على المعطيات والمعلومات المتوافرة (كما ورد أعلاه فى الفقرة السابقة) حول هذا الموضوع والمنشورة فى المراجع والتقارير والأبحاث العلمية المختلفة، ومواقع الإنترنت، ووسائل الإعلام الأخرى.... تمت الإشارة

إليها في المكان المناسب لها. ولقد اعتمد الباحث على هذه البيانات وقام بتحليل هذه المعلومات لتحديد طبيعة هذه التحديات، ومن ثم قام الباحث بمناقشة الخيارات العلمية الممكنة لمجابهة هذه التحديات بما يتناسب مع وجهة النظر المطروحة في البحث.

أولاً- دور الموارد البشرية في العصر الحديث:

تشكل الموارد البشرية ركناً أساسياً ومهماً في العملية الإنتاجية للمجتمع، ولقد كان لوظيفة هذه الموارد الدور الكبير في زيادة الدخل القومي للمجتمع البشري في مختلف مراحل التاريخ. واستناداً إلى هذا فإن تنمية الموارد البشرية تعتبر أساساً للتنمية الإنسانية المستدامة في مختلف بلدان العالم، وهي وسيلة الدول والشعوب التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية للتعبير عن ذاتها في الوجود. وغنى عن القول أن اليابان تعتبر مثلاً يُحتذى به على الدولة الفقيرة بمواردها الطبيعية ووعورة أراضيها، استطاعت باعتمادها على تنمية مواردها البشرية أن تحقق التقدم التكنولوجي الهائل، وأن تحتل المرتبة الثانية في القوة الاقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة. وتعتبر التنمية البشرية من المقومات الأساسية للتنمية الشاملة في أى مجتمع، بل يمكن اعتبارها هي الأساس. فلا توجد تنمية حقيقية في أى مجتمع كان دون تنمية موارده البشرية وتطويرها، وفي الوقت الحاضر تكتسب الموارد البشرية أهمية كبرى في ظل تنامي أهمية العقل البشري في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي، وفي ظل زيادة مساهمة اقتصاد المعرفة في الناتج القومي الكلي للمجتمع وفي الاقتصاد العالمي على حد سواء (الفرجاني ٢٠٠٢، شعبان ٢٠٠١، تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٢).

لقد أظهر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦: أن كل بلد نجح في المحافظة على تنمية إنسانية سريعة ونمو اقتصادي سريع إنما تم له ذلك بعد أن سارع التقدم في التنمية الإنسانية أولاً أو سعى إلى تحقيق الهدفين في آن واحد (تقرير التنمية الإنسانية ١٩٩٦). ويوماً بعد يوم يتعاظم دور اليد العاملة الخبيرة والمدرية أو ما اصطلح على تسميته برأس المال البشري، وهي الكوادر المتعلمة

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية وسبل التغلب عليها

والمدرية المساهمة فى العملية الإنتاجية. ويمكن القول إن ذلك يُعتبر فرصة نادرة بالنسبة للدول الفقيرة بالإمكانات والموارد الطبيعية لأن تأخذ لها موطئ قدم فى السوق العالمية. من ذلك كله يتضح مدى الأهمية المتعاظمة فى الوقت الحاضر للموارد البشرية وتميمتها (الفرجاني ٢٠٠٢، شعبان ٢٠٠١، زحلان ٢٠٠١). وعلى الرغم من أن العملية الإنتاجية، بشكلها التقليدي، تتم من خلال توافر ثلاثة شروط أساسية لها هى: الآلة أو معدات الإنتاج، والمواد الأولية، ثم القوى العاملة أو الموارد البشرية. وعلى الرغم من أن هذه العملية لا تقوم أو لا تستقيم إلا بتوافر هذه الأقاليم (أو الشروط) الثلاثة، إلا أنه مع التطور الحضارى تزداد مساهمة الركن الثالث فيها على حساب الركنين الآخرين، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، من الملاحظ أن مفهوم ومضمون العملية الإنتاجية نفسها قد تغير أيضاً، ففى مجتمع المعلومات، أو مجتمع المعرفة الذى هو مجتمع اقتصاد المعرفة القائم أساساً على تبادل المعلومة وتجارة المعارف (UNCTAD 2002) - يمكن أن تقوم العملية الإنتاجية على شرطين فقط وهما توافر الموارد البشرية المدربة والخبيرة التى هى على درجة عالية من الحرفية والمهنية، إضافة إلى دور الآلة. فكتابة البرمجيات مثلاً تعتمد، بالدرجة الأولى، على العقل البشرى إضافة إلى توافر جهاز الكمبيوتر - ولا تحتاج إلى مواد خام (على ١٩٩٤، ٢٠٠١ شعبان ٢٠٠١).

ثانياً - التحديات المعاصرة والمستقبلية للموارد البشرية فى العالم العربى:

على الرغم من أن الوطن العربى غنى بالموارد البشرية، إذ يعتبر أحد أكثر مناطق العالم خصوبة سكانياً، فعدد سكان الوطن العربى لعام ٢٠٠١ هو ٢٧٥ مليوناً، ومن المتوقع أن يكون قد وصل إلى أكثر من ٣٠٠ مليون فى نهاية العام ٢٠٠٥، وخلال ٢٠ سنة سيصل عدد العرب إلى ٤٢٥ مليون نسمة. إلا أن هذه الثروة البشرية الكبيرة، على غناها، تواجه تحديات مستقبلية كثيرة فى سوق العمل لأسباب داخلية وأخرى خارجية هى:

١- ارتفاع نسبة الأمية الأولى/القراءة والكتابة/ في الوطن العربي: (ففى إحصائيات العام ٢٠٠٠ كان عدد الأميين في الدول العربية ٦٥ مليون أمي، وزاد هذا الرقم ليصل في نهاية العام ٢٠٠٤ إلى ٧٠ مليون أمي. أي بمعدل مليون أمي لكل عام، وهذا الرقم كبير جداً بجميع المقاييس)، إذ تفيد تقارير للمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (إليكسو) بداية العام ٢٠٠٥: "إن عدد الأميين في العالم العربي سيبلغ نحواً من ٧٠ مليون شخص بين الفئات العمرية التي تزيد عن ١٥ عاماً أي بنسبة (٦,٣٥٪) وسطياً، ومع أن نسب الأمية تميل إلى التراجع عموماً فإن عدد الأميين إجمالاً يستمر في التزايد؛ إذ ارتفع من خمسين مليوناً (٧٣٪) في ١٩٧٠ إلى ٦١ مليوناً في ١٩٩٠ (٤٨٪). (المصدر موقع إليكسو <http://www.alecso.org.tn>). ولقد أكدت دراسات مختلفة في بعض الدول العربية (في سوريا وتونس على سبيل المثال) على تقشي الأمية في صفوف العاملين في الشركات الإنتاجية؛ إذ يشكلون نسبة كبيرة من العاملين فيها (٦٪ في سوريا-١٩٩٤)، و(٥,٥ ٪ - ٢٠٠٢). (المصدر: المكتب المركزي للإحصاء <http://www.cbssyr.org/aindex.htm>). ويورد الجدول التالي رقم (١) المستوى التعليمي في الشركات الإنشائية (شركات المقاولات) للعام ١٩٩٤، وهي للأسف آخر الإحصاءات المنشورة، أما نسبة الملمين بالقراءة والكتابة فلقد بلغت في العام ٢٠٠٢ نحواً من (٥١٪) من مجموع العاملين، وفي العام ١٩٩٤ (٥٥,١ ٪)، أي إن الوضع لم يتغير كثيراً. هذا الأمر يؤدي إلى ضعف كبير في إنتاجية هذه المؤسسات والشركات، ومن ثم انخفاض مساهمتها في الناتج القومي. مع أنه يُلاحظ أن الكثير من الدول العربية التي حققت نجاحات سابقة في مكافحة الأمية كمصر وسوريا عادت لتعانى من زيادة مطردة في أعداد الأميين، على الرغم من مجانية التعليم فيهما والزاميته! (شعبان ٢٠٠٥).

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

جدول رقم (١)

المستوى التعليمي للعاملين في شركات الإنشاءات العامة حتى تاريخ ١٩٩٤/١٢/٣١ (في سوريا)

التسلسل	المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية %
١	دكتوراه	٧٥	٠,٠٧٤٤
٢	ماجستير	٩٤	٠,٠٩٢٣
٣	هندسة بأنواعها المختلفة	٤٦٥٨	٤,٦٢
٤	إجازة جامعية	١٧٦٧	١,٧٥٣
٥	معهد متوسط	٦٧٠٣	٦,٦٥
٦	ثانوية فنية ومهنية	٨٥٩	٠,٨٥٢
٧	ثانوية عامة	٤٢٣٤	٤,٢
٨	إعدادية	٥٢٢١	٥,١٨
٩	ابتدائية	١٥١١٠	١٥
١٠	ملم بالقراءة والكتابة	٥٥٥٤٢	٥٥,١
١١	أمي	٦٤٢٧	٦,٣٧٦
	المجموع	١٠٠٧٩١	١٠٠

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء الجدول ٩/٢ من المجموعة الإحصائية ١٤٩١ لعام ١٩٩٦

٢- قصور نظام التعليم القائم وسوء نوعيته الذي يعتبر المسؤول الأول عن تنمية الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها. على الرغم من أن الدراسات تشير إلى أن البلدان العربية قد تفوقت في أدائها التعليمي على جميع المناطق النامية باستثناء أمريكا اللاتينية وهذا ما أكد عليه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: "إن أخطر مشكلات التعليم في البلدان العربية تتمثل في نوعية التعليم" (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢: ٤٧-٥٠)، ولقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ هذا الواقع "فما زال التوسع الكمي بالتعليم منقوصاً بسبب ارتفاع معدلات الأمية..... ويكمن التحدي الأهم في مجال التعليم في تدرج نوعية التعليم المتاح، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة"، (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣: ٥١-٥٢).

وتتفق البلدان العربية مجتمعة على التعليم نسبة من الناتج المحلي الإجمالى هى أعلى مما تتفقه أى منطقة أخرى فى العالم النامى، إلا أن النتائج ليست على ما يُرام، والفعالية محدودة، ومازال الكثير مما يمكن عمله، مثل تحديد أولويات التعليم بما يتناسب مع السوق وتقويته، وبخاصة فى العلوم والهندسة، وتوفير فرص التعليم مدى الحياة وتخفيض تكلفة الوصول إلى الإنترنت لتكون متاحة للجميع (زحلان ٢٠٠١، عباس ٢٠٠٢). ويُلاحظ اليوم، فى هذا المجال، ارتياب كبير فى نوعية التعليم المقدم للطلبة فى التعليم الحكومى بمختلف مراحل، ويشهد التعليم الحكومى فى معظم البلدان العربية تدهورًا وتراجعًا واضحين (شعبان ٢٠٠١، ساعاتى ٢٠٠٥، تيزينى ٢٠٠٥). مع العلم أن التعليم الخاص لا زال مقيدًا ومحدودًا فى العديد من الدول العربية، أضف إلى ذلك أن فعاليته قليلة فى سوق العمل. فلا زال يُنظر إلى التعليم الخاص بمراحله المختلفة على أنه مشروع تجارى صرف من خلال التركيز على النتائج الآنية والمادية السريعة والابتعاد عن الإستراتيجى.

فلو أجرينا مسحًا للتخصصات العلمية فى الجامعات الخاصة، فسوف نجد تركيزًا أكثر على العلوم النظرية أو العلمية التطبيقية البسيطة التى لا تحتاج إلى معامل أو مخابر ضخمة وتبتعد عن التخصصات الحديثة والمعقدة، كالتخصصات الهندسية والطبية والهندسية الوراثية.... ويمكن أن تشكل علوم الكمبيوتر استثناء من ضمن التخصصات الهندسية التى تلقى رواجًا فى الجامعات الخاصة، وهذا مردهً إلى حاجة السوق الكبيرة إلى هذا التخصص من جهة، كما أنه لا يحتاج إلى تأسيس معامل مكلفة من جهة أخرى.

وهناك مشكلة تجدر الإشارة إليها، ألا وهى نوعية التعليم بجميع مراحل، فهذه النوعية هى بلا أدنى شك دون المستوى العالمى، وهذا ما تشير إليه مختلف الدراسات المتعلقة بجودة التعليم العالمى. ففى تقرير حديث جدًا حول جودة التعليم العالمى فى العالم نجد الغياب الكامل للجامعات العربية، وفى مقابل ذلك نجد أن هناك جامعات إسرائيلية تحتل مواقع لا بأس بها. ومن بين هذه التقارير تقرير January'06 المنشور فى الموقع <http://www.webometrics.info/>

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

لأهم ٣٠٠ جامعة في العالم. وقد تم التصنيف على أساس جودة التعليم فيها ومخرجاته من حيث مستوى الخريجين، والنشاط العلمى للجامعة، كالأبحاث المنشورة والمطبوعات وغير ذلك. ولقد تصدرت المراتب الأولى فى هذا التقرير جامعات أمريكا الشمالية وكندا إضافة إلى الجامعات الأوروبية.

٣- ضعف المهارات التقنية للكوادر البشرية نتيجة غياب أنظمة التعليم والتدريب المستمرين. فلقد أشار العديد من الدراسات إلى ضعف إنتاجية المجتمعات العربية، ومن ثم الموارد البشرية فيها. فالنتائج القومية للدول العربية مجتمعة يقل عن الناتج القومى لبلد أوروبى واحد، وهو ليس أكثرها ثراء كإسبانيا أو إيطاليا (الجمال ٢٠٠٥)، مع العلم بأن عدد سكان الدول العربية يفوق بأضعاف سكان هاتين الدولتين على سبيل المثال. ، فال مواطن العربى على سبيل المقارنة يحتاج ١٤٠ عامًا لمضاعفة دخله، مع أن الفرد فى مناطق أخرى يضاعف دخله فى عشر سنوات، فى المقابل يساوى ما تصدره ٢٢ دولة عربية (بدون النفط والغاز) ما تصدره فنلندا؟ أى إن أكثر من ٢٧٥ مليون نسمة يساوى إنتاجها ما ينتجه ٥ ملايين فنلندى يصدرون أجهزة التلفزيون المحمول والأجهزة المساعدة وبرامجها الحاسبة. فهل يصح أن يكون كل منتج وعامل فنلندى يساوى ما ينتجه ٥٠ فردًا عربيًا؟ (عماد ٢٠٠٥).

ومن خلال متابعة مسألة التدريب والمشاركة فيها يمكن أن نورد الملاحظات والتحديات التالية حول عملية التدريب، وهى بالمناسبة مختلفة من بلد عربى لآخر (تريسي، الجبالى ٢٠٠٤)، (زريقات، أبو زيد ٢٠٠٣)، (المحيا ٢٠٠٤)؛ - ضعف القناعة لدى قيادات الإدارة العليا فى المؤسسات الحكومية (خاصة) بأهمية التدريب وجدواه، مما يجعل دورات التدريب هذه مسألة شكلية من أجل الدعاية.

- عدم وجود التمويل الكافى للتدريب وإعادة التأهيل بحيث لا يتم تدريب جميع العاملين خلال فترة زمنية محددة.

- عدم توفير الوقت الكافى وتخصيصه للتدريب بحيث يتم التدريب فى نهاية الدوام الرسمى الطويل، أو فى مكان العمل، مما يسهم فى تشتيت اهتمام

المتدربين (من خلال الاتصالات ومراجعة رؤسائهم في العمل) وهذا يخلق عبئاً إضافياً على المتدربين ويجعل الفائدة قليلة ويبعد المتدربين عن الالتحاق بهذه الدورات، باستثناء بعض الدول التي تخصص أوقاتاً محددة للتدريب في أمكنة خاصة (الكليب، متولى، الجسار ٢٠٠٥).

- لا يتم التدريب بموجب خطة وإنما بشكل عشوائي وحسب تعليمات الإدارة العليا.

- اقتصر التدريب على كوادرات الإدارات الدنيا والابتعاد عن تدريب كوادرات الإدارات الوسطى والعليا، في حين أن كوادرات العمل الإداري واتخاذ القرار موجودة عادة في مستويات الإدارتين الوسطى والعليا، وهي بحاجة ماسة إلى التدريب.

- عدم اعتبار التدريب في آلية الترقية وإسناد الوظائف المختلفة في الكثير من الدول العربية (سوريا مثلاً)، ولكن بعضها الآخر يعتمد (مثل: المملكة العربية السعودية).

- يكاد يقتصر التدريب تقريباً على العاملين في القطاع الحكومي في بعض الدول، في حين يُلاحظ في منطقة الخليج (أكثر من غيرها) تزايد اهتمام القطاع الخاص بهذه المسألة.

- تزايد الاهتمام بمسألة التدريب فقط في السنوات الأخيرة، إذ كان يُنظر إليه على أنه مصدر للنفقات دونما نتيجة، أي إنه عامل تكلفة فقط، مع العلم أنه من أهم العوامل المساعدة على زيادة الإنتاجية ومن ثم الربح.

٤- الأمية المعلوماتية أو الأمية الثانية، وتسمى أحياناً الأمية الرقمية أو الحاسوبية نتيجة عدم إدخال الكمبيوتر بشكل فعلى في التعليم والعمل المنتج، وعدم الاعتماد على تقنية الإنترنت لقلة عدد المستخدمين في الوطن العربي مقارنة مع الدول المتقدمة. إذ إن نسبة من يستخدم الإنترنت في الدول العربية لا تتجاوز (٤، ١٪) وتمثل هذه النسبة عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية من إجمالي المستخدمين في العالم. (تقرير الأمم المتحدة

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

لجاهزية دول العالم لتطبيق الحكومة الإلكترونية (٢٠٠٤). من المؤكد طبعاً أن هذا الرقم قد تضاعف في الوقت الحاضر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك تبايناً شديداً بين دولة عربية وأخرى، فهذا الرقم هو على مستوى الدول العربية مجتمعة، أما على المستوى الفردي فيلاحظ نمو كبير في هذه النسبة في دول الخليج العربي. ففي السعودية، وحسب بيانات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، فإن نسبة انتشار خدمة الإنترنت في المملكة لعام ٢٠٠٥م (١٢,٨٪) وبمعدل نمو مقداره (٢٥٪) لتلك السنة (المصدر موقع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات www.mcit.gov.sa). ولقد قدر عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية خلال العام الجارى بنحو ١١,٢ مليون مستخدم، بمعدل استخدام يبلغ (٣,٦٪) من إجمالي سكان الوطن العربي والبالغ عددهم ٣١١,٣ مليون نسمة. ووفقاً لتقرير حديث أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الأسكوا"، بناء على إحصاءات تعود إلى مارس ٢٠٠٥ فقد ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في المنطقة العربية بنسبة (٢٤٧٪) خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٥، وهو معدل كبير مقارنة مع المعدل العالمى للفترة ذاتها والبالغ (٢٨٦,٥٪).

لكن مستخدمى الإنترنت في الدول العربية لم يشكلوا خلال العام الجارى أكثر من نسبة (١,٣٪) من المجموع العالمى لمستخدمى الإنترنت. وتحتل بلدان الخليج العربية المرتبة الأولى، حيث يبلغ معدل الاستخدام (٢٩,٦٪) في دولة الإمارات، و(٢٧,٧٪) في مملكة البحرين، و(٢٢,٤٪) في دولة الكويت، في حين لا يتعدى معدل الاستخدام (١٪) في عدد من الدول العربية الأخرى مثل السودان والعراق وموريتانيا، وحسب التقرير فإن استخدام اللغة العربية على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) لا تتجاوز نسبته (١,٤٪) من الاستخدام العالمى، مقارنة بنحو (٢٥,٨٪) للإنجليزية، و(١٤٪) للغة الصينية التى احتلت المرتبة الثانية على الشبكة. وتوقع التقرير أن يرتفع العدد إلى ٥٢ مليون مستخدم بحلول العام ٢٠٠٨م. (المصدر موقع الأسكوا <http://www.escwa.org.lb>: ESCWA). وهناك الكثير من التقارير والدراسات

الموثقة التي تناولت هذا الموضوع (انظر تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ : ٥٧، مرجع سبق ذكره).

"وعلى الرغم من الاهتمام الذى بدأت توليه بعض الدول لتعليم الحاسب الآلى عبر المراحل التعليمية المختلفة، إلا أنه يظل اهتماماً حديث العهد، كما أنه جزئى ويعانى فى الأغلب الأعم من بعض المشكلات وأوجه القصور، سواء فيما يتعلق بالقرارات والمناهج أو أساليب التدريس، أو عدم كفاية الأجهزة والمعامل، مما يجعله محدود الأثر فى نشر ثقافة استخدام الحاسب الآلى فى المجتمعات العربية" (إبراهيم ٢٠٠٤).

٥- ارتفاع نسبة البطالة والبطالة المقنعة نتيجة قصور خطط التنمية فى العديد من الدول العربية. وحسب تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٢: يبلغ متوسط نسبة البطالة فى البلدان العربية (١٥٪) (نحو عشرين مليوناً) وهى من أعلى النسب فى العالم على الرغم من الصغر النسبى لقوة العمل العربية (مرجع سبق ذكره). أما اليوم فيبلغ عدد عاطلين فى ٢٠ دولة عربية ٢٥ مليوناً، من أصل ١١٥ مليوناً، هم حجم القوى العاملة العربية، أى ما نسبته (٢٠٪) مقارنة بـ (١٥٪) فى أفريقيا جنوب الصحراء، و (٩,٩٪) فى أمريكا اللاتينية و (٦,٧٪) جنوب آسيا. فى الوقت نفسه فإن نسب البطالة قد تتجاوز أو تقل من دولة إلى أخرى. وهذه الأرقام كبيرة لدرجة أنها مخيفة، هذا عدا اليد العاملة الفائضة فى مختلف القطاعات الحكومية فى الكثير من الدول العربية. ولقد حذر إبراهيم قويدر رئيس "منظمة العمل العربية"، على هامش اجتماع وزراء العمل والشؤون الاجتماعية من ٢٠ دولة عربية فى الجزائر، نيسان ٢٠٠٥، من نقص الكفاءات العلمية والمهنية وأوضاع البطالة فى البلدان العربية واصفاً إياها بأنها "كارثة"، إذ إنها الأسوأ دولياً، وستتجاوز سنة ٢٠٠٧ الخطوط الحمراء فى حال ترك الأمور كما هى دون معالجة (تقرير الإسكوا ٢٠٠٣ عن البطالة فى الدول العربية، شعبان ٢٠٠٥).

٢-٢ التحديات الخارجية،

١- المنافسة العالمية الشديدة على سوق العمل العربية، وخاصة في دول الخليج العربية في ظل انفتاح الأسواق (المفترض) ابتداءً من العام ٢٠٠٥ حسب بنود اتفاقية الجات العالمية، ونشير هنا إلى أن المملكة العربية السعودية قد استكملت رسمياً إجراءات الانضمام إلى هذه الاتفاقية في نهاية العام ٢٠٠٥م. ففي ظل الأسواق المفتوحة تتحول القوى العاملة أو رأس المال البشرى إلى رأس مال عابر للحدود، يتدفق من دولة إلى أخرى، مثله مثل الاستثمارات المادية أو الرساميل التقليدية.

٢- هجرة العقول العربية في شتى أنواع التخصصات العلمية، وخاصة عمالة المعلومات وما ينتج عن ذلك من كلفة كبيرة مباشرة وغير مباشرة. وغنى عن القول أن هذه العمالة تشكل الركن الأساسي في عملية بناء مجتمع اقتصاد المعرفة. "وفي السنوات القليلة القادمة يرجح أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سوف تستنزف (٥٠٪) إلى (٨٠٪) من خبراء تقانة المعلومات في العالم الثالث. وتعتمد قدرة الولايات المتحدة، إلى حد كبير، على التنافس في تقانة المعلومات الآن على قدرتها على اجتذاب هؤلاء الاختصاصيين من العالم الثالث" (زحلان ٢٠٠١ ص ٥١-٦٦).

٣- زيادة الاعتماد على اقتصاد المعرفة في الدخل القومي للمجتمعات العالمية مما يعني حرمان الوطن العربي من عائدات الثروات الطبيعية (كالنفط الذي يتم تهيمشه منذ حوالى ربع قرن مضى باستثناء طفرة الأسعار الأخيرة منذ منتصف العام ٢٠٠٤ وبداية العام ٢٠٠٥) التي من الممكن أن تسهم في صرف المزيد من الأموال على تأهيل الموارد البشرية. ويشكل النفط (٧٠٪) من الصادرات، وكان نمو الصادرات بنسبة (١,٥٪) وهى أقل كثيراً من المعدل العالمى (٦٪)، وبقيت الصادرات المصنعة راكدة، ويقط دخل (٢٠٪) من السكان عن دولارين يومياً (الفرجاني ٢٠٠٢، زحلان ٢٠٠١). فمثلاً في سوريا هناك إحصاءات رسمية تفيد بأن (١١٪) من السكان يعيشون تحت خط الفقر (نحو دولارين في اليوم)، (تقرير هيئة تخطيط الدولة ٢٠٠٤).

٤- التحديات العلمية والتكنولوجية فى المنطقة من قبل إسرائيل، حيث يواجه العرب تحدياً حقيقياً من قبل إسرائيل ومحاولتها المستمرة للسيطرة على المنطقة وقيادتها من خلال مشروعها الشرق - أوسطى، وهو تحدٍ خطير، يهدد أمن البلدان العربية واستقرارها وتطورها بشكل متواصل، فى الوقت الذى تقف معظم المؤسسات العلمية والتعليمية العربية فى مكانها. وليس أدل على ذلك سوى أن كبريات شركات الكمبيوتر والبرمجيات قد أقامت فى إسرائيل مصانع ضخمة ذات إنتاجية تفوق السوق المحلية الإسرائيلية؛ إذ إن معظم إنتاج هذه الشركات يُصدر باسم الشركة الأم فى الولايات المتحدة إلى الأسواق العربية المستوردة لهذه التقنية، بعد تغيير أو إخفاء مكان التصنيع. مثال: شركات مايكروسوفت وإنتل التى افتتحت فى إسرائيل مؤخراً مصنعاً للرقائق الإلكترونية بكلفة ٢,٥ مليار دولار.

٥- مزاحمة سوق العمل البشرية الآسيوية الرخيصة والمتعلمة والمدرية بشكل أفضل. ولو دققنا النظر فى هذه التحديات المعاصرة نجد أن ثورة المعلومات والعولمة قد فرضتا معظم هذه التحديات الجديدة، ورسختا العديد منها وعززتها أكثر من أى وقت مضى. وغنى عن القول أن هناك تداخلاً واضحاً بين هذين التحديين، فمثلاً هجرة العقول العاملة فى مجال المعلومات هى نتيجة لانفتاح الأسواق من جهة، ولظهور تقنية المعلومات من جهة أخرى. وهىما يلى مناقشة موسعة لهذين التحديين.

٣-٢-٢ تحديات ثورة المعلومات:

من بين التحديات التى أفرزتها المعلوماتية أو ثورة المعلومات نجد:

١-٣-٢-٢ الأمية الثانية أو الأمية المعلوماتية:

وتتجسد بعدم الإلمام باستخدام واستثمار التقنيات التكنولوجية الحديثة والمعتمدة أساساً على الكمبيوتر والإنترنت. وفى هذه الحالة نواجه تحديات

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

كثيرة، ومن أهمها أن علوم الكمبيوتر، الإنترنت والاتصالات تفترض التمكن من اللغة الإنجليزية بالدرجة الأولى شرطاً أساسياً للتعامل معها، وخاصة في ظل قصور الترجمة إلى اللغة العربية وعدم مواكبتها للجديد المستجد منها في الوقت المناسب، وهذا - أى التمكن من اللغة الإنجليزية - غير متاح إلا لنسبة ضئيلة من الشعوب العربية (شعبان ٢٠٠١، زخور ٢٠٠٠)، وإن كنا نجد هناك اختلافاً وتبايناً بين الدول العربية في هذا المجال. ومن ثم فإن نسبة كبيرة من الموارد البشرية العربية، ستبقى لفترة ما، خارج دائرة الاطلاع على التقنيات الجديدة ومن ثم عدم التمكن منها والمساهمة في التطوير والإبداع المطلوبين بشكل كبير في الوقت الحاضر نظراً للتقدم الهائل الذى يحصل في هذا الميدان عالمياً.

ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة للعام ٢٠٠٤ حول استعداد الدول وجاهزيتها لتطبيق الحكومة الإلكترونية (مرجع سبق ذكره) - إلى أن اللغة الإنجليزية تقف عائقاً في وجه استخدام الإنترنت الضروري، وذلك في العديد من الدول، وأشار التقرير إلى مجموعة من المشاكل الميقة لانتشار التقنية في بعض الدول، كان من بينها قلة المواقع المكتوبة باللغات المحلية في مقابل سيطرة طاغية للغة الإنجليزية؛ إذ إن (٧٥٪) من المواقع في العالم تستخدم اللغة الإنجليزية، مع تقديم نحو (٧٠٪) منها ما لا يقل عن نصف محتوياتها باللغة الإنجليزية. بدا واضحاً أن اللغة الإنجليزية هي اللغة المفضلة في المواقع، مع أنها اللغة الرئيسية لقراءة (٥٠،٤٪) فقط من سكان العالم، في حين أن اللغة العربية هي كذلك بالنسبة لقراءة (٤٠،٦٪) منهم، ومع العلم أن نسبة من يستخدم الإنترنت منهم لا تتجاوز (١٠،٤٪) (زخور ٢٠٠٠، تقرير الأمم المتحدة ٢٠٠٤ - مرجع سبق ذكره، محرم ٢٠٠٥). وأظهر التقرير أن عدد مستخدمي الويب الذين يحتمل أن يقوموا بالشراء من مواقع تستخدم لفهم المحلية يفوق غيرهم بأربعة أضعاف. وأن زمن بقاء الزوار في المواقع المترجمة إلى لغاتهم يزيد بمرتين عن المواقع غير المترجمة، وأن ثلث المواقع فقط مقدمة بلغة غير الإنجليزية. وأظهر تقرير الأمم المتحدة هذا أنه على الرغم من أهمية استخدام المجتمعات للغاتها، ظهر كذلك أن للفجوة اللغوية هذه، سببين آخرين هما أن معظم الدورات التقنية والكتب والأدلة الخاصة بتقنية الاتصالات والمعلومات، هي أصلاً باللغة الإنجليزية، مع

أنها اللغة الرسمية لثمانى دول فقط فى العالم، هى الولايات المتحدة، وبريطانيا، وأيرلندا، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، وجنوب إفريقيا، والفلبين، مع استخدامها بشكل واسع فى الهند. لكنها غير مفهومة بشكل واسع فى الكثير من مناطق العالم. ومع ذلك فإن (٨٧ ٪) من الوثائق الموجودة فى الإنترنت هى بالانجليزية (تقرير الأمم المتحدة ٢٠٠٤ - مرجع سبق ذكره). من هنا، ومما تقدم، نجد أنفسنا أمام خيارين اثنين: الأول نشر اللغة الإنجليزية وتعليمها وفرضها واعتبارها لغة تعليم فى مختلف المراحل التعليمية لكى تتقنها الموارد البشرية العربية، ومن ثم تتمكن من التعامل مع التقنيات الجديدة، وهذا يتطلب صرف مبالغ مالية كبيرة على ذلك، ومن ثم بروز تحد آخر جديد، أضف إلى ذلك أن لهذا الخيار جوانب سلبية يجب أخذها بالاعتبار؛ إذ إن التعليم بلغة غير لغة الأم من شأنه أن يكون معيقاً للإبداع والبحث العلمى. والخيار الآخر هو تطوير برمجيات باللغة العربية، من أنظمة تشغيل ومتصفح للإنترنت وغيرها، وذلك لإتاحة الفرصة لمجمل الشعوب العربية للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة والمساهمة فى تطويرها وليس امتلاكها فحسب. وهذا الخيار يحتاج إلى إمكانيات مادية واستثمارات كبيرة، ولكنه استثمار مضمون؛ إذ إن سوق الطلب على هذه موجودة، ويجب أن لا ننسى سوق الدول الإسلامية التى يمكن لها استخدام العديد من البرمجيات باللغة العربية التى لها علاقة بالدين الإسلامى.

٢-٣-٢ هجرة العقول العربية عامة والعاملة فى حقل المعلومات خاصة:

تعانى أسواق العمل العربية من هجرة العقول العلمية، بشكل مستمر إلى دول الاتحاد الأوروبى وأمريكا، فى مختلف التخصصات العلمية وفى تخصصات العلوم الحديثة على وجه الخصوص. ويعتبر هذا تحدياً آخر أمام الموارد البشرية العربية فرضته ثورة المعلومات من جهة، وعولمة أسواق العمل من جهة أخرى. ففى ظل عدم قيام صناعة معلوماتية فى معظم الدول العربية وعدم وجود حوافز مادية ونفسية للعمل فى السوق العربية، ونتيجة المغريات المادية الكبيرة التى تقدم لهذه العقول فى كل من الولايات المتحدة وكندا بشكل خاص؛ إذ

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

نجد أن العديد من الكوادر العربية المتخصصة في علوم الكمبيوتر والإنترنت والاتصالات لا يعودون إلى بلدانهم بعد انتهاء فترة الدراسة، والبعض الآخر قد عاد إلى بلدان المهجر بعد فترة من العمل في الأسواق العربية نتيجة الإحباط وعدم تقديرهم بشكل جيد. ولقد عانت العديد من الشركات البرمجية العربية الصغيرة والكبيرة من ذلك الأمر، ألا وهو تسرب كوادرها الجيدة وهجرتها إلى الخارج، كشركة صخر وغيرها (زحلان ٢٠٠١، على ١٩٩٤). وهذا شكل في الماضي ويشكل الآن خسارة كبيرة للسوق وللاقتصاد العربيين. ويؤكد الباحث التقني أنطوان زحلان "أن أقطار العالم الثالث ستفقد مواردها البشرية في قطاع المعلومات مثلما فقدت أطباءها ومهندسيها في عقدي الستينيات والسبعينيات. والطريقة الوحيدة التي تمكن أقطار العالم الثالث - ومن ضمنها أقطار الوطن العربي - من الاحتفاظ بمواردها البشرية هي تأسيس بنية تحتية مناسبة لتمكين مواردها البشرية من المساهمة في التقدم الاقتصادي الوطني. أما حاليًا فإن هؤلاء الخبراء لا يستخدمون على نحو مفيد في أقطارهم، ولذا هم مستعدون للهجرة" (زحلان، مرجع سبق ذكره). ويساعد على ذلك انفتاح أسواق العمل الدولية والحاجة الماسة لخبراء المعلومات، حيث يقدر المختصون أن نقص الخبرة في مجال الحاسبات في كل من الولايات المتحدة وأوروبا يقدر ما بين ثلاثة إلى أربعة ملايين اختصاصي، وتعويض النقص هذا يكون بتوسيع التدريب وإعادة التأهيل، "بيد أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فضلت حل المشكلة باجتذاب الموارد البشرية في أقطار العالم الثالث التي تحصل عليها بلا كلفة" (زحلان ٢٠٠١).

وعموماً فإنّ خسارة القدرات البشرية المتخصصة، تفقد العرب مورداً حيويًا وأساسياً في ميدان تكوين القاعدة العلمية للبحث والتكنولوجيا، وتبذد الموارد المالية العربية الضخمة التي أنفقت في تعليم هذه المهارات البشرية وتدريبها، والتي تحصل عليها البلدان الغربية بأدنى التكاليف. ففي وقت هاجر فيه أو أجبر على الهجرة مئات الآلاف من الكفاءات العربية إلى الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية، تدفع البلدان العربية أموالاً طائلة للخبرات الدولية ... مما يحمل المشروعات الصناعية العربية تكاليف إضافية (للخدمات الاستشارية

والعمولات والرشاوى والتلاعب بالأسعار)، بنسبة تتراوح بين (٢٠٠ - ٣٠٠٪) مقارنة بالتكاليف الأولية، وأنَّ قيمة الارتفاع في هذه التكاليف خلال خمس سنوات فقط (ما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠)، بلغت ٢٥ مليار دولار، أى أكثر من إجمالي الإنفاق العربى فى مجالات التعليم والبحوث والتقانة فى المدة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٤ (فيثان ١٩٨٦، محرم ٢٠٠٥).

ومن الملاحظ أن دخول المعلوماتية إلى سوق العمل العربية أدى إلى فقدان العديد من الموارد البشرية العربية لعملهم، ولكن يجب العمل على استيعاب هؤلاء فى وظائف أخرى من خلال التدريب وإعادة التأهيل، وفى الوقت نفسه خلقت هذه التقنية العديد من فرص العمل الجديدة أيضاً. ولعل من المفيد الإشارة إلى خطط الاتحاد الأوروبى لتنظيم وزيادة الهجرة إلى دوله أو ما يُسمى بالهجرة الاقتصادية فى مواجهة الهجرة غير الشرعية التى تعانى منها؛ إذ إنها بدأت بوضع خطط لتنفيذها اعتباراً من العام ٢٠٠٩ لفتح باب الهجرة المنظمة ولكن المناسب منها، أى المؤهلة علمياً ولديها الخبرات الميدانية، وذلك لمواجهة النقص الكبير فى القوى والخبرات العاملة فى السوق الأوروبية نتيجة قلة عدد المواليد وزيادة أعداد المسنين.

من هنا نجد أن مستقبل الدول العربية (كون معظم الهجرة إلى أوروبا يأتى من دول الجوار) مهدد بنزوح كم كبير من الخبرات العلمية وأصحاب الشهادات العالية إلى دول العالم المتقدم. ولنا أن نحصى كم يعود من الموهدين من هذه الدول إلى بلدانهم خاصة فى السنوات العشر الأخيرة (شعبان ٢٠٠٦). ونورد هنا مثلاً واحداً على نوعية الكفاءات العربية المهاجرة إلى الغرب، فهناك قرابة عشرة آلاف مهاجر مصرى يعملون فى مواقع حساسة بالولايات المتحدة الأمريكية" (ياقوت ٢٠٠٥)، من بينهم ثلاثون عالم ذرة يخدمون حالياً فى مراكز الأبحاث النووية، ويشرف بعضهم على تصنيع وتقنية الأسلحة الأمريكية الموضوعة تحت الاختيار، مثل الطائرة (ستيلث ١١٧) والمقاتلة (ب٢) (وتى ٢٢). (كما يعمل ٢٥٠ باحثاً مصرياً فى الوكالة الأمريكية للفضاء (ناسا) بقيادة العالم الدكتور فاروق الباز، الذى يرأس حالياً (مركز الاستشعار عن بُعد) فى (جامعة بوسطن).. إضافة إلى نحو ثلاثمائة آخرين، يعملون فى المستشفيات والهيئات

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

الفيدرالية، وأكثر من ألف متخصص بشؤون الكمبيوتر والحاسبات الآلية، وخصوصاً في ولاية (نيوجرسي) التي تضم جالية عربية كبيرة (انظر المرجع ١٥).

٣-٢ زيادة اعتماد الاقتصاد العالمي الجديد على اقتصاد المعرفة؛

يتزايد اعتماد السوق العالمية في الوقت الحاضر أكثر فأكثر على الاقتصاد المعتمد على أدوات المعرفة وعلى العقل البشري، وفي المقابل يتناقص دور مواد الخام التقليدية ومنتجات السلع التقليدية في هذه السوق. فمن المعروف أن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد وفرة وليس اقتصاد ندرة كما هو حال الاقتصاد التقليدي المبني على أساس تبادل المادة (نجم، ياسين ٢٠٠٥، Jashapara 2004). ولقد كُنّا قد أشرنا أعلاه إلى هذا التصور أو الوضع في معرض الحديث عن أهمية البحث. ففي عصر المعلومات تتحول المعرفة أو المعلومة إلى قوة يمكن استثمارها، وبناء عليه فإن نمط الاقتصاد التقليدي القائم على المنتجات المادية الملموسة، مواد الأولية والمنتجات الزراعية أخذ بالانحسار بقوة أمام اقتصاد ما بعد ثورة المعلومات القائم على المعرفة والمنتجات غير المادية/غير الملموسة أو الأصول غير المنظورة المتعلقة بالمعرفة، كالبرمجيات، وبراءات الاختراع، والاسم التجاري، وغيرها من الموارد الفكرية أو المعرفية (ياسين ٢٠٠٠). فعلى صعيد التجارة الدولية تشير مختلف التقارير الاقتصادية العالمية إلى تعاظم دور تجارة المعلومات في تراكم الثروات الشخصية. فلقد أشار تقرير ميريل لينش والمنتشور في مجلة الاقتصاد والأعمال عدد شباط/٢٠٠١ ص: ١٦-١٢ إلى أن أحد المصادر الأساسية لتراكم الثروة لأغنى ٤٠٠ شخصية في أمريكا يعود إلى التقنيات الحديثة والإنترنت، أي تجارة المعرفة، مقابل ذلك يتلاشى دور المصادر التقليدية في نمو الثروات. ففي العام ١٩٨٤ لم يرد ذكر دور الإنترنت والبرمجيات، في حين أنه في العام ١٩٩٩ أصبحت: (٥٪) للإنترنت، و(١٨٪) للبرمجيات، والكمبيوتر والاتصالات من (١٪) و(٨٪) إلى (٥٪) و(٢٢٪) على التوالي، بالمقابل انخفض دور النفط من (٨٪) إلى أقل من (٢٪) وذلك للفترة نفسها. حيث إن معظم أصحاب الملايين الذين حققوا ثروتهم في قطاع الإنترنت: مثل (Yahoo)

Amazon, Red Hat في أمريكا و (QSL, Lastminute.Com) في بريطانيا، وإلى حد ما (Soft bank) في آسيا" ص: ١٣. وتزداد حصة تجارة "مورد" المعلومات منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، وفي العديد من الدول تقوقت على تجارة المواد الأولية والمواد المصنعة، والتي كانت هي المسيطرة على هذه التجارة في القرن الماضي. من هنا يمكن القول إن اقتصاد المستقبل هو اقتصاد المعرفة، وهذا النوع من التقنيات العصرية لا يحتاج إلى إمكانيات مادية كبيرة، بالمقارنة مع غيره، أو إلى تقنيات معقدة من معامل ومعدات ضخمة، إن ما يحتاج إليه هو العقول المتعلمة المنفتحة والمدرية بشكل جيد ومستمر على تقنيات العصر. "أصبحت نجاحات مبرمجي الحاسوب الهنود في الهند وخارجها معروفة الآن. وارتفعت مبيعات صناعة تقانة المعلومات الهندية من ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٢,٩ مليار دولار عام ١٩٩٩" (زحلان ٢٠٠١). ومنذ العام ١٩٩٣ قامت روسيا ببيع ١٨٠٠ براءة اختراع إلى الولايات المتحدة، في المجال النووي والكيميائي والفضائي المتعلق بالملاحة الجوية، وأن تملك وزارة التجارة الأمريكية هذه البراءات مما يحرم روسيا من عائدات تبلغ مليارات الدولارات سنوياً. (جريدة الاعتدال، عدد ١٦ آذار/ ٢٠٠١ الطبعة العربية، نيوجرسي الولايات المتحدة).

وهنا تورد الدراسات الكثير من الإحصاءات حول نجاحات الهند - فعلى سبيل المثال في هذا المجال، (.... تشير توقعات اتحاد شركات البرمجيات الهندية (تاسكوم) قيمة صادراتها من صناعة البرمجيات وخدماتها التقنية عام ٢٠٠٨م إلى خمسين مليار دولار بعد أن كانت ستة مليارات فقط عام ٢٠٠٢م. (الأنصاري، عيسى - جريدة اليوم (٢٥/٦/٢٠٠٥). (.... فقد أصبحت صادرات الهند من صناعة تكنولوجيا المعلومات تقدر بعشرة مليارات دولار في العام ٢٠٠٤، أي ما يعادل (٢٠٪) من القيمة الكلية لصادراتها. فالهند الآن هي دولة الشركات العملاقة بحق (مثل شركة تاندين للإلكترونيات التي صارت في مقدمة شركات «الهارد وير Hard ware» في العالم). والهند الآن واحدة من ثلاث دول فقط في العالم تنتج السوبر كمبيوتر بالاعتماد على نفسها اعتماداً كاملاً إلى جانب أمريكا واليابان. وفي منتصف العام ٢٠٠٤، تم تدشين إنتاج الجيل الرابع من هذا الكمبيوتر العملاق. (المصدر: محمد - جريدة اليوم

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

٢٠٠٥/٤/٢). وتؤكد الإحصائيات أن ثلث العاملين في "وادي السيليكون" في الولايات المتحدة من الهنود، وأن (١٠٪) من مستخدمي مايكروسوفت من الهنود، وهم يديرون أكثر من ٧٥٠ شركة برمجيات في "سيليكون فالي". وللدلالة على أهمية عنصر المحتوى المعلوماتي في التجارة الدولية الحديثة نورد في الجدول (٢) مدى إسهامه الحالي في إجمالي الدخل لصناعة المعلومات في كل من الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة (UNESCO, 1997).

جدول رقم (٢)

حجم صناعة المعلومات في أوروبا والولايات المتحدة وفقاً لأرقام (١٩٩٤)
بوحدة المليار دولار

قطاع صناعة المعلومات	المجموعة الأوروبية	الولايات المتحدة
محتوى المعلومات	١٨٦ (٢٤٪)	٢٥٥ (٤٥٪)
توزيع المعلومات	١٦٥ (٣٠٪)	١٦٠ (٢٨٪)
معالجة المعلومات	١٩٣ (٣٦٪)	١٥١ (٢٧٪)
المجموع الكلي	٥٤٤	٥٦٦

المصدر: كتاب د. نبيل علي، ٢٠٠١ - انظر المراجع العربية.

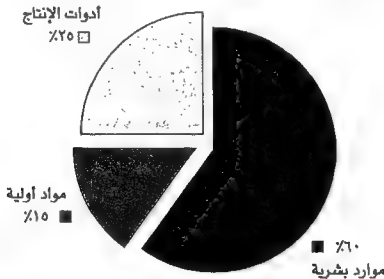
وتشير آخر الإحصائيات المنشورة في هذا المجال إلى عدم تغير هذا الوضع فلا زالت الولايات المتحدة والدول الأوروبية لها قصب السبق فيه. فمثلاً يورد التقرير المنشور في الموقع www.reportSURE.com في أكتوبر ٢٠٠٤ أن قطاع صناعة البرمجيات وخدماتها قد شهد نمواً مقداره ٩٢٧ بليون دولار أمريكي في العام ٢٠٠٣ ونسبة نمو قدرها (١٢,٤٥٪)، وهذا الأمر لا يشكل مفاجأة كون أن البرمجيات أصبحت تشكل جزءاً من كل شيء في حياتنا، من السوبر كمبيوتر إلى الهاتف الجوال إلى السيارة... وكالعادة فإن المتحكم بهذا السوق هو أمريكا الشمالية وأوروبا بنسبة تصل إلى (٧٠٪) من السوق العالمية، ونسبة (٤٥٪) لأمريكا الشمالية وحدها (الولايات المتحدة وكندا). ويتسم هذا السوق بالتوزيع والتشتت الكبيرين، مع سيطرة عشر شركات على (٢٠٪) من هذه السوق، وفي

العام ٢٠٠٣ كانت شركات مايكروسوفت Microsoft، وآى.بى. إم IBM وأوراكل Oracle هم المتريعين على عرش هذا السوق.

ويبدو أن اقتصاد المعرفة قد غيّر قاعدة الثروة، "فبدلاً من الأرض فى الاقتصاد الزراعى والآلة فى الاقتصاد الصناعى، أصبحت المعرفة هى قاعدة الثروة الجديدة فيه" (نجم ١٤٢٥). وبناءً عليه يمكننا تمثيل ذلك بيانياً كما هو موضح فى الشكل (١).

من هنا يتضح لنا أن القيمة المضافة التى تقوم هذه الموارد فى مجتمع المعرفة أكبر من تلك التى كانت تضيفها فى المجتمعات الأخرى التى سادت فى مراحل تاريخية سابقة. وبناءً عليه فإن إنتاجية المجتمع تزداد بشكل أكبر مما يوفر لها ولمجتمعهما الرخاء وإمكانات كبيرة للتطوير. وهذا ما أكدته بيتر دراكر (P.F Drucker) عندما أشار إلى أن منجزات الإدارة فى القرن العشرين تمثلت فى زيادة إنتاجية العامل اليدوى فى الصناعة، إلا أن الأكثر أهمية هو زيادة إنتاجية العمل المعرفى (Carl, Capstone 2002، ٢٠٠٤).

الشكل رقم (١): مساهمة الموارد البشرية فى مجتمع اقتصاد المعرفة



لقد فرضت العولمة بمختلف تجلياتها تحديات كثيرة أمام الموارد البشرية العربية، ومن أهمها على الإطلاق **عولمة رأس المال البشرى** على غرار عولمة رأس المال بشكله التقليدي. فلم يعد لرأس المال البشرى موطن أو جنسية معروفة، كما هو الحال بالنسبة للشركات الاحتكارية الكبيرة أو التروستات؛ إذ أصبح رأس المال البشرى يُصدّر ويُستورد ويعبر الحدود، التي هي الأخرى لم تعد موجودة بالنسبة لهذه الشركات، دون أية عوائق أو موانع، بل أصبح ذلك مطلباً، من أجل الحصول على اليد العاملة الخبيرة والمدرية بأقل تكلفة ممكنة في سبيل زيادة الإنتاجية أو الفعالية لهذه الشركات، ومن ثم تعزيز جدارتها وسطوتها في السوق العالمية المفتوحة. وهذا الأمر أدى وسيؤدي في نهاية المطاف إلى فتح سوق العمل الدولية ومن ثم العربية وزيادة المزاخمة فيها، في ظل انفتاح الأسواق المفترض أن يكون العام (٢٠٠٥) حسب بنود اتفاقية الجات العالمية - تسمى الآن منظمة التجارة العالمية - (شعبان ٢٠٠١). وهذا الأمر يلاحظ بوضوح في سوق العمل في الدول الخليجية؛ إذ يتزايد الاعتماد على الكوادر البشرية الآسيوية الرخيصة والمتعلمة والمدرية بشكل أفضل، وبالمقابل يقل الاعتماد على الكوادر البشرية العربية، التي كانت سابقاً هي السائدة في هذه الأسواق، وخاصة من مصر وسوريا. إذن، إن المزاخمة واشتداد المنافسة في سوق العمل الدولية أدى إلى نتيجتين:

- أولهما: مزاخمة سوق العمل البشرية الآسيوية الرخيصة، والمتعلمة، والمدرية أحياناً بشكل أفضل، فعلى سبيل المثال: العمالة الهندية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هذا عدا عن الأثر السلبي للتركيب الديمغرافي للسكان، إذ يُلاحظ خلل ديموغرافي كبير في دول الخليج العربي لصالح الجاليات الآسيوية.

- ثانيهما: تزايد هجرة العقول العربية المتعلمة والخبيرة في شتى التخصصات العلمية وخاصة التقنيات العصرية مما أخرج من السوق العربية إمكانات علمية كبيرة كان من الممكن أن تسهم في زيادة القيمة المضافة للمجتمع العربي،

وإن كان قسم من دخول هذه العقول المهاجرة يصب في السوق العربية على شكل تحويلات مادية فيها (زحلان ٢٠٠١).

وهنا يجب العمل على محورين أساسيين:

أولهما: خلق حوافز للعلماء العرب محلياً من خلال توجيه الاستثمارات باتجاه التقنيات الحديثة.

وثانيهما: العمل على تدريب الكوادر المحلية من أجل استغلال ظروف المنافسة العالمية بحيث تصبح مصدرين للعمالة الخبيرة، بمعنى أن يكون ذلك ضمن الخطط (عمل إرادي) وليست هجرة قسرية لهذه العقول.

"إن الوضع الحالي يتسم باشتداد المنافسة وعولة الاقتصاد ومزيد من انفتاح الأسواق وتداول عملية الإنتاج والتشابك بين اقتصاديات مختلف الدول؛ إذ سجلت المبادلات التجارية على الصعيد العالمي منذ النصف الثاني من الثمانينيات نمواً سريعاً يفوق نسقه نسبة نمو الإنتاج العالمي" (الهامي ٢٠٠١). والسؤال هو: هل ستوفر العولة وأدواتها مستقبلاً أفضل لدول العالم النامي كما وفرت للعالم المتقدم من زيادة في الإنتاج والنمو، وزيادة فرص العمل، بتزايد العاملين في الشركات العابرة للحدود، ومن خلال الأرباح الكبيرة التي تجنيها هذه الشركات نتيجة عملها خارج الحدود والاستثمارات الكبيرة في مجالات اقتصاد المعرفة؟ فجميعنا يدرك مدى تطور قطاع الأعمال والمال في ظروف العولة السائدة حالياً، كما نعلم مقدار الأرباح التي تجنيها الشركات العالمية نتيجة استغلال الاسم التجاري والترخيص لمنتجاتها في أسواق العالم النامي. لا شك أن ذلك يعتمد بدرجة كبيرة على الإستراتيجيات المتبعة في تنمية هذه الموارد والتركيز على الابتكار والتجديد في عملها (الهامي ٢٠٠١).

ثالثاً- الإمكانيات المتاحة للموارد البشرية العربية لمواجهة تحديات العصر؛

إن التحديات المذكورة أعلاه ليست قدراً لا يمكن مواجهته أو التغلب عليه. إن الكثير من هذه التحديات يمكن أن تكون حافزاً للموارد البشرية العربية لبناء

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

مجتمع المستقبل، مجتمع الوفرة الاقتصادية. فيقدر ما تُشكل المعلوماتية تحدياً جديداً فإنها تشكل، في الوقت نفسه، حافزاً وسبيلاً لها في الكثير من المجالات لتحسين إنتاجيتها مثل محاربة الأمية والقضاء عليها، وزيادة فعالية التعليم بمختلف مراحله، والتغلب على مشكلة ضيق الأماكن المخصصة (الفصول) للتعليم، ونصرة الاختصاصيين الأكفاء والمؤهلين. وهنا يشير تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٢ إلى أنه إذا تواظرت الإدارة والإرادة السياسية فإن البلدان العربية يتوافر لها الموارد اللازمة لتنمية الموارد البشرية والقضاء على الفقر المطلق في غضون جيل واحد، فالالتزام السياسي وسوء الإدارة هو القيد المانع للتقدم وليس الموارد المالية (الفرجاني ٢٠٠٢، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢). وخلافاً لتوقعات الاقتصاديين، فلقد تحركت السوق الأمريكية وانخفضت البطالة بمعدل (٤٪) من قوة العمل وذلك من زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، والحصول على القوة العاملة الماهرة في تقانة المعلومات من الأقطار الأخرى وزيادة معدل الروبوتية (زحلان ٢٠٠١).

وفيما يلي مناقشة مستفيضة لما يمكن أن يعتبر سبيلاً أمام الموارد البشرية العربية يجب عليها أن تسلكه لمواجهة هذه التحديات المعاصرة:

١-٣ دور تقنية المعلومات والإنترنت في مكافحة الأمية:

على الرغم من أن الوطن العربي لا يزال يعاني من الأمية الأولى، إذ وصل عدد الأميين فيه (كما أسلفنا أعلاه) في نهاية العام ٢٠٠٤ إلى ٧٠ مليون أمّي، في حين كان الرقم ٦٥ مليوناً في العام ٢٠٠٠. أي بمعدل أكثر من مليون أمّي لكل عام، وهذا الرقم كبير بجميع المقاييس. ويُلاحظ أن الكثير من الدول التي حققت نجاحات سابقة في مكافحة الأمية كمصر وسوريا مثلاً - عادت لتعاني من زيادة مطردة في أعداد الأميين! كما أسلفنا أعلاه (شعبان ١٤٣٦). ولقد أكدت دراسات عديدة في معظم الدول العربية تفشي الأمية في صفوف العاملين في الشركات الإنتاجية والصناعية، إذ يشكلون نسبة كبيرة من العاملين فيها، مما يؤدي إلى ضعف كبير في إنتاجيتها ومن ثم انخفاض مساهمتها في الناتج

القومى. وإذا ما أخذنا بالاعتبار الأمية المعلوماتية أو الأمية الثانية نتيجة عدم إدخال الكمبيوتر بشكل فعلى فى العمل المنتج وعدم الاعتماد على تقنية الإنترنت لقلّة عدد المستخدمين فى الوطن العربى مقارنة مع الدول المتقدمة، ندرك مدى ضخامة التحديات التى نواجهها، وهذا يشكل تحديًا كبيرًا. على الرغم من ذلك نقول: إن انتشار الإنترنت والمعلوماتية وتقنيات الاتصالات الحديثة من الممكن أن تكون أداة فعّالة لمحاربة الأمية ونشر العلم والمعرفة مستقبلاً فى صفوف الأميين اليوم؛ إذ من المؤكد أن دور وسائل الاتصال الحديثة والإنترنت سوف يتزايد فى محاربة الأمية والحصول على المعلومات عمومًا، والتعليم خصوصًا: كاستخدام التعليم عن بعد، وذلك على غرار ما فعلت الهند فى هذا المضمار (شعبان ٢٠٠١، زخور ٢٠٠٠)؛ إذ قامت بمكافحة الأمية ونشر التعليم فى المناطق النائية من خلال تقنية التعليم عن بعد، ولقد بدأت الهند بدراسة هذه التجربة منذ العام ١٩٦٦؛ وذلك للتغلب على مشكلة الاتساع الجغرافى من جهة وتعدد اللغات الوطنية من جهة أخرى (يوجد ٧٥٠ لغة فى الهند).

٣-٢ دور التأهيل والتدريب فى تحسين وظيفة الموارد البشرية؛

إن الحديث عن التحديات المعاصرة للموارد البشرية يقودنا بالتأكيد إلى الحديث عن الدور الكبير والأساسى للتأهيل والتدريب المستمرين فى تحسين وظيفتها نوعيًا وكميًا، وزيادة قدرتها التنافسية داخليًا وخارجيًا، ومن ثم زيادة إنتاجية المجتمع؛ إذ إنه لا توجد تنمية حقيقية فى أى مجتمع كان دون تنمية الموارد البشرية وتطويرها.

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ (مرجع سبق ذكره) إلى أن التنمية الإنسانية ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادى المستدام ومحاربة الفقر، كما أن تكوين مستقبل يسهم فى بنائه جميع الناس هو حتمية أخلاقية، ولا بد أن يكون هدفًا إستراتيجيًا لجميع البلدان العربية وهى تلج القرن الحادى والعشرين. ويعتبر التدريب من أهم الوسائل المؤدية إلى ذلك. ففى الماضى، وفى المجتمعات التقليدية فى الوقت الحاضر، كان الإنسان يتعلم ويحصل على شهادة علمية أو

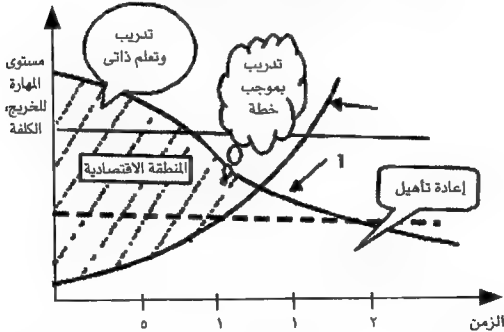
التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

مهنية تؤهله للعمل وتحصيل معيشته طوال عمره، في حين أن ذلك أصبح غير كافٍ في الوقت الحاضر، فالتطور التقني الكبير، وخاصة في مجال تقنية المعلومات، أجبر الإنسان على ضرورة إعادة تأهيل وتدريب نفسه أكثر من مرة خلال مسيرة حياته، من أجل رفع كفاءته الوظيفية أو المهنية، ولواكبة المتغيرات وملاحقة كل جديد في مجال تخصصه، وهذا ما يسمى بالتأهيل والتعلم المستمر. كما أن التطور التكنولوجي فرض على الإنسان الانتقال من مرحلة التخصص الضيق إلى الإحاطة بأكثر من اختصاص أو مهنة، مثل ضرورة تمكن أى شخص لديه مهنة معينة من إتقان تقنيات وتطبيقات الحاسب الإلكتروني، وعلى الأقل البرمجيات في مجال تخصصه. وهذا كان واضحاً بعد ثورة المعلومات الأولى (على ٢٠٠١)، ومن المؤكد أن ذلك سوف يزداد في مجتمع المعرفة ومجتمع ما بعد الإنترنت، أو ما يُسمى بمرحلة ما بعد الثورة المعلوماتية الثانية. فالانفجار المعلوماتي في شتى المجالات حتم على الإنسان ضرورة إعادة تأهيل نفسه أكثر من مرة وفي فترات زمنية متقاربة، وأحياناً تغيير مهنته كلياً في سبيل التأقلم مع الجديد وزيادة الإنتاجية، كما فرض ذلك تغييراً في المنظومة الإدارية لمختلف الشركات لتأسيس قسم أو إدارة يُنَاط بها مهمة التدريب والتأهيل المستمرين.

وظاهرة "تغيير المهنة" career mobility أضحت من الظواهر الشائعة في يومنا هذا .. حيث لا يفضل الأفراد في الوقت الحالي الارتباط بمهنة واحدة مدى الحياة، كما أنهم لا يخشون عملية تغيير المهنة؛ إذ يلاحظ في هذه الأيام أن الأفراد قد يقومون بتغيير مهنتهم في حدود أربع أو خمس مرات على مدى الحياة" (تريسي، الجبالي ٢٠٠٤). وللدلالة على ذلك يمكن إيراد الأرقام التالية حول كلفة التدريب والتأهيل للموارد البشرية في منطقة الخليج العربي. ففي العام ١٩٩٨ تم إنفاق ١٢ بليون دولار أمريكي على عملية التعليم، منها (٤,٢) تم صرفها على التدريب، ومن المتوقع أن هذا الرقم قد وصل إلى ٥ بليون في العام ٢٠٠٠. وتلعب دولة البحرين دور المفتاح في هذه العملية في المنطقة، حيث يُلاحظ اهتمام كبير على جميع المستويات بمسألة التدريب والتأهيل في المدارس والجامعات بوجه خاص (عباس ٢٠٠٢).

ولقد خصصت المملكة العربية السعودية في خطة التنمية الثامنة (٢٠٠٥-٢٠١٠) قرابة ٧٠ ملياراً سنوياً لتنمية الموارد البشرية، أى بزيادة ١٥ مليار عن خطة التنمية السابقة، وذلك من أجل التوسع الكمى والنوعى فى خدمات التدريب فى الميادين العلمية والتطبيقية، مما يؤدى إلى زيادة قدرة المجتمع من الاندماج فى الاقتصاد العالمى. وهذا الأمر يساعد الأفراد ويمكّتهم من المنافسة فى سوق العمل وخاصة بعد انضمام المملكة إلى اتفاقية الغات رسمياً. وأكدت الخطة زيادة القطاع الخاص فى هذه العملية. لكن، هناك حقيقة تجب الإشارة إليها، وهى أنه لا يمكن تدريب وتأهيل الموارد البشرية خلال فترة قصيرة، وإنما يحتاج ذلك إلى وقت طويل ومال وفير انظر الشكل (٢). فلا يمكن تدريب شخص ما لمدة يومين فى ورشة عمل workshop، وإنما يحتاج وبشكل وسطى إلى ٣-٥ أعوام للتطبيق، وغالباً ما يحتاج إلى ذلك، حسب تقديرات الخبراء فى تدريب الموارد البشرية إلى خمسة أعوام من العمل المتواصل والجاد (ياسين ٢٠٠٠، شعبان ٢٠٠١، عباس ٢٠٠٢)، فالعملية إذن مستمرة ولا تتوقف.

الشكل (٢) المنحنى: ١- يمثل تغير مستوى المهارة الفردية مع الزمن،
٢- كلفة التدريب مع الزمن.



التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

ويسهم التدريب في زيادة الدخل أو الربح في المجتمع. ويمكن القول إن التدريب يسهم في نقل المهارات والمعرفة الضرورية من الاختصاصي إلى الكوادر المتدربة مما يؤدي إلى توسيع دائرة المعارف والمهارات في المؤسسة أو المجتمع انظر الشكل (٣). وتعتبر أرامكو - السعودية من الشركات الرائدة في الشرق الأوسط التي تهتم بمسألة التدريب وإدارته. فجميع العاملين فيها وعلى المستويات كافة ملزمون بالتدريب وإعادة التأهيل المستمر خلال فترات زمنية مختلفة، ويتوقف ذلك على نوع عملهم وظروفه؛ إذ يوجد في الشركة برنامج معياري / منظومي للتدريب، وهو يغطي حقلين: أولاً: الفعالية الإدارية والمهنية Management and professional effectiveness، ثانياً: تطوير وتنمية روح القيادة Leadership development (عباس ٢٠٠٢، Technical Review 2000).

وفي ألمانيا، نجد أن كل شخص عامل يخصص قرابة ٣٤ ساعة شهرياً لتأهيلة، وأن المؤسسات الاقتصادية والصناعية والثقافية الألمانية تنفق سنوياً نحواً من ٢٧ مليار مارك على متابعة التأهيل للأشخاص العاملين لديها. وأيضاً نجد أن (٢٣٪) من الأشخاص العاملين في المنشآت والمؤسسات المهنية يحضرون المؤتمرات والدورات والندوات بهدف زيادة معلوماتهم ومعرفتهم في مختلف الميادين العلمية والفنية. وفي ألمانيا أيضاً نجد أن التدريب والتأهيل المهني في مراكز العمل تزداد أهميتها، وذلك بسبب الارتباط الوثيق القائم بين التأهيل المهني والعمل في المؤسسات الاقتصادية والصناعية؛ إذ إن (٣٣٪) من الأشخاص العاملين يشاركون في برامج التأهيل في مراكز التأهيل الموجودة في أماكن العمل، حيث أصبحت مراكز العمل أماكن تربية/ مهنية ذات كفاءة عالية في ميدان التدريب والتأهيل (زريقات، أبو زيد ٢٠٠٣). وفي هذا المجال يقول الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي: «خلال ٢٠ سنة سيصل عدد العرب إلى ٤٢٥ مليون نسمة. بعضنا ينظر إلى هؤلاء على أنهم عبء على الموازنات وعبء على المجتمع، ويتوقع مستقبلاً قاتماً بسوده الفقر والمتاعب. البشر ليسوا عبئاً... إذا استطاعت الحكومات العربية تدريب العمالة وتمكينها من المهارات المناسبة للمستقبل سيكون باهراً». (كتاب نائب رئيس دولة الإمارات رئيس الوزراء حاكم

دبى الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، بعنوان «رؤيتى - التحديات فى سياق التميز»، صدر عن دار «موتيفيت» فى دى والمؤسسة العربية للدراسات والنشر» فى بيروت، ٢٠٠٦).

٣-٣ دور تطوير منظومة التعليم والبحث العلمى فى تحسين وظيفة الموارد البشرية:

يعتبر التعليم بمختلف مراحل وجوانبه أداة التنمية البشرية الحقيقية. وبناء عليه فإن التعليم هو وسيلة الحكومات لتطوير المجتمع والنهوض به، وهو حجرة الأساس فى بناء المجتمع، أى مجتمع، وهو وسيلة الدول والشعوب التى تفتقر إلى الموارد الطبيعية للتعبير عن ذاتها فى الوجود. يحدد فوربيس Forbes "غاية التعليم باستبدال العقل الفارغ والمخلق بآخر مفتوح" أما Skinner فيعرف التعليم بأنه يقوم بإحياء ما كُتِبَ قد نسيناه مما اكتسبناه سابقاً". ويقول المفكر العربى الراحل إدوارد سعيد إن "الزمن الراهن هو ساحة المعركة، والمعرفة هى سلاحنا". ولكن، لا يقتصر دور التعليم على ذلك وإنما يساعد على اكتساب مهارات ومعارف جديدة بالنسبة لنا. ومن المعروف أن التعليم يؤدي فى أى مجتمع كان، الدور الأساسى فى عملية التنمية الشاملة له، حيث يسهم فى نقل المعارف المختلفة إلى الأجيال الجديدة كما يسهم فى صقل العقل البشرى وتحفيزه لخلق واستنباط معارف جديدة داهية بذلك مسيرة التنمية بوتائر أعلى. وتتيح تقنية المعلومات أنماطاً واسعة من أساليب التعليم وأدواته كاستخدام الوسائط المتعددة والتعليم عن بعد والتعليم أو التعلم المستمر وغير ذلك (زخور ٢٠٠٠، Technical Review 2000).

وتتيح تكنولوجيا المعلومات اليوم أنماطاً مختلفة وآفاقاً واسعة لإمكانية التعليم والتدريس بطرق مختلفة، بحيث تستجيب للتغيرات والتطورات الكبيرة فى عالم اليوم السريع التغير (Zio1995, Oladiran1999). وتشير مختلف المصادر إلى الاهتمام المتزايد لدول العالم المتقدم بالتعليم والمهارات والبحث العلمى، فبدون الإبداع والابتكار لا وجود للنمو الاقتصادى.

"إن الإبداع البشرى أثمن من سبائك الذهب. فى العام ١٩٩٩ زاد إنفاق العالم على البحث والتطوير على خمسمائة مليار دولار. ولقد أنفقت الشركات

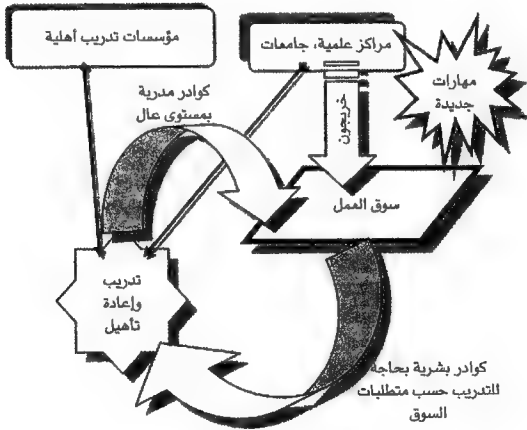
التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

الثلاثمائة الأولى في العالم أكثر من ٢٥٣ مليار دولار على البحث والتطوير فيها. وتكرس معظم الشركات ٩, ٤ من قيمة مبيعاتها للبحث والتطوير، وتصل هذه النسبة في شركات تقانة المعلومات والشركات الدوائية إلى (١٠-٥٠٪) (زحلان ٢٠٠١). في حين أن كبريات الشركات العربية العاملة في مجالات مختلفة لا تخصص أية ميزانية للبحث والتطوير، طبعاً مع بعض الاستثناءات، وتعتمد هذه الشركات على استيراد التقنية فقط. ومع ذلك فهي، أي الشركات العربية، إن فعلت ورصدت ميزانية للبحث العلمي فإنما تلجأ إلى مراكز أبحاث عالمية خارج المنطقة العربية، كشركات النفط والكيماويات. وهذا الأمر يعتبر انمكاساً واقعياً للسياسة المتبعة على المستوى الرسمي للدول العربية في مجال البحث العلمي، إذ يُسجل عدم اهتمام الحكومات والصناعات العربية بالبحث العلمي. ومعلوم أن معظم الدول العربية لا تخصص أكثر من (٥, ٠٪) من دخلها القومي لميزانية البحث العلمي، وفي أحسن الأحوال يصل هذا الرقم إلى (١٪) (قراية مليار دولار سنوياً)، في حين تخصص الدول المتقدمة له (٣-٥٪) من مجمل دخلها القومي (شعيان ٢٠٠٥).

.... إن التحدي المطروح اليوم هو أن ننجح في الوصول إلى الاستثمار الأمثل لتكنولوجيا المعلومات بهدف الارتقاء بنوعية التعليم، وتوسيع انتشاره وتحقيق تمميم المعرفة وديمقراطية التعليم دون أن يكون ذلك على حساب النوعية العالية والمعمقة للتعليم، أو على حساب دعم مجموعات تعليمية خاصة ذات أهداف جديدة، ودون أن يكون ذلك على حساب التكلفة الفعلية، فالتعليم في مجتمع المعلومات يعدنا بكلفة أقل من كلفة الأساليب التقليدية (عباس ٢٠٠٢). "فالإنترنت تشكل معيناً كبيراً للمعلومات حول العالم، وهو بالفعل مصدر لا ينضب للعلم والبحث العلمي، وإن كان بعض المعلومات القيمة التي تتيحها هذه الشبكة ليست متوافرة مجاناً. وقد تم تطوير العديد من البرمجيات والأنظمة الخاصة بالتعليم عبر الإنترنت، وإن كان معظمها باللغة الإنكليزية" (زخور ٢٠٠٠)، فإنه لا بد من المبادرة إلى تطوير برمجيات خاصة بالتعليم باللغة العربية ولجميع الاختصاصات ومراحل التعليم، بالإضافة إلى استخدام الكمبيوتر

باعتباره أداة مساعدة للمدرس وليست بديلة عنه في قاعات التدريس والمخابر. مع ذلك يُلاحظ انتشار المواقع الإلكترونية التعليمية باللغة العربية؛ إذ إن الكثير من مؤسسات ووزارات التربية والتعليم وضعت مناهجها على الشبكة العالمية، إلا أن الفائدة لا زالت محصورة بشريحة صغيرة لها القدرة على استخدام الإنترنت. فلا زالت هذه التقنية تقيب عن معظم المدارس والمؤسسات التعليمية في الكثير من الدول العربية مع وجود بعض الفروقات كدول الخليج العربي.

الشكل (٣)، المخطط الهيكلي لآلية التدريب وإعادة التاهيل



التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

مع ذلك، تشير الإحصائيات إلى أن البلدان العربية تمتلك الأرضية الكافية والمناسبة للانطلاق بمشروع علمي قومي لتنمية الموارد البشرية العربية من خلال تطوير التعليم فيها، وبناء نظام المعلومات العلمية العربية، فمن بين مجموع العاملين العرب البالغ عددهم (٨٤) مليوناً، ثمة أكثر من (١٠) ملايين من خريجي الجامعات (أي ما نسبته (١٢٪) من القوة العاملة العربية)، وأكثر من ثلث هؤلاء الخريجين مختصون في العلوم الأساسية والتطبيقية، ويضمون في صفوفهم (٥٠,٠٠٠) من حملة شهادة الدكتوراه و(٧٠٠,٠٠٠) مهندس. وقد ارتفع عدد الجامعات العربية من عشر جامعات عام ١٩٥٠ إلى (١٧٥) جامعة عام ١٩٩٥، وقد ازداد الإنفاق على هذه الجامعات من (٤) مليارات دولار عام ١٩٩١ إلى (٦,٩) مليار دولار عام ١٩٩٦، وبلغ عدد طلبة الجامعات العربية (٣,٢) مليون طالب في العام الدراسي (١٩٩٥-١٩٩٦). (وقد نشر العلماء العرب في ألف أكاديمية عربية (٧٠٧٧) مقالة علمية عام ١٩٩٥ في مجالات علمية محكمة معروفة، حيث بلغ ناتج المنشورات العلمية لكل مليون شخص عربي (٢٦) عام ١٩٩٥ في الوقت الذي بلغ فيه هذا الناتج (١٤٤) في كوريا الجنوبية و(٤٢) في البرازيل و(١١) في الصين و(١٩) في الهند. ويؤكد باحثون عديدون أن هذه الأرقام تثبت امتلاك البلدان العربية القوة البشرية اللازمة لتطوير التعليم و بناء منظومة عربية للعلوم والتقانة، ولكن المشكلة تكمن في نوعية التعليم الأساسي والأكاديمي المتوافر حالياً لهذه الكوادر (زخور ٢٠٠٠، Techni-cal Review, 2000).

أمّا بالنسبة إلى الإنتاجية العلمية في الوطن العربي، فالملاحظ هو حجم التفاوت في المساهمة من قطر إلى آخر. ومن المعايير المهمة التي تساعد على إعطاء صورة عن مدى تقدم أو تخلف البحث العلمي، تشير إلى عدد البحوث وإنتاجية الباحث. علماً أن الإحصاءات المتاحة في هذا المجال ما زالت قليلة، فقد أظهرت إحدى الدراسات أن ما ينشر سنوياً من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى (١٥) ألف بحث. ولما كان عدد أعضاء هيئة التدريس نحو (٥٥) ألفاً، فإن معدل الإنتاجية هو في حدود (٣,٠) وهو وضع يرثى له من حيث الإمكانيات العلمية والتكنولوجية في مجال الإنتاجية العربية، إذ يبلغ (١٠) ٪ من معدلات

الإنتاجية في الدول المتقدمة (ياقوت ٢٠٠٥)، وقد أشار (أنطوان زحلان ١٩٩٧) إلى أن العلماء العرب أسهموا في الأقطار العربية بنحو ثمانية آلاف بحث علمي عام ١٩٩٦ للمجلات الدولية المحكمة. وهذا الرقم يزيد عما أنتج في البرازيل، ويبلغ (٦٠٪) مما أنتج في الصين، و(٥٠٪) مما أنتج في الهند، ويزيد بنسبة (٢٠٪) عما نشر في كوريا الجنوبية خلال العام نفسه.

وبلغة الأرقام أيضاً نجد أن عدد المراكز البحثية في العالم العربي تجاوز ٣٠٠ مركز، والقاعدة العلمية تنمو بشكل ملحوظ حيث يوجد ١٠ ملايين خريج جامعي و ٧٠٠ ألف مهندس و ٥٠ ألف عضو في الهيئة الجامعية لتدريس العلوم والتكنولوجيا يعملون في أكثر من ١٧٥ جامعة في العالم العربي، إضافة إلى نحو ١٠٠٠ منظمة لها علاقة بالبحث والتطوير، ونحو ١٠٠ ألف مؤسسة استشارية وشركة مقاولات، من بينها مئات الشركات الصناعية الكبرى، وهي أرقام وإمكانات كبيرة إذا ما قورنت بغيرها من دول العالم. ومع ذلك يبقى الإنتاج العلمي ضعيفاً بالمقارنة مع دول العالم. مع العلم أن هذه الأرقام تكفي لتأسيس انطلاقة جيدة، لكن الأسس لا تزال ضعيفة (ياقوت ٢٠٠٥، عماد ٢٠٠٥).

ولقد أشار تقرير "التعمية الإنسانية ٢٠٠٣" إلى أن هناك هوة معرفية بين العرب والدول المتقدمة وتدل المعلومات المقدمة في التقرير على ركود في عدد من مجالات انتاج المعرفة، وبخاصة في مجال نشاط البحث العلمي. فإلى شح الإنتاج فيه، يشكو البحث العلمي في العالم العربي من ضعف في مجالات البحث الأساسي، وشبه غياب في الحقول المتقدمة مثل ثقافة المعلومات والبيولوجيا الجزيئية (بردي ٢٠٠٣).

ومن الجدير بالذكر أن تجربة البلدان العربية في نقل التقنية والمعرفة وتوطينهما، لم تحقق النهضة العلمية والتكنولوجية المطلوبة. كما أن استيراد التقنية فقط، دون تطويرها وتوطينها مكلف للغاية ولا يمكن أن تحقق العائدات الاستثمارية المأمولة، كما تتخفف من مقدرة قطاع الأعمال على المنافسة في السوق العالمية (شعبان ٢٠٠٥) ورغم أن البلدان العربية استثمرت أكثر من ٢٢٠٠ مليار دولار بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٧ في بناء المصانع والبنية التحتية بشكل

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

أساسي، فإن معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد انخفض بالفعل خلال تلك الفترة. فهذه الاستثمارات لم تؤد إلى انتقال حقيقى للتقانة؛ لأن ما جرى نقله هو وسائل الإنتاج لا التقانة ذاتها" (محرم ٢٠٠٥).

ويشير تقرير "التنمية الإنسانية ٢٠٠٣" إلى أن أهم الأسباب التى أدت إلى هذا، عدم وجود نظم فعالة للابتكار وإنتاج المعرفة فى البلدان العربية، وغياب سياسات رشيدة تضمن تأهيل القيم والأطر المؤسسية الداعمة لمجتمع المعرفة. وعمق هذه المشكلة الاعتقاد الخاطئ بإمكان بناء مجتمع المعرفة من خلال استيراد نتائج العلم من دون الاستثمار فى إنتاج المعرفة محلياً، والركون فى تكوين الكوادر العلمية على التعاون مع الجامعات ومراكز البحث فى البلدان المتقدمة معرفياً، من دون إيجاد التقاليد العلمية المؤدية إلى اكتساب المعرفة عربياً (بردى ٢٠٠٣). ونورد هنا فى الجدول (٢) مؤشرات البحث العلمى وتقانة المعلومات والتعليم والمعرفة فى دول مجلس التعاون الخليجى، وذلك وفق تقرير التنمية الإنسانية العربية الثانى لعام ٢٠٠٣ م.

جدول رقم (٣)

مؤشرات البحث العلمى وتقانة المعلومات والتعليم والمعرفة فى دول مجلس التعاون الخليجى

قطاع صناعة المعلومات	الإمارات	البحرين	السعودية	الكويت	قطر	عُمان	السنة
عدد مراكز البحث العلمى (خارج الجامعات)	٣	١	٧	٥	٣	٢	٢٠٠٢
عدد براءات الاختراع	٣٢	٦	١٧١	٥٢	-	٥	٢٠٠٢
نسبة مستخدمى الإنترنت من السكان	٣٠	١٨	٢,٥	١٢	١٣	٣,٥	٢٠٠٢
عدد المهندسين والعلماء العاملين بالبحث والتطوير (لكل مليون من السكان)	-	-	٧٣٠,٤	٢١٤	-	-	٢٠٠٠

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية الثانى لعام ٢٠٠٣ م.

ونلاحظ في هذا الجدول قلة عدد مراكز البحث العلمي خارج الجامعات وذلك على عكس ما هو عليه الوضع في الدول المتقدمة، إذ تكثر فيها مراكز البحث العلمي المستقلة، خارج الجامعات وخاصة في الشركات الإنتاجية والخدمية. ففي المملكة العربية السعودية مركزين خاصين بالبحث العلمي: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ومعهد البحوث في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وفي الكويت معهد الكويت للأبحاث العلمية. كما نلاحظ عمومًا قلة عدد براءات الاختراع وعدد العلماء والباحثين العاملين في ميدان البحث العلمي، وذلك بالنسبة إلى عدد السكان وبالمقارنة مع دول أخرى كماليزيا وكوريا وسنغافورة - مثلاً. "... فلا تزال دول الخليج (كذلك الدول العربية الأخرى) تعتمد على استيراد التقنية لمعظم الصناعات القائمة والمشاريع الجديدة، ويُعزى ذلك إلى غياب الرؤية الواضحة لأهمية البحث والتطوير باعتباره جزءاً أساسياً من البنية التقنية والعلمية اللازمة للتقنية الصناعية والاعتماد على الحكومات في مجال البحث والتطوير، حيث لا تهتم قطاعات الصناعة والتكنولوجيا في الخليج بمجال البحث والتطوير إلا في مجالات الدراسات الخاصة بالتسويق" (المحيا ٢٠٠٤). ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود مؤسسات خاصة تقوم بالتنسيق بين مراكز البحوث والجامعات وقطاعات الصناعة والأعمال (شعبان ٢٠٠٥).

رابعاً - النتائج:

من خلال مناقشة ما تقدم توصل البحث إلى النتائج التالية:

١- لقد أصبح من المُسلم به أن العنصر البشري هو من المكونات الأساسية في أي عمل تنموي، باعتباره المحرك والمصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية، إضافة إلى الرقي الاجتماعي، ومن ثم هو العنصر الثابت الذي يقف وراء الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وأساس تقدم أي مجتمع في جميع المستويات. وهذا الأمر وإن كان معروفاً فإن البحث قد أكد ذلك وأثبته.

٢- هناك تغير كبير طرأ ويطرأ على دور الموارد البشرية ونوعيته عبر المراحل

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

التاريخية المختلفة مع استمرار التقدم الحضارى عامة والتقنى خاصة. هذا الوضع الجديد لدور هذه الموارد فرض ويفرض تحديات كبيرة أمام الموارد البشرية العربية وإداراتها، بحيث تستجيب للتغيرات والظروف الجديدة.

٣- تواجه الموارد البشرية العربية العديد من التحديات لأسباب داخلية ذاتية وموضوعية وأخرى خارجية.

٤- لقد أفرزت العولة وثورة المعلومات تحديات معاصرة كبيرة أمام الموارد البشرية العربية لم تكن موجودة سابقاً نتيجة تداخل العاملين وتشابكهما فى أماكن كثيرة، ومن ثم تغذية أحدهما الآخر.

٥- من غير المعقول أن تبقى الأساليب والأنظمة الإدارية القائمة على إدارة الموارد البشرية العربية دون تطوير وتحديث، وخاصة فى منهجية عملها، وذلك فى سبيل استغلال الطاقات الكامنة فيها، من خلال اكتشافها وتمييزها، لتمكين من الصمود فى وجه تيارات العولة التى تكتسح الأسواق العالمية فى ظل التطبيق الوشيك لسياسة تحرير الأسواق المالية حسب اتفاقية الجات.

٦- تبعاً لذلك، لقد تبين من خلال الدراسة أهمية تدريب وتطوير العنصر البشرى، وخاصة بعد هبوب رياح العولة التى تقوم بالأساس على المنافسة، وعولة الاقتصاد، وانفتاح الأسواق، وتدويل عملية الإنتاج.

خامساً - التوصيات:

لمواجهة هذه التحديات الجديدة لا بد من القيام بجملة من الإجراءات نجملها بالتوصيات التالية:

١- القضاء على الأمية الأولى (أمية القراءة والكتابة)، والثانية (أمية التعامل مع الحاسب الآلى)، وخاصة فى صفوف العاملين فى الشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية. ويكون ذلك من خلال وضع خطط إستراتيجية وأخرى سريعة آتية لمكافحة الأمية بنوعيتها، ويمكن الاستفادة من التقنيات الحديثة كالإنترنت والحاسب الآلى وتقنيات الاتصالات والبث التلفزيونى.

٢- مكافحة البطالة والبطالة المقننة (خاصة في القطاع الحكومي) لزيادة فعاليتها وإنتاجيته من خلال برامج منهجية تشجيع روح المبادرة. ويكون ذلك بتشجيع الاستثمار وتحسين ظروفه وخاصة في الدول ذات الاقتصاد الموجه سابقاً، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص وإشراكه أكثر في العملية التنموية، والإسراع بتخصيص القطاعات الإنتاجية والخدمية لإشراك أكبر شريحة من المواطنين في ملكية وإدارة هذه الاستثمارات.

٣- تحديث منظومة التعليم بمختلف مراحله، والعالي منه خاصة، وتشجيع ودعم البحث العلمي عامة، والتطبيقي منه خاصة مما يساعد على الابتكار والمقدرة على إثبات الذات. ويكون ذلك بإشراك القطاع الأهلي وجذبه إلى هذا الميدان، ومن خلال إقامة مؤسسات ومراكز بحثية مستقلة وظيفتها التنسيق بين مختلف أطراف هذه العملية، إضافة إلى ضرورة زيادة مخصصات التعليم والبحث العلمي في ميزانيات الدول السنوية. ولا بد من التركيز على العلوم الحديثة ذات الإنتاجية المعرفية والمادية العالية كعلوم تقنيات المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية.

٤- توفير الظروف الموضوعية للمبدعين والعلماء العرب من خلال إقامة مراكز أبحاث مستقلة إدارياً ومالياً ليتسنى لهم خدمة أوطانهم بدلاً من الهجرة إلى الدول المتقدمة، والعمل على إعادة العلماء المغتربين لبلدانهم. ويكون ذلك بتشجيع بعض المبادرات في بعض الدول العربية، مثلاً مبادرة سوريا (من خلال تأسيسها شبكة العلماء المغتربين) وتجربة قطر التي عُقد فيها المؤتمر الأول للعلماء العرب المغتربين في ربيع هذا العام ٢٠٠٦، ويمكن أن تكون مدينة الملك عبد الله بن عبد العزيز الاقتصادية أكبر وأهم نقطة جذب للعلماء العرب خاصة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات.

٥- التركيز على التدريب، وإعادة التأهيل، والتعلم المستمر، والتمكن من تقنيات العصر لجميع المستويات الإدارية في المنظمات من أجل زيادة مقدرة الموارد البشرية فيها على المنافسة في الأسواق العالمية المفتوحة، وزيادة الناتج الكلي للمجتمع. ويكون ذلك فعالاً أكثر بالاستفادة من التقنيات الحديثة (تقنيات

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

الإنترنت والاتصالات) في تنفيذ البرامج التدريبية عن بعد، مثل الاستفادة من شبكة التدريب عن بعد التي افتتحها معهد الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية بالتعاون مع البنك الدولي في هذا العام ٢٠٠٦ م، وذلك بتقديم خدمات تدريبية مختلفة ومتطورة للعديد من الراغبين في التدريب من مواطني الدول العربية دون الحاجة إلى الانتقال خارج بلدانهم، مما يوفر الكثير من النفقات والوقت.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- ١- إبراهيم حسنين توفيق، (مايو ٢٠٠٤) ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم والوطن العربي، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، كراسات إستراتيجية - السنة الرابعة عشرة - العدد ١٣٩.
- ٢- الجمل، يحيى، لماذا تقدم المتقشرون؟ ولماذا يتخلف غيرهم؟ صفحة المقالات www.balagh.com.
- ٣- الفرجاني نادر، (٢٠٠٢) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام، ط١، ٢٠٠٢، الناشر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. (المصدر من الإنترنت ٢٠٠٢ <http://www.aljazeera.net/books/2002/8/8-16-1.htm>).
- ٤- الكليب، عبد العزيز - متولى، السيد - الجصار، أحمد، (نوفمبر ٢٠٠٤ م) "تعو إستراتيجية متكاملة لتدريب المهندسين، الملتقى الهندسى الخليجي الثامن، ص ٢٣٦-٢٤١، دبي، الإمارات العربية المتحدة ٢٨ - ٣٠.
- ٥- المحيا، عبد الرحمن بن يحيى، (نوفمبر ٢٠٠٤) معوقات تطوير الأداء المهني للمهندس الخليجي، مجلد أوراق عمل "الملتقى الهندسى الخليجي الثامن، ص ٢٨-٣٠، دبي- الإمارات العربية المتحدة.
- ٦- الهمامى، خ، بن كيلاى ع.أ، (٢٠٠١) المحاور الإستراتيجية الجديدة فى مجال توظيف الموارد البشرية، الندوة الدولية الأولى "التصرف فى الموارد البشرية: الإستراتيجيات والتطبيق"، ٧-٨ تموز، ص: ٢-١٢، دمشق، سوريا.
- ٧- بردى، على "صهوة معرفة الاثنين، ٢٠ تشرين أول «أكتوبر» ٢٠٠٣، جريدة النهار (لبنان).
- ٨- تريسي، ولیم. ر، (٢٠٠٤) تصميم نظم التدريب والتطوير، ص: ٥٩ ترجمة سعد أحمد الجبالي، مراجعة، عبد المحسن بن فالح اللحيد، ط٢، الرياض، المملكة العربية السعودية، منشورات معهد الإدارة.
- ٩- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (٢٠٠٢)، ط١، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، <http://www.rbas.undp.org/ahdr2.cfm?menu=12> or <http://www.aljazeera.net/books>.
- ١٠- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (٢٠٠٣)، ط١، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي <http://www.rbas.undp.org/ahdr3c>.

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

- ١١- تقرير دإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا السنوي: بطاقة الشباب في الدول العربية بين ٢٥ و٣٠ في المئة، الحياة ٢٤/١٢/٢٠٠٥.
- ١٢- تقرير هيئة تخطيط الدولة للعام (٢٠٠٤)، دمشق سوريا.
- ١٣- تيزيني، طيب، (٢٠٠٥/٢/١) مجلّة التعليم "إستراتيجية عربية عاجلة"، الاتحاد الإماراتية.
- ١٤- سعاتي، عبد الإله، (فبراير ٢٠٠٦م) التعليم العالي.. تحديات مستقبلية وخطوة تاريخية، العدد ١٢٢٠٢، الجزيرة السعودية.
- ١٥- صحيفة (المجد) الأردنية، العدد (١٥٠) (١٧ شوال ١٤١٧هـ ٢٤ شباط فبراير ١٩٩٧)، ص ١، وانظر للتوسع: عمر عبيد حسنة: البعد الحضاري لهجرة الكفاءات.. وأنطوان زحلان: هجرة الكفاءات العربية: السياق القومي والدولي)، (المستقبل العربي)، (السنة ١٥، العدد ١٥٠ مايو ١٩٩٢)، ص ٤- ١٩.
- ١٦- شعبان، محمد، (آذار ٢٠٠١) دور تكنولوجيا المعلومات -الإنترنت في التعليم عن بعد. ندوة جامعة سيدة اللويزة بعنوان: الاستفادة من ثورة المعلومات في تطوير طرق التدريس في الجامعات العربية" بيروت، لبنان، منشورات جامعة سيدة اللويزة.
- ١٧- شعبان، محمد، (٢٠٠١) تقرير إستراتيجية وظيفة الموارد البشرية، الندوة الدولية الأولى "التصرف في الموارد البشرية: الإستراتيجيات والتطبيق"، ٧-٨ تموز، ص: ١٢- ١٩، دمشق، سوريا.
- ١٨- شعبان، محمد، (ربيع الثاني ١٤٢٦) البطالة والامية تحديان كبيران يواجهان العرب، رسالة معهد الإدارة، العدد ٥٩، ص ٢٦، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ١٩- شعبان، محمد، (محرم ١٤٢٧) مستقبل العرب والمسلمين على المحك، الإدارة ٢١ الجندرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، منشورات معهد الإدارة العامة.
- ٢٠- شعبان، محمد، (١٤٢٦) شراكة رأس المال والعقل البشري: الخطوة الأولى لتوطين التقنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، جريدة الجزيرة الأعداد: ١١٨٩٩، ١١٩٠٨، ١١٩٣٤.
- ٢١- زحلان، أنطوان، (٢٠٠١) العرب والتحدى التقني (السلسلة الثالثة (٤)) - الطبعة الشاملة للتحدى التقني، المستقبل العربي، عدد ٢٦٣، ١، ص: ٥١-٦٦، بيروت، لبنان.
- ٢٢- زحلان أنطوان، (١٩٩٧) حال العلم والتقانة في الأمة العربية، في حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي السابع)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١)، ص ٣٦٥-٣٨٢.

- ٢٣- زخور، سهيل، (٢٠٠٠) "الدراسة والتحصيل العلمى فى فضاء إنترنت - استكشاف حرم افتراضى"، *مجلة إنترنت العالم العربى*، السنة الثانية، العدد: الرابع، ص: ٤٤-٤٢.
- ٢٤- زريقات، حامد، أبو زيد، محمود، (سبتمبر ٢٠٠٢) *التعليم المستمر كنموذج أساسى لرفع كفاءة العمل الهندسى* ندوة "واقع التعليم الهندسى فى العالم العربى" ١٦-١٧، أبو ظبى، الإمارات العربية المتحدة.
- ٢٥- عباس، بشار، (٢٠٠٢) *التعليم ومجتمع المعلومات، صحيفة تشرين*، عدد ٢١ أيلول، دمشق.
- ٢٦- على، نبيل، (٢٠٠١) *الثقافة العربية وعصر المعلومات/ رؤية لمستقبل الخطاب الثقافى العربى، سلسلة عالم المعرفة*، العدد ٢٦٥، ص: ٩٦، الكويت.
- ٢٧- على، نبيل، (نيسان - ١٩٩٤) *العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة* - ١٨٣، ص ٤٦٤.
- ٢٨- عماد، عبد الفنى: *رؤى مستقبلية للبحث العلمى فى العالم العربى* <http://www.internationalbusinessstrategies.com/page/IBS/CTGY/topic>
- ٢٩- فينان، م، (١٩٨٦) *طاهر، مشكلة نقل التكنولوجيا، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب*، ص ١٦١ - ١٧٤.
- ٣٠- محرم، م رضا، (آذار مارس ١٩٨٤)، (تعريب التكنولوجيا)، *مجلة (المستقبل العربى)*، السنة ٦، العدد (٦١)، ص ٧٧. وانظر أيضاً: [http://www.Palestine.info.netarabic-](http://www.Palestine.info.netarabic-books/fakar7.htm) booksal fakar7.htm بتاريخ: ٩-٨-٢٠٠٥.
- ٣١- نجم، ع، نجم، (رجب ١٤٢٥) *عرض نقدي لكتاب: ما بعد إدارة المعرفة، مجلة الإدارة العامة*، المجلد ٤٤ العدد ٣، منشورات معهد الإدارة العامة ص ٧١٤).
- ٣٢- ياقوت، م. مسعد، (٢٠٠٥) *البحث العلمى العربى معوقات وتحديات الإنفاق العربى على البحث العلمى، الجزيرة، المملكة العربية السعودية*، ٢٦/سبتمبر، عدد ١٢٤ ٢/٣.
- ٣٣- ياسين، سعد. غ، (٢٠٠٠) *المعلوماتية وإدارة المعرفة: رؤيا إستراتيجية عربية، مجلة المستقبل العربى*، العدد ٣٦٠ - ١٠ ص: ١١٨-١٣٤، بيروت لبنان.
- ٣٤- ياسين، سعد. غ، (٢٠٠٥) *الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، منشورات معهد الإدارة العامة* ص ٣٥١.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- 1- Carl , Frappaolo (2002) *Knowledge Management*. 132 p Capstone.
- 2- Global E-Government (2004) *Readiness Report Towards Access for Opportunity*, United Nations press ,UN Internet site

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

- 3- <http://www.webometrics.info> New January'06 Ranking (Web metrics Ranking of World Universities)
- 4- <http://www.internationalbusinessstrategies.com/page/IBS/CTGY/TOPICO> Iadiran M. T. "Continuing professional development for practicing engineers in developing economies", *IBEE-Transaction on Education*, Vol. 42, no. 3, 1999, pp161-166.
- 5- IT reports available at : <http://www.infoworld.com>,
- 6- **Arab Human Development Reports** Available at <http://www.rbas.undp.org/ahdr2.cfm?menu=12>
- 7- Technical Review -**Middle East**, July/August 2000, PP: 22-23, UK.
- 8- Jashapara, Ashok, **Knowledge Management: an integral approach**, 2004, Pearson Education Limited, 324 p.
- 9- UNESCO, 1997, **World Information Report 97/98**, UNESCO Publications, France.
- 10- UNCTAD:(2002) **Building up New Business Models foe Digital Inclusion**; Presentation at ITU/IDSC Regional Seminar on E-business for the Arab Region, Cairo, Egypt.
- 11- www.reportSURE.com
- 12- Zio O. "Continuing engineering education, the answer to the ever increasing pace of technology renewal and global economy", *ASEE-IBEE Frontiers in Education 1995 Conference*. U. S. A.

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع
فى علم الإدارة العامة، مساهمة الاستقصاء السردى
(الجزء الثانى)

تأليف

جنىفر دودج، وسونيا م. أوسبينا، وإريكا جابرييل فولدى

ترجمة

رامى فواز مصطفى

عضو هيئة تدريس بمعهد الإدارة العامة

راجع الترجمة

د. محمد منير الأصبحى

عضو هيئة تدريس بمعهد الإدارة العامة

● دورية الإدارة العامة
● المجلد السادس والأربعون
● العدد الرابع
● شوال ١٤٢٧هـ
● نوفمبر ٢٠٠٦م

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع في علم الإدارة العامة: مساهمة الاستقصاء السردي (الجزء الثاني)♦

تأليف جنيفر دودج، وسونيا م. أوسينا، وإريكا جابرييل فولدي
ترجمة: رامي فوزان مصطفى♦♦
راجع الترجمة: د. محمد منير الأصبحي♦♦♦

ملخص:

تمتد وجهه النظر التقليدية للجودة العلمية مفهوم الصرامة على أنه تطبيق طريقة، وتفترض ارتباطاً ضيقاً مع عدم الخروج عن الموضوع. لكن، بما أن علم الإدارة العامة علم تطبيقي، فهو يحتاج إلى تركيز صريح على كل من الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع. وتستعرض مفاهيم العلماء المفسرين عن الصرامة إدخالاً صريحاً لمفهوم عدم الخروج عن الموضوع باعتباره أحد المكونات الأساسية للجودة. والاستقصاء السردي، بصنفه أحد أشكال البحث التفسيري، يوضح لنا كيف يمكن تطبيق هذا الأمر. وتقدير هذا الإسهام حق قدره يتطلب معرفة أعمق بمنطق منهج الاستقصاء السردي، والاعتراف بتنوع واختلاف المداخل السردية، والانتباه إلى المعاني المضمنة بغية توفير جودتها. ونحن نستخدم قصتنا المتعلقة ببحث القيادة المجتمعية لتطوير هذه الفكرة وتوضيحها.

إن "الاتجاه السردى" والذي أصبح عميق الأثر في العلوم الاجتماعية، يترك الآن بصمته واضحة على الحقول التطبيقية من مثل علم الإدارة العامة وعلم السياسة العامة (Ospina and Dodge 2005; White, 1999). وقد قام هذا الاتجاه الجديد بفتح آفاق جديدة للبحث تركز على تفسير الأحداث الاجتماعية وفهم نوايا اللاعبين الاجتماعيين ومعانيهم بدلاً من مجرد تفسير سلوكياتهم وتوقعها. وفي مجال الإدارة العامة، فإن هذا البحث غالباً ما يركز على القصص

Jennifer Dodge, Sonia M. Ospina, and Erica Gabrielle Foldy, "Integrating Riger ♦
and Relevance in Public Administration: The Contribution of Narrative Inquiry,"
Public Administration Review, 65: 3 (May/June, 2005).

♦♦ عضو هيئة تدريس بمعهد الإدارة العامة.
♦♦♦ عضو هيئة تدريس بمعهد الإدارة العامة.

التي يسردها العاملون في المؤسسات العامة عن عملهم، موضحين بذلك أبعاداً متنوعة للمؤسسات العامة ومشكلاتها الإدارية والسياسية.

لقد ناقشنا في بحث سابق (Ospina and Dodge, 2005) بأن الاستقصاء السردى، بصفته مدخلاً تفسيرياً، باستطاعته أن يقوى من البحث في مجال الإدارة العامة، وذلك عن طريق الالتزام بمعايير الجودة العالية وتمكين أواصر التواصل بين الأكاديميين والممارسين في هذا المجال. وفي هذا البحث، سوف نقوم بتوسيع مقولتنا عن طريق سبر القضايا المنهجية المرتبطة بالقيام بالبحث السردى وبمعايير الجودة الملائمة. فنحن نقول إن الاستقصاء السردى يمكنه أن ينتج علماً ذا جودة، ومن ثم يمكنه أن يمد يد المساعدة للإدارة العامة لتنمو باعتبارها مجتمعاً متعددياً منهمكاً في مدى واسع من الاستقصاء لفهم القضايا العامة. وفي المقالة الأخيرة من هذه السلسلة، سوف نتفحص وبعمق أكبر قدرات الاستقصاء السردى على تقوية أواصر الترابط بين الأكاديميين والممارسين في هذا المجال.

إن معايير الجودة المتعارف عليها في مجال البحث التقييمي، مثل الصحة والمعلوية، لا تتوافق ومنطق المداخل التفسيرية مثل الاستقصاء السردى. ولذلك، قام العلماء المفسرون بتطوير معايير تناسب الافتراضات الكامنة في هذا المدخل حول طبيعة بناء الحقيقة والمعرفة، وذلك من أجل الحكم على جودة عمامهم (Denzin and Lincoln, 2000; Lincoln and Guba, 1985, 2000; Miles and Huberman, 1994) وفي هذه المقالة، نقترح أن اهتمام الاستقصاء السردى المزدوج بمفهومي الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع بإمكانه أن يسهم في النقاش الأوسع عن الدراسة العالية الجودة في مجال الإدارة العامة.

ووفقاً للنقاشات الأولى حول الجودة في مجال الإدارة العامة، التي كانت في فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، فإن الأشكال التفسيرية من البحث لا تلبى المعايير الإيجابية للصرامة (Box 1992; Houston and De-) (levan 1994; Stallings and Ferris, 1988; Whaite, 1999) وبافتراض القبول

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع

الأعم للمداخل التفسيرية في هذا الحقل، فقد انتقل هذا النقاش إلى التركيز على المعايير التي بموجبها يجب أن يتم تقويم البحث التفسيري، الذي هو مدخل متميز له منطق خاص به (Lincoln and Guba, 2000; Lowery and Evans, 2004). ومع هذا، فلا زلنا نجد أن بعض الافتراضات الأولى لا زالت تتغلغل في المحادثات الحالية (Hill and Lynn 2004, Strieb, Soltkin, and Rivera, 2001).

إن التعريف التقليدي للصرامة، الذي تفترض صلة آلية مع مفهوم عدم الخروج عن الموضوع، يثير مشكلة كبيرة. فبسبب أن الإدارة العامة حقل تطبيقي، فإن ضمان أن تكون الاستنتاجات وثيقة الصلة بالممارسة ليس مجرد حاجة منطقية ملحة، وإنما هو معيار حساس يستخدم في تقويم جودتها؛ وبهذا المعنى، فإن الالتزام بالصرامة وعدم الخروج عن الموضوع يشكلان تحدياً موحداً. كما أن الافتراض بأن كلا الأمرين يوجدان معاً بصورة آلية يقلل من أهمية الحاجة إلى توضيح العلاقة بينهما بشكل صريح في سياق النقاش حول الجودة، وذلك في كل من دراسات الإدارة اليقينية والتفسيرية.

وكأحد أشكال البحوث التفسيرية، يقدم لنا الاستقصاء السردي مدخلاً للجودة أكثر وضوحاً فيما يتعلق بكيفية التعامل مع هذه المهمة المزدوجة. ومن ثم، يمكنه أن يسهم بفعالية في تطلع الحقل إلى دراسات تناقش ما يقول عنه بيتجرو Pettigrew "الحاجز المزدوج من الجودة العلمية وعدم الخروج عن الموضوع." (2001, S63) واجهنا تحدي هذا الحاجز المزدوج في سياق ممارستنا البحثية عن طريق استخدام الاستقصاء السردي لدراسة القيادة المجتمعية. ونحن نقدم مرئياتنا من أجل تطوير الحديث عن الجودة، ونعرض كيف أن الافتراضات والممارسات الخاصة بالاستقصاء السردي (والمداخل التفسيرية عموماً) تساعد في معالجة هذه التحديات وحلها.

وسوف نقدم الموضوع عن طريق طرح قصتنا، فتراجع حالات القلق فيما يتعلق بالجودة العلمية في مجال الإدارة العامة، ومن ثم تناقش مناقشة مقتضبة منطق الاستقصاء السردي باعتباره بحثاً تفسيرياً وانعكاسات تقويم الجودة. ومن ثم

سنقوم برسم مخططات ثلاثة مداخل للبحث السردى تؤثر فى تصميم أبحاث العلماء واختياراتهم فى التطبيق، بالإضافة إلى الطرق التى يعالجون بها مسألة الجودة. وأخيراً، ووفق مدخلنا فى البحث الأول، سنستخدم قصتنا لندخل فى مناقشة صريحة للطريقة التى تطرقنا بها إلى معايير الجودة فى استقصائنا السردى، وسنوضح كيف تناولنا كلاً من الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع بطرق ذات معنى ومغزى.

العودة إلى القصة:

يهدف بحثنا إلى تطوير رؤى جديدة عن القيادة. وهو جزء من برنامج كبير يدعم القادة المجتمعين المشاركين فى أعمال تغيير اجتماعية فى أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية. ويشارك هؤلاء القادة فى نشاطات متنوعة خلال برنامج مدته سنتان، وأحد تلك النشاطات هى البحث والتوثيق تحت إشرافنا وتوجيهنا. ويوفر لنا العمل مع المشاركين فى هذا البرنامج فرصة فريدة من نوعها للتعلم عن ممارسات القيادة الناجحة فى المجتمعات التى تعمل على التغيير الاجتماعى. كما يوفر لنا وضعاً اجتماعياً فريداً لتصميم وتطبيق البحث الذى يتوافق مع معايير عالية للصرامة، ويحقق تعلماً يجد صداه بين الأكاديميين والممارسين، ويشرك المشاركين فى البرنامج بطرق يجدونها فعالة وممتعة.

إن هذه الفرص مرتبطة بشكل مباشر مع طبيعة بحثنا. وكانت نقطة الانطلاق بالنسبة لنا النظريات الموجودة عن القيادة التى هى، على الرغم من غناها، محفوفة بالمشكلات. وعلى الرغم من توسع وعمق الأدب المكتوب فى هذه الشأن، هنالك فجوة بين ما يريده الممارسون من جهة وبين ما ينتجه العلماء فى الأوضاع الأكاديمية (Northouse 2003). فبالتركيز على السياقات الضيقة والسكان المحدودين، يهتم العلماء باختبار الفرضيات التى تهدف إلى تنقية قائمة طويلة من الصفات والاحتمالات حول المطلوب توافره فى القائد المثالى بالإضافة إليها، بدلاً من توضيح طبيعة عمل القيادة.

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع

وبالتأثر بالاتجاه السردى، ويتشجيع من الرواد الذين وضعوا مناهج بديلة (Bennis and Biederman, 1997; Burns, 1978; Crosby, 1999; Drath, 2001; Fletcher, 2002; Gardner, 1995; Heifetz, 1994; Huxham and Vangen, 2000; Meindl, 1995; Schein, 1990) فقد اخترنا أسلوباً تصويرياً مفهوماً جديداً يمكننا من خلاله أن نبني على دراسات القيادة. وهذا المنظار يؤطر القيادة على أنها الإنجازات المجتمعة لمجموعة من الناس المشتركين معاً فى فعل ما، وهذا يعنى القيادة باعتبارها صانعة للمعاني فى مجتمعات الممارسة (Drath and Laus, 1994).

إن هذا التحول من الصفات والسلوكيات إلى الصنع الجماعى للمعاني فى التطبيق يستدعى تحولاً فى الاستقصاء من التوضيح إلى التفسير. وهذا المنظار يساعدنا فى معالجة الفجوة الحاصلة فى دراسات القيادة عن طريق التركيز على العمل الذى يقوم به الأشخاص وإضفاء المغزى المصاحب له. ويوضع المعرفة العملية فى وسط التركيز، دعونا المشاركين فى البرنامج ليكونوا مساعدي بحث، أى أن يقوموا بالبحث معنا، وهذا نقض أن نفكر بهم على أنهم مادة البحث (Heron and Reason, 2001)⁽¹⁾ وبهذا يكون موقفنا الاستقصاء المشترك.

ومن هذا العمل النظرى نبتعت خياراتنا المنهجية. فقد استخدمنا تصميماً متعدد الطرق فيه ثلاثة مسارات متوازية من الاستقصاء: الاستقصاء الإثنوغرافى، والاستقصاء التعاونى، والاستقصاء السردى، وذلك لتوليد منتجات منبثقة عن الممارسة تساعد المشاركين على تعلم شئ ما عن ممارساتهم الشخصية، كما ستساعد فى الإجابة عن سؤال البحث الأساسى: ما الطرق التى تقوم فيها المجتمعات الساعية وراء التغيير الاجتماعى بالمشاركة فى أعمال القيادة؟ وقد احتلت المراثيات النظرية والأدوات المنهجية للبحث السردى مركز الصدارة فى هذا التصميم.

وبتتبع دورة حياة برنامج القيادة، يتضمن مشروع البحث الخاص بنا خمس دورات من جمع البيانات وتحليلها، دورة لكل مجموعة، بالإضافة إلى تكامل

الجهود بين المجموعات والطرق في أثناء سير البرنامج. لقد استخدمنا مدخلاً مفتوحاً في جمع البيانات للنصف الأول من البحث، وكان ذلك بالاستفادة بشكل كبير من خبرات المشاركين في البرنامج بدلاً عن استخدام نظريات معدة مسبقاً. أما بالنسبة للنصف الثاني من البحث، فقد انتقلنا نحو أسلوب موجه أكثر لنختبر ونستقصى ما يظهر من مقترحات جديدة ذات المغزى مستقاة من البحث الأول، مع البقاء منفتحين للأفكار الجديدة مع المجموعات الجديدة.^(٢)

وبغية تطبيق الاستقصاء السردى، فقد قمنا بوضع محادثات جماعية متعمقة مع أعضاء من كل منظمة ممن يحيطون بهم. وكان الغرض من ذلك استدرج قصص حول نواحي العمل ذات الدور المركزى في متابعة مهماتهم. لقد قمنا بتسجيل المقابلات كتابياً واستخدمناها في صنع "مذكرات تحليلية" تظهر تميز عمل كل منظمة. كما استخدمنا النصوص للبحث عن أنماط متكررة بين المنظمات، وقد دمجنا بين التحليل السردى الرسمى والتحليل الموضوعى التقليدى لوضع مقترحات تتعلق بقيادة التغيير الاجتماعى.^(٣)

وحتى الآن، قمنا باستخدام هذه المواد لصنع مخرجات مميزة على أنها نوع من إظهار النتائج الأولية للبحث. ومن المذكرات قمنا بتطوير "قصص قيادة" عن كل منظمة وهى مخصصة للممارسين ومأخوذة بشكل كبير من أصوات المشاركين فى البرنامج. وتقوم تلك القصص بوضع نظريات حول العوامل والقوى التى تجعل العمل ناجحاً فى كل سياق، وتوفر من ثم للقارئ الفرصة فى استخلاص العبر والدروس من أمثلة ممارسات القيادة. ومن التحليل عبر المواقع، أنتجنا مخرجات بحثية علمية بسيطة وسهلة للممارسين، وهى موضوعة فى بعض الأحيان بالاشتراك مع أشخاص حاصلين على جوائز. وتقوم هذه المخرجات بالربط بكل وضوح بين النتائج التجريبية والمحادثات النظرية الموجودة فى القيادة، وتقدم هذه المخرجات ميزة صوت وتفسيرات أهم الباحثين فى الجامعة. إن هذه النظرة العامة المقتضية على قصة بحثنا تشير إلى تركيزنا المتعمد على كل من صرامة استقصائنا وعدم خروجه عن الموضوع، وهذه مسألة سنمود إليها لاحقاً.

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع

الجودة والصرامة وعدم الخروج عن الموضوع في أبحاث الإدارة العامة:

إن البحث الأكاديمي في الحقول التطبيقية كحقل الإدارة العامة وعلم السياسة وعلم الإدارة والتنظيم، يعمل عند نقطة التقاطع مع العلوم الاجتماعية الأساسية والتطبيقية. إذ يقوم العلماء ببناء النظريات ويقومون بتطوير المعرفة اللازمة للتقدم في حقولهم فيما يحاولون التطرق إلى قضايا ومشكلات مهمة في الممارسة. ولهذا السبب، فإن تطوير المعرفة المتفقة ومتطلبات المحترفين يحدث على الهامش، أي حيث يتقاطع العالم الأكاديمي مع عالم السياسات والإدارة (Huff, 2000). وبغية تحقيق نوع من التوازن بين هذين القطاعين العريضين، لا بد للباحثين أن يلتزموا بما يسميه هيدجكسون وهريوت وأندرسون (Anderson, Herriot, and Hodgkinson 2001) "مثل العلم البراجماتي". وهذا علم "صارم أكاديمياً" ويعالج اهتمامات مجموعات أوسع من أصحاب المصلحة (S42). وبكلمات أخرى، إن هذا العلم يتطرق بنجاح إلى بعدين من أبعاد الجودة العلمية هما: الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع.

وفي نقطة الانطلاق، يشير مصطلح الصرامة تقليدياً إلى التطبيق الدقيق والمنهجى للنظرية والطريقة. وهذا يضمن أن تتوافق عملية البحث مع المعايير العامة لمجتمع بحثي والاتفاقات على الطرق الملائمة لصنع المعرفة (Lincoln and Guba, 2000). أما عدم الخروج عن الموضوع فيشير إلى الإمكانية الكامنة في البحث (الأسئلة والنتائج) لتمكين الممارسين من "اختيار خيارات مستتيرة حول مشكلات عملية مهمة وتطبيق الحلول عليها بكل فعالية". (AOM, 2004). كما يشير إلى مدى تطرق البحث إلى التحديات التي يواجهها الممارسون في أعمالهم، وما إذا كانت الأسئلة والنتائج تتوافق مع خبرات الممارسين، مسلطة الضوء على المشكلات الموجودة بطريقة عملية (Argyris, Putnam and Smith 1985; Hummel 1991; White 1999).

لقد أظهر عدد كبير من مجموعات أصحاب المصلحة في الإدارة العامة اهتماماً بجودة الأبحاث وتطلعات العلم البرجماتي. وفي أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، تضمنت النقاشات معنى ما بين السطور

حول شرعية النماذج التفسيرية في البحث للاطلاع على نقد لهذا المعنى بين السطور، انظر: (Box 1992) و(White 1986) ومع ازدياد قبول المداخل التفسيرية من البحث مع المنحى السردى، انتقل النقاش لي طرح أسئلة حول كيفية تقويم جودته (Belfour and Mesaros 1994, Lincoln and Guba 2000; Lowery and Evans 2004).

وفي الوقت الذى يطمح فيه العلماء التطبيقيون بصورة عامة لتنفيذ العلم البراجماتى، فقد ركزت مجموعتان من الأصوات على محركين مختلفين لتطوير هذا الحقل. فالعلماء الأكاديميون يركزون على أهمية الطريقة العلمية بصفتها المحرك الأساسى (Houston and Delevan 1990; McCirdy and Cleary 1988; Perry and Kraemer 1994; Stallings and Ferris 1988; Strieb, Slot 1992). فى حين يركز علماء التوجه العملى على الارتباط بالممارسة (kin and Rivera 2001; White 1986)^(٤) ويندب العلماء ذوو التوجه الأكاديمى من النوعية الرديئة للأبحاث فى الحقل والأثر السيئ الذى تخلفه على طموحه فى خلق علم تراكمى. وهم ينادون بالمزيد من الدراسات القائمة على النظريات والهادفة إلى اختبار الفرضيات. كما أن بعضهم قد اقترح صراحة الابتعاد عن الممارسة من أجل القيام بالتظهير حول "القضايا المهمة" فى الحقل، بدلاً من التعامل مع المسائل الملحة اليومية للممارسين، أى تغليب الصرامة على عدم الخروج عن الموضوع (Stallings and Ferris, 1988; Houston and Delevan, 1990). أما العلماء المدفوعون بالممارسة فيهتمون بعدم الخروج عن الموضوع أكثر بسبب الفجوة الملاحظة بين البحث والممارسة وما له من أثر سيئ يلقي بظلاله على طموحهم فى التأسيس لعلاقة وثيقة بين الباحثين الممارسين والأكاديميين، وهم يدافعون عن البحث المدفوع بالممارسة وكذلك عن مشروعية النهجيات العلمية الفاعلة. وقد طرح البعض مقولة أن الممارسين مصدر موثوق للمعرفة (Hummel, 1991; Schmidt, 1994).

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع

وقد تضمنت النقاشات الأولى العديد من الافتراضات الضمنية التي قللت من أهمية المداخل التفسيرية للبحث بسبب الفهم المغلوط لطبيعة تلك المداخل. فـأولاً، كان هناك افتراض بأن البحث متوافق مع الممارسة نتيجة للالتزام الثابت بالمعايير التقليدية للصرامة. ثانياً، يمكن أن يطلق لقب "العلم" فقط على البحث اليقيني، على الرغم من أن الأساليب التفسيرية مترسخة في تقاليد العلوم الاجتماعية. وأخيراً، كان يتم اعتبار العلم المصدر الشرعي الوحيد لاستخلاص المعرفة. وقد دعمت هذه الافتراضات مجتمعة الفصل الخاطئ بين النظرية والممارسة، البحث والتنفيذ، وبين أحد المفاهيم والآخر.

يوفر الاستقصاء السردى طريقة ناجعة لعلاج هذه الانقسامات. إن مدخلنا إلى بحث السردى باعتباره أحد مداخل البحث التفسيري، يتبنى المفهوم التفسيري للصرامة الذى يتضمن عدم الخروج عن الموضوع كجانب صريح من جوانب الجودة. وسوف تساعد تجربتنا في الاستقصاء السردى على الكشف عن طرق لموازنة طرفى العقبة المزدوجة المتمثلة في الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع. وتقدير هذه المساهمة حق قدرها يتطلب فهماً عميقاً لمنطق الاستقصاء السردى، والاعتراف بمدخله المتنوعة، والانتباه إلى مضامين الحكم على جودته.

التفسيرية والاستقصاء السردى والجودة العلمية:

تمتد جذور الاستقصاء السردى في ما يطلق عليه فلاسفة العلوم اسم "نظرية المعرفة البنائية"، وهى نظرية في المعرفة تقترح بأن الإنسان يعرف العالم لا عن طريق المراقبة الموضوعية للواقع الخارجى، بل عن طريق بناء طريقة فهمه مع الآخرين⁽⁵⁾ (Berger and Luckmann, 1966; Crotty, 1998; Gergen, 1985). ويفترض مقترحو هذا التوجه أن "الواقع كله، بصفته واقعاً ذا معنى، مبنى اجتماعياً" (Crotty, 1998: 54). وينطوى هذا ضمناً على أن الاستقصاءات السردية لا تدعى أنها تقوم بتوثيق الواقع، وإنما تسجيل التفسيرات الفردية للواقع بالإضافة إلى البنى الاجتماعية المشتركة في مجتمع ما.

وبالتوافق مع نظرية المعرفة هذه، غالباً ما تتبنى الاستقصاءات السردية منظوراً تفسيرياً بدلاً من اليقيني⁽¹⁾ وهذا يعنى أن الاستقصاء لا يتعلق بالتنبؤ بالسلوك وتعميمه بقدر ما يتعلق بتفسير النوايا والمعنى ضمن السياق (Lin 1998; Shank 2002). ويجب أن يبدأ تقييم الجودة من هذا التفريق.

وتقول لين (1998) Lin إن الفرق الأساسي بين البحث النوعي اليقيني والتفسيري يكمن في طريقة تعريف كل منهما للشرح. فالعلماء اليقينيون يحاولون تحديد واختبار علاقات عارضة للتنبؤ بدقة معقولة بالنتائج المعتمد على عدد من المدخلات. والشرح والتنبؤ مترابطان بشكل كبير: فالشرح يُحْكَم عليه بأنه صالح من خلال قدرته على التنبؤ. ولا يمكننا المبالغة في الحديث عن أهمية مثل هذه الأعمال. ولكن هذا وحده لا يمثل السلسلة الواسعة من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بحقل الإدارة العامة. ومن الناحية الأخرى، فإن النشاطات التفسيرية يمكن أن تساعد الباحثين على استكشاف آليات تكمن وراء العلاقات العارضة: الكيفية والسبب الكامنان وراء ماهية العلاقة (Lin, 1998).

وقد يوضح البحث التفسيري أيضاً المعنى بطرق تبني وتختبر وتشرح بالتفصيل نظريات الظواهر الاجتماعية التي لا يتم إدراكها بسهولة من قبل علماء المدرسة اليقينية. فعلى سبيل المثال، يوجه إطار العمل المفهومي الخاص ببحثنا في القيادة الانتباه نحو مجالات جديدة في أبحاث القيادة: كيف يمكن للمجموعات أن تعطي المهمات القيادية معنى وكيف يظهر هذا في أعمالهم. وهذا العمل التفسيري يكمل ويضيف إلى المراثيات التقليدية المتعلقة بالقيادة والمستقاة من الدراسات اليقينية (Northouse, 2003).

وعلى الرغم من اشتراك الاستقصاء السردى وبعض المداخل الأخرى للبحث التفسيري النوعي في الأساس الذي تبني عليه، إلا أنه يتمتع بخصائصه المميزة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عندما يتم تقييم جودته. وما يميز الاستقصاء السردى عن غيره هو أن اعتماده على السرد والقصص التي تحتوى مقدمة ووسط ونهاية (أو إحساس ما بمرور الزمن) تساعد على تنظيم الأحداث في

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع

حكايات مترابطة تنتهي بحل من نوع ما . وللقصص تكامل أو ترابط، متأصل، فمن الممكن فصلها إلى وحدات منفصلة تناقش أحداثاً فردية أو اجتماعية، وتعكس السياق الذي تجرى الأحداث فيه، بما في ذلك الزمن والمكان (Riessman, 2002). ويتطلب الانتباه إلى القصص انتبهاً إلى اللاعبين الاجتماعيين الذي يسردون هذه القصص. وتقدم هذه الميزة فرصة فريدة من نوعها لتشجيع الباحثين على الدمج بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع.

والباحثون الملتزمون بالعلوم الاجتماعية البراجماتية يطمحون، بصورة مستقلة عن توجهاتهم اليقينية أو التفسيرية، إلى تقوية الصلة بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع. والسرد، باعتباره أحد أشكال البحث التفسيري، يوفر رؤى تسهم في المضى قدماً في ذلك المسعى. ويعكس منطق السرد وخياراته المنهجية (بالإضافة إلى المعايير التي تدعمها) فهماً مزدوجاً للصرامة يتعدى حدود المفاهيم التقليدية - وهو ما تسميه (Lincoln and Guba, 2000) الصرامة كتطبيق للطريقة، ليضم صرامة التفسير. وكما منوضح، فإن هذا المفهوم المزدوج للصرامة يتطلب أن يكون عدم الخروج عن الموضوع معياراً للجودة أكثر صراحة.

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع: معايير الجودة في بحثنا السردى،

عندما يقوم الباحثون بتقويم جودة أعمالهم فإنهم يهتمون عادة، بالصرامة باعتبارها تطبيقاً للطريقة. وبالنسبة لعلماء المدرسة اليقينية، فهذا يعنى ما إذا كانت نشاطات البحث تضمن مستوى معيناً من الصحة والمفولية والموضوعية، حتى يكون بمقدور المرء الادعاء أنه صور بدقة جانباً من جوانب الحياة الواقعية. وكذلك التفسيريون ينظرون إلى الصرامة على أنها تطبيق للطريقة، لكنهم يفترضون أنه لا توجد أية طريقة تقضى إلى حقيقة مطلقة، والسبب هو أن ليس هناك طريقة تضمن مقارنة موضوعية للواقع الخارجى المستقل. وبدلاً من هذا، ينشد الباحثون التفسيريون إلى عكس شيء من الحقيقة المنبثقة بكل أمانة من منظور اللاعبين الموضوعيين ضمن مجتمع ما. وبغية إعادة تأطير المعايير

اليقينية، قامت لينكولن وجوبا (١٩٨٥) بتطوير المصداقية والمولية وقابلية الإثبات وإمكانية النقل ليتم تطبيقها على البحوث التفسيرية.

وهي كل من هذين النموذجين من الاستقصاء، تركز الصرامة على أن عدم الخروج عن الموضوع هو نتيجة للتطبيق الدقيق للطريقة. وبمعنى آخر، عن طريق الالتزام التام بنشاطات البحث وخطواته التي تضمن تطبيقاً صحيحاً للطريقة، يصبح البحث وثيق الصلة بالموضوع؛ لأنه يستخلص الحقيقة أو الحقائق المحلية ذات المغزى بالنسبة للأشخاص في هذا العالم. وهذا المدخل إلى الصرامة ضروري للدراسات البراجماتية الجيدة، ومع هذا فهو محدود؛ لأنه يقوم بقفزة في المفهوم. ويأمل الباحث أن استخلاص جزء من الحياة الواقعية بشكل دقيق (المدرسة اليقينية) أو توضيح جزء ما منها بشكل واضح (المدرسة التفسيرية)، سيضمن أن تكون المنتجات مفيدة أو قابلة للتطبيق. إن الصرامة باعتبارها تطبيقاً للطريقة تعرض صورة لعدم الخروج عن الموضوع ذاتية المرجع: يجب أن يفترض الباحثون بأنهم يطرحون الأسئلة المناسبة، ويطبقون النظرية الصحيحة، وهكذا.

مع أننا نتبنى بعضاً من هذه المعايير آنفة الذكر، إلا أننا بحثنا أيضاً عن معايير تتناول عدم الخروج عن الموضوع بشكل أكثر مباشرة. وتقول لينكولن وجوبا (Lincoln and Guba, 2000): إن تطبيق الطريقة يجب أن يكون مقروناً مع "مناقشة منطقية يمكن الدفاع عنها" حول عملية التفسير. وعلى الباحثين في رأيهما أن يسألوا أيضاً إن كانت تفسيراتهم صارمة، وإن كانت تلك التفسيرات تلقى الضوء على بعض المشكلات الاجتماعية المهمة. وفي سياق النقطة الثانية، تشير الصرامة إلى الوعي بمستويات وأنواع التفسير المطبقة في البحث، وأن النتائج تمثل تمثيلات تم التوصل إليها بالتفاوض بين الباحث ومواضيع البحث.

وتقوم الصرامة التفسيرية بإخراج الباحث من الإطار الأكاديمي ووضعه ضمن سياق العالم. كما تحفز أيضاً الباحث على إعطاء قيمة للأبعاد الأخلاقية للبحث (Lincoln and Guba, 2000). وانبثاقاً من هذا المفهوم للصرامة، فعدم الخروج

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع

عن الموضوع ليس مجرد استخلاص حقيقة ما أو واقعاً، بل السعى إلى أهداف إنسانية تستحق الجهد المبذول (Reason, 2003) والتي يتم تحديدها بشكل مشترك من قبل مجتمع البحث ومن قبل شركائهم في الحياة، أى الأشخاص الذين يواجهون مشكلات حقيقية وكبيرة. ويشارك اللاعبون الاجتماعيون من غير الباحثين أيضاً في تحديد ما هو مرتبط بسياق البحث. وهذا التفكير يتطلب وضع المزيد من المعايير ليضمن الارتباط بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع.

وتوفر ممارسة البحث النوعي المرمّزة عدداً من معايير الجودة التي يمكنها أن تساعد الباحثين في أن يصبحوا صارمين في التفسير (Denzin and Lincoln, 2000; Miles and Huberman, 1994; Reason and Bradbury, 2001) ومن بين هذه المعايير، تشجع الديمقراطية/المشاركة، وقابلية التطبيق/العملية - اتخاذ إستراتيجيات تهدف إلى دمج البحث مع أغراض إنسانية تستحق الجهد المبذول، وإلى تحدى التفريق بين الباحثين وعينة البحث. والترابط (Riessman, 2002) من معايير الجودة الأخرى للبحث السردى - يسلط الضوء على الاهتمام بتمثيل التجارب والخبرات بطريقة تربط الزمان والمكان بالحدث. سوف نقوم بسبر هذه المعايير بعمق أكبر باستخدام قصتنا في قسم لاحق من هذه المقالة.

وجوه الاستقصاء السردى المتعددة:

على الرغم من الأسس النظرية والمعرفية العامة للاستقصاء السردى، فهو كأي نوع آخر من أنواع البحث التفسيرية، لا يمثل منهجاً موحداً للاستقصاء الاجتماعى. وفهمنا للكتابات المتزايدة فى هذا الموضوع يخبرنا أن هناك ثلاثة مداخل عريضة تختلف وفقاً للوزن النسبى الذى يعطيه الباحثون لثلاثة افتراضات أساسية:

أولاً: لأن الحكايا السردية تحمل معانى فالاستقصاء السردى مهتم بفهم النوايا والمعتقدات والقيم والعواطف التى تعكس الواقع الاجتماعى المتوضع بدلا من "الواقع الموضوعى" (Riessman, 2002).

ثانياً: تحمل الحكايا السردية معرفة عملية اكتسبها الأفراد من خلال تجاربهم وخبراتهم. وتركز وجهة النظر هذه على القيمة التكوينية للقصص وأهمية التطعيم وإخبار القصص من واقع التجربة (Burner, 1986).

ثالثاً: الحكايا السردية تأسيسية، أى إنه تتم صياغتها من قبل الأفراد لأهدافهم الخاصة، لكنها فى الوقت نفسه قوى تؤثر فى تكوين البشر وتساعد على إعطاء معنى للعوامل الاجتماعية التى يسكنونها (Gergen, 1985).

إن الأوزان النسبية التى يعطيها الباحثون لهذه الافتراضات تساعد على ترجمة النظرية السردية إلى تقنيات منهجية محددة للقيام بالاستقصاء، مع مضامين للمراحل المختلفة من البحث، من جمع البيانات إلى التحليل والتفسير وحتى عرض البيانات. ويقوم الباحثون باختيارات حول طريقة ترجمة هذه الافتراضات إلى أجندة بحث مترابطة استناداً إلى أهدافهم وأسئلتهم. ويتطلب أى نقاش للطريقة التى يعالج بها المنتمون إلى المدرسة السردية مفهوم الجودة إلى تقدير هذا التنوع؛ لأن كل مدخل لديه مضامين مهمة لكيفية تطرق الباحث لمسألتي الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع.

بالنسبة للعلماء الذين يختارون التركيز على الافتراض الأول - وهو أن الحكايا السردية تحمل معانى - فهم يوضحون دور السرد باعتباره واسطة للتعبير. ونحن نسمى هذا المدخل باسم السرد باعتباره لغة. أما من يركزون على الافتراض الثانى - وهو أن الرواية نوع من الفهم - فيركزون على دور السرد باعتباره طريقة للمعرفة. وأخيراً، العلماء الذين يركزون على أن الحكايا السردية هى قوى تأسيسية، فيركزون على الدور الرمزي للسرد للإيحاء بهياكل أعمق وعلاقات اجتماعية لا يمكن فهمها من اللحظة الأولى. ونحن نسمى هذا المدخل أسلوب السرد مجازاً.

وإعطاء وزن أكبر للسرد لغة أو معرفة أو مجازاً ينتج عنه تطبيقات للبحث السردى مختلفة جداً. هذه المداخل الثلاثة عبارة عن أنماط مثالية، فكل منها يسلط الضوء على واحد من الافتراضات، ولكن فى الوقت نفسه يستقى من الثلاثة جميعها.

يعطى هذا الأسلوب من أساليب الاستقصاء السردى أولوية للافتراض القائل إن السرد واسطة للتعبير، وبذلك يسلط الضوء على الطبيعة الاجتماعية للغة ووظيفتها في جعل التفاعل مسألة ممكنة. ووفقاً لوجهة النظر هذه، يقوم الأشخاص بإبداع الحكايا السردية للتعبير عن معان تتعلق بتجاربهم في العالم. وبما أن الروايات تعبر عن معانٍ لتجارب معاشة، فهي مفيدة لدراسة كيفية فهم الأشخاص للموضوعات، مثل موضوعي القيادة والتغيير التنظيمي. وتساعد الحكايا السردية الباحثين في فهم تجارب الآخرين، أو على الأقل نسخة التجربة التي يختار الراوية ليعبر عنها. وبهذه الطريقة، توضح الحكايا السردية شيئاً عن الواقع المبني الذي تعكسه، وعن تجربة ونوايا الأشخاص المشاركين في ذلك الواقع.

ومن المضامين المهمة لهذا الافتراض هو أن الأشخاص عبارة عن أدوات اجتماعية ذات قصد تبداع وتستخدم قصصاً لإيصال المعانى إلى أنفسهم أو إلى آخرين، أو للتعبير عن رؤيتها للعالم (Feldman et al., 2002; Riessman, 2002). ويكون هدف الباحث عندها أن يفهم تجربة ظاهرة ما من وجهة نظر الأشخاص المتصلين بتلك الظاهرة، وأن يستخلص المعانى والأفكار المتضمنة في كلمات الأشخاص ليستوضحها. ولأن اللغة تعكس فهم الأشخاص للواقع، فإن الباحث يقتبس بعضاً من العالم الاجتماعي بمجرد تقيتها بواسطة عملية صنع المعانى للأشخاص الذين عاشوا تلك التجارب.

ويستخدم العلماء المقابلات ليستدرجوا ويجمعوا القصص التي تكون نوافذ إلى عالم أصحابها. ويتم تسجيل هذه المقابلات وكتابتها ليتم نقل ما تم قوله بشكل كامل وتام، بما في ذلك الأشياء غير الملفوظة مثل الوقفات. وينطوى التحليل على إظهار أسلوب المشاركين في إعطاء معنى للعالم. وتضمن الأساليب التحليلية المنهجية المقارنة تحليلاً شاملاً ودقيقاً لشكل ومحتوى وبنية القصص التي يتم تحليلها، وتعكس التوجهات النوعية التي تبحث عن أنماط من التجارب،

وذلك في كثير من الأحيان، عبر مجموعة من القصص أو المواقع. وقد يكون التركيز على حكاية سرديّة لفرد أو بضعة أفراد (على سبيل المثال، في دراسة علم الظواهر في علم النفس) أو- ما هو أكثر شيوعاً في حقل الإدارة العامة - التركيز على الحكاية السردية لعدد من الناس حول ظاهرة مشتركة (انظر Rubin 1992 حول عمليات الميزانيات؛ أو Feldman and Skoldberg, 2002 حول الفرص التنظيمية). ويفترض هؤلاء العلماء أننا سنتعلم شيئاً جديداً عن طبيعة المؤسسات إن نحن قمنا بنقل تركيزنا من النواحي البنيوية أو السلوكية للمؤسسات العامة إلى الطرق التي يستخلص بها الأفراد المعاني لتجاربهم في الحكم.

ويعتبر عمل Martha Feldman وزملائها (Feldman and Skoldberg 2002;) (Feldman et al., 2002) مثلاً جيداً على هذا الأسلوب. فمن طريق وضع القصص من المقابلات المفتوحة من مقابلات تمت في إدارتي مدينتي أمريكيتين، وضعت فيلدمان وزملاؤها تقريراً عن كيفية جعل الإداريين عمليات التغيير ذات معنى، موضحين من ثم اتخاذ القرارات السياسية والتغيير التنظيمي. وقد استخدموا نوعاً خاصاً من التحليل السردى، وهو البلاغة، التي تفحص بدقة شكل وبنية المقولات المطروحة في القصص لتميط اللثام عن المعاني الكامنة خلف الحقائق التنظيمية التي يصفها رواة القصص.

وقد عنى هؤلاء العلماء بالصرامة عن طريق تطبيق طريقة تحليل منهجية مقارنة لا تبحث عن أمثلة، وإنما تبحث عن أنماط متكررة في الأشخاص والسياق. وتطرقوا إلى مفهوم عدم الخروج عن الموضوع عن طريق تركيز بحثهم في تجارب الأشخاص مع ارتباط مباشر بالموضوع المطروح. وأى نتائج يستخلصها الباحثون تخاطب بشكل مباشر تلك التجارب، حتى وإن كانت تمثل نقداً لها.

السرد باعتباره معرفة:

يقوم هذا المدخل أيضاً بإعطاء أهمية لتفسيرات الأفراد لتجاربهم، إلا أنه يركز على الاستخدام المباشر والعملى لتلك التجارب. ففيما يعطى أسلوب

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع

السرد لفة ثقل الوزن للإيصال الهادف للمعاني، فإن هذا الأسلوب يعطى الأولوية للافتراض القائل: إن السرد وسيلة للمعرفة، ويستخدم الناس القصص ليستخلصوا بشكل صريح المعرفة من تجاربهم المعاشة. ويركز هذا الأسلوب على قدرة سرد القصص على توليد الفهم وقدرات الأفراد على استخلاص المعاني العملية من خلال القصص (White, 1999).^(٧)

ويتبنى برنر (Burner 1986) فكرة أننا نبني العالم من خلال السرد، ويصف سرد القصص بإحدى طريقتين مختلفتين يكمل أحدهما الآخر في ترتيب التجارب. وعلى النقيض من الإثبات المنطقي والتحليل الدقيق، والمحااجة والعرض والاكتشافات الناتجة عن فرضيات، فإن الأسلوب السردى حسب قول برنر يركز على القصص الجيدة التى تتمتع بقوة الإقناع من خلال كونها مشابهة للحياة. وعلى نحو شبيه بهذا، يبحث جاردر (Gardner 1995) فى كيفية استخدام القادة القصص ليصلوا إلى مستمعهم أو ليلهمهم.

ويمتلك هذا المدخل عدة خصائص مشتركة بصفته نوعاً مثالياً، على الرغم من أن الصلات مع الموروثات النظرية ينتج عنه تطبيقات مختلفة.

فأولاً: يجذب السرد باعتباره معرفة الانتباه إلى التعلم المتضمن فى القصص التى تدور حول الممارسة. فهى تربط بين المعرفة التجريبية المعتمدة على الممارسة، والمعرفة التمثيلية التى تعتمد على الحكايا السردية، كما أنها تفضل كلاً من هذين النوعين على المعرفة الافتراضية التى تعتمد على المفاهيم (Heron and Reason, 2001).

ثانياً: يفترض السرد باعتباره معرفة أن هذه الأشكال من المعرفة تنتج رؤى يمكن من خلالها التوصل إلى تعميمات يمكن أن تحسن من الممارسات المستقبلية (Hummel, 1991; Schall, 1997) ويمكن الوصول إليها عن طريق تفكير الممارسين (Schon, 1991).

وتعنى وجهة النظر هذه ضمناً أن الأشخاص يفكرون ويتعلمون من خلال الحكايا السردية. ومن ثم، فإن الاستقصاء السردى أداة ممتازة لتعلم عن معرفة

الآخرين ومعرفتنا الذاتية. ويمكن الهدف المباشر لهذا المدخل في توضيح المعرفة الضمنية أو المشاركة في النظريات المستخدمة والمتضمنة في القصص والكامنة في وصف الممارسات. والهدف النهائي هو استخلاص الدروس التي تعزز الممارسة.

وبدلاً من تطبيق تحليل منهجي مقارنة عن القصص المحددة التي يتم فحصها بتفصيل مرهق، فإن المحلل يقوم بخلق قصة شاملة عن التجربة المتكونة مع مرور الزمن، مسلطاً الضوء على نقاط النجاح أو الفشل الفاتكة أو فقط على مرئياته حول الممارسة. وتساعد الأدوات الصريحة في تسهيل الوصول إلى المرئيات المتضمنة في الممارسات اليومية حتى تكون متوافرة للجميع. ويتم عكس هذه الأدوات بتعبيرات متنوعة عن هذا المدخل إلى الإدارة العامة.

وتشجع إحدى العبارات الممارسين على رواية قصصهم الخاصة (Schall 1998; Schon, 1991; Shalala, 1997)، أو تستخلص من الوصف المكتوب لتلك الأفكار (Dobel, 2003) طريقة لبناء نظرية من الممارسة. ويعتمد مسار آخر على أشكال من استقصاء عملية التوجه كأبحاث الأحداث والتعلم من خلال الحدث وعلم الأحداث والأبحاث القائمة على التقدير (Argyris, Putnam, and Smith, 2001; Reason and Bradbury, 2001; Cooperrider and Whitney, 2001; White, 1999). ومن خلال المحادثة، يساعد العلماء الممارسين على فهم بيئتهم والعمل ضمنها. وبالنسبة للبعض، يركز الاستقصاء على تعريف المشكلة ووضع خطة عمل، معطين الأولوية للمناقشة المنطقية العملية بدلاً من الوسيلة وساعين لدمج النظرية مع الممارسة (White, 1999). أما بالنسبة للبعض الآخر، فالاستقصاء يركز على التصور وتشجيع اللحظات الفاعلة التي تساعد الممارسين على إعادة تأطير أعمالهم (Cooperrider and Whitney, 2001).

وأخيراً، هناك نوع آخر يدمج بين سرد القصص مع الملاحظة والتوثيق لإنتاج وصف شامل ذي حبكة وشخصيات وتسلسل زمني. ولا تكون الحكاية السردية الجديدة حالة دراسية عادية ولا سرداً تاريخياً أو سرداً إثنوغرافياً تقليدياً، وإنما

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع

هى منتج إضفاء المحلل للمعنى على القصص التى تم سردها وسماعها مع مرور الزمن، كأعمال بين (1991) Behn على تطبيق جهود كبيرة فى إصلاح الإدارة العامة، ووصف ليفن Levin وسانجر (1994) Sanger للإدارة العامة الفعالة.

وبغض النظر عن شكل التعبير الذى يتخذه، فإن هذا المدخل يلتزم بالصرامة عن طريق العرض الأمين لتفاصيل تجربة ما نموذجاً لبعض الظواهر المثيرة للاهتمام مما يمكنها من أن تقدم مرئيات مهمة للآخرين المشتركين فى الممارسة أو بناء النظرية نفسها. والصلة مع مفهوم عدم الخروج عن الموضوع مباشرة، فالهدف الصريح هو إظهار المعرفة واستخلاص العبر من الممارسة، لخدمة الممارسة.

إن كلاً من السرد لغة والسرد معرفة يعطيان أهمية لتفسيرات الأفراد لتجاربهم المباشرة. ويركز المدخل التالى على تأثير السياقات المؤسسية الأوسع فى قدرة الأفراد على فهم التعقيدات التى تكوّن لتجاربهم.

السرد باعتباره مجازاً،

يركز السرد باعتباره مجازاً على الافتراض القائل إن الحكايا السردية تكوينية، فيقوم الناس بتشكيل قصصهم، وبالمقابل تقوم القصص بتشكيل الناس. ومن وجهة النظر هذه، بما أن مفاهيم الذات والوجود والهوية تستقى تسميتها من اللغة، فإنها تبدأ أن تبدو حقيقية فى عواقيها. ويقتنع الكثير من الناس بأنها موضوعية وحقائق مسبقة الوجود. ومع مرور الوقت، تصبح هذه العملية آلية وفى العادة تتم فى اللاوعى (Berger and Luckman, 1966; Schwandt, 1997).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تفسيراتنا الذاتية والأفعال المتصلة بها تتأثر بسياقات تاريخية ومؤسسية تقدم معانى مصنعة، وتظهر فى الخطاب (مثلاً الفردية الأمريكية)، وفى المؤسسات (مثل عدالة نظام التعليم) أو حتى فى الممارسة مثل مسك الدفاتر المزدوج (المدخلات). ويسهم الأشخاص فى (إعادة) خلق "مؤسسات المعنى" الخارجية هذه (Robichaud, 2003) التى يمكن عندئذ أن

تساعد في استقرار "ترتيبنا للأشياء". ويمكن النظر إلى "مؤسسات المعنى" تلك على أنها "عبارات معبرة" (Yanow, 1996) أو على أنها "نصوص" ذات بناء للجمل وقواعد وبنية خاصة ترسل رسائل معيارية وتنظم الحياة الاجتماعية، وهو مصطلح مشابه لما يسميه علماء ما بعد الحداثة "الحكاية السردية الكبرى" لمجتمع ما. ^(٨) ويمكن النظر إلى الحكايا السردية التي تعكس الممارسات المجتمعية الواضحة المعالم على أنها تشبيهات مجازية تعكس معاني عميقة عن النظام الاجتماعي. ^(٩) على سبيل المثال، إن طريقة توزيع مساحات المكاتب في منظمة ما هو تشبيه مجازي واضح لهيكل السلطة. إن التركيز على السرد باعتباره مجازاً يساعد الباحث على التوصل إلى فهم أعمق للممارسات المجتمعية أو المنظمات أو المؤسسات أو الأنظمة الاجتماعية.

ومن المعاني الضمنية المهمة لهذه الافتراضات أن هناك قصصاً أو مؤسسات قصصية يجدها الأفراد جاهزة حين يولدون أو يتعرفون عليها من خلال التفاعل الاجتماعي. وكونها من صنع الإنسان، فإن هذه المؤسسات تكتسب تدريجياً حياة خاصة بها وتبدأ بالتأثير في الناس دون أن يشعروا بذلك. ومن ثم، فإن الأهداف الأولية لدخول السرد باعتباره مجازاً هي الكشف عن المعاني القوية، ولكن الخفية المتضمنة في الحياة المؤسسية والتعرف على الحكايا السردية المكبوتة أو المتنافسة، ومن ثم تقديم تفسيرات بديلة.

وعلى النقيض من المنظور المصغر بالنسبة للمدخلين الأولين من السرد، فإن السرد باعتباره مجازاً يضيف منظوراً كبيراً يربط التجربة الفورية للاعبين الاجتماعيين مؤسسات معنى أكثر اتساعاً. يختار المحلل طرق النقد وتفكيك النصوص بدلاً من أخذها بلا تمعن. وهذا الأمر يتطلب تفاعلاً دائماً بين المعاني المجردة والمحسوسة، العامة والمخصصة، الظاهرة والباطنة. ويقوم المحلل بالبحث عن ادعاءات المرجعية المتضمنة في النص وإعادة فحصها، ويقومون بالتعامل مع وجهة نظرهم على أنها جزء من الواقع الخاضع للتدقيق (Kincheloe and McLaren, 2000).

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع

يستخدم علماء العلاقات العامة هذا المدخل غالباً لسبر طبيعة النشاطات السياسية ووضع السياسات (Shapiro, 1988; Stone 1997; Yanow, 1996). فعلى سبيل المثال، يرى سكراماند نايسر (1997) Schramand Neisser السياسات العامة على أنها قصص مختارة سياسياً تروى العلاقات الاجتماعية بين المواطنين، وبين المواطنين والدولة، وبين الدول. وفي مجال الإدارة، ترى كزارنياواسكا وغالياردى (2003) Czarniawaska and Gahliardi السرد كمجاز أدبي للعلم التنظيمي. فالقصص تقوم بـ (إعادة) خلق الوقائع التنظيمية، ومن ثم هي أدوات مفيدة لفهم تلك الوقائع. وقد قامت كزارنياواسكا (1997) Czarniawaska بإعادة بناء ثلاث قصص من قصص تصريف الأمور في الإدارة العامة في القطاع العام السويدي: "روتين جديد للميزانية والمحاسبة في المدينة الكبيرة" و"إصلاح الضرائب" و"برنامج إعادة التأهيل". وقد قامت بعمل تحليل لكل قصة، باحثة عن المجازات السردية من مثل التناقضات الظاهرية والانقطاعات. وهي تربط ذلك مع نظم الموظفين العاميين والاتصال ومع اللامركزية واستخدام الحاسوب والخصخصة في المؤسسات.

وطريقة التزام العلماء الذين ينظرون إلى السرد بصفته مجازاً بالصرامة تعتمد على موروتهم النظري - على سبيل المثال سيقوم منظر نقدي وأحد المنتمين إلى مدرسة ما بعد الحداثة بعمل اختياريين مختلفين - لكن جميعهم يفهم "النص" على أنه الواقع الذي يخضع للفحص. ويتطلب تفسيره بناء جسور بين المحلل باعتباره قارئاً وبين النص باعتباره واقعاً، وبين النص ومنتجيه، وبين السياق التاريخي والنص الحالي، وهكذا دواليك (Kincheloe and McLaren, 2000). ويتضمن عدم الخروج عن الموضوع وفق هذا المدخل في توجيه الانتباه نحو تفسيرات غير متوقعة أو خفية أو بديلة تغير من طريقة فهمنا لأنفسنا.

إن إفراغ محتويات هذه المداخل الثلاثة إلى الاستقصاء السردى يوضح لنا منطق هذا الأسلوب من البحث التفسيري ويبين لنا قدراته على توضيح الديناميكية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية، وعلى توضيح العلاقة بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع في الأبحاث العلمية. وباشتراك العلماء

الذين يستخدمون هذه المداخل ببعض الأسس النظرية، فهم يستخدمون أدوات منهجية مختلفة فيما يركزون على بعض الافتراضات أكثر من غيرهم. فعلى سبيل المثال، قام مينارد - مودي، وموشينو (2003) Maynard-Moody and Musheno بجمع قصص من عمال على مستوى الشارع من خمس دوائر في ولايتين. وقد عكست دراستهما جميع الافتراضات النظرية لكنها ركزت على الافتراض الأول: لقد استخدموا قصصهم ليعرفوا كيف يقوم العمال على مستوى الشارع بإضفاء معنى على عملهم يكونهم يعملون في القطاع العام، ومن ثم استفادوا من فرصة رؤية تطبيق السياسة من القاع إلى القمة.

كما نرى عناصر من مدخل السرد باعتباره معرفة في مراثيات مينارد-مودي وموشينو التي تتعلق بـ"القدرة التشكيلية لسرد القصص" (١٦١) في مساعدة العمال على مستوى الشارع على تعميق مناقشتهم المنطقية الأخلاقية وزيادة نسبة المسؤولية الأخلاقية (١٦٢). أخيراً، وبالتوافق مع مفهوم السرد باعتباره مجازاً، فإن المقابلة التي يقوم بها لأسلوبى سرد متميزين - المواطن - القائم بالبحث، والدولة - القائمة بالبحث - تساعد على الكشف عن ممارسة خفية. ويستخدم العمال على مستوى الشارع التقديرات الأخلاقية لعملائهم ليتخذوا قرارات كثيراً ما تميد إنتاج الديناميكيات الأوسع للإقصاء الاجتماعي. واستناداً إلى تلك الافتراضات، توضح دراستهما جزءاً مهماً من عملية التطبيق، وهو الالتزام المتزامن لمعايير الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع.

لقد قمنا بطرح هذا التصنيف أداة تحليلية لتوضح أكثر نظرية وممارسة الاستقصاء السردى، ولكي نتابع مضامين ذلك بالنسبة إلى مناقشة معايير جودة بحثنا. وتقدم هذه المداخل مجموعة غنية من المصادر التي نستقى منها في تصميم استقصاء يتوافق ومعايير الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع. وتناقش هذه المداخل بصورة مباشرة الصرامة، سواء من خلال التحليل المنهجي والشامل أو التحليل التفكيكي، وجميعها تلتزم بعدم الخروج عن الموضوع، كما أنها توضح أو تتحدى التفسيرات المعطاة للتجارب. ولأن نتجه إلى قصة كيفية تمكننا من استخدام الاستقصاء السردى في مناقشة العقبة المزدوجة المكونة من الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع في بحثنا.

إن بحثنا، كأى بحث سردي جيد آخر، يجمع المداخل الثلاثة الآتية الذكر. وقد ظهرت معنا هذه الافتراضات الثلاثة فى أثناء التصميم: (١) إن القصص التى يسردها الأشخاص عن تجاربهم فى العمل القيادى تتيح لنا الوصول إلى الحجج والنوايا والمعانى التى تدعم القيادة (السرد لغة)؛ (٢) الممارسة مصدر مشروع للمعرفة التى نستخلص منها الدروس عن القيادة التى يمكن تطبيقها لاحقاً على سياقات أخرى (السرد معرفة)؛ (٣) على الرغم من أن القادة قد يقاومون البنى المجتمعية للسلطة، فإن تلك البنى قد تؤثر فى أعمالهم وينتج عنها تناقض بين القول والعمل (السرد مجازاً).

وقد وجهت هذه الافتراضات الثلاثة خياراتنا المنهجية. ففى مجال السرد لغة، استخدمنا قصصاً عن العمل باعتبارها مصدراً رئيسياً لسبر ممارسات القيادة. وسهلت "المحادثات" الجماعية المتعمقة (Rubin and Rubin, 1995) مع كل من متلقى الجوائز وزملائهم، سهلت تدفق القصص وسرد القصص. وبشكل مشابه، للاستفادة من حكمة معرفة المشاركين الضمنية - وهى مهمة جداً لأسلوب السرد باعتباره معرفة - فقد ركزنا البحث السردى على أبعاد أساسية عرفها المشاركون على أنها أهم الأبعاد فى عملهم. ومن ثم قمنا باستخدام تلك الأبعاد لتطوير بروتوكولات ذات بنية مرنة تحتوى على أسئلة مفتوحة تشجع سرداً "وصفاً موسعاً" للتجارب (Riessman, 2002: 246). أخيراً، وباستخدام السرد باعتباره مجازاً، قمنا بطرح أسئلة عن عمل المشاركين وليس القيادة بحد ذاتها، وذلك لتجنب استحضار أية نماذج قيادة ذهنياً قد تكون متضمنة فى مؤسسات للمعنى أكثر اتساعاً. ويدمج مختلف العناصر من هذه المداخل الثلاثة، جمعنا بين التحليل السردى الرسمى، والترميز وفق الموضوعات، والتقنيات ذات التوجه إلى الحدث.

كما ساعدنا المزج الصارم بين الافتراضات السردية المهمة فى الحفاظ على الاهتمام بعدم الخروج عن الموضوع حياً فى أذهاننا. ويوضح أحد المقطعات من أحد منتجاتنا البحثية (كتيب بحث) والموجه لجمهور من الممارسين هذا المزج.

فهذا السرد يصف كيف أن أعضاء من منظمة للتغيير الاجتماعي عملوا ليحصلوا على الشرعية من المجتمعات التي ينوون خدمتها، ومن ثم استطاعوا التحكم بتحدى القيادة والمتعلق بالحصول على الالتزام للعمل.

تطبيق معايير الجودة على الاستقصاء السردى:

قمنا فى هذا الجزء الأخير بتطبيق معايير الجودة التى جرى تطويرها من قبل على مشروع بحثنا حول القيادة. ويظهر تطبيق هذه المعايير كيف أننا تمكنا من استخدام الاستقصاء السردى للربط بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع بشكل مباشر، ومن التعامل مع تحدى القيام ببحث على الجودة ذى قيمة عملية. ونضمن هذا النقاش فى محادثة أوسع عن جودة البحث التفسيرى، محددين الاهتمام المزدوج بالصرامة باعتبارها تطبيقاً للطريقة وتفسيراً.

تكرار المعايير التقليدية: نحو المصادقية والموثوقية وقابلية الإثبات:

قام العلماء التفسيريون وعلماء الجودة بإعادة تأطير معايير الجودة الإيجابية التقليدية من مثل الصحة والمعولية لتناسب منطق المداخل التفسيرية. وتساعد هذه المعايير على ضمان جودة البحث بطرق تعطى شرعية للبحث التفسيرى وتعطى تعليلاً لمجتمع البحث الأوسع (Lincoln and Guba, 1985; Miles and Huberman, 1994).

وفى البحوث الإثباتية، تشير "الصحة" إلى هدف الاقتراب أكثر ما يمكن من جوهر الواقع. ولكن فى نطاق الاستقصاء السردى، لا ندعى أننا سجلنا أو عكسنا ما حدث على وجه الدقة، بل مجرد فهم فرد أو مجتمع لواقع (الذى يعيشونه). وبدلاً من اختبار صحة بناء أو مجموعة من العلاقات وفقاً لمعايير الواقعية، فنحن نقوم مدى صدقها - بالنسبة للفرد أو المجتمع المعنى وكذلك بالنسبة إلى القراء الآخرين. هل تثبت السردية صحتها بالنسبة للمجهور الخارجى والداخلى؟ (Miles and Huberman, 1994).

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع

وهكذا يتم استبدال الصحة بالمصدقية اختباراً لمقولية المجادلة (Lincoln and Guba, 1985). ويتم ضمان المصدقية من خلال التوثيق المكثف للنتائج والاستنتاجات. فعلى سبيل المثال، تساعد كتابة "الوصوف الكثيفة التفصيل" (Geertz, 1973) ودعم المزاعم ببيانات (فجة) غير معالجة في التأكد من أن الباحث على معرفة جيدة بموقع البحث وعينته. ويمكن ضمان المصدقية أيضاً من خلال التمييز الحذر والحريص بين البيانات والتحليل، وبين أصوات عينة البحث وأصوات الباحثين. وتتضاهر وجهات النظر هذه لتنتج تفسيراً لعالم عينة البحث، ومع هذا تبقى متميزة.

ومن الأمور الأخرى التي تعزز المصدقية التقسيم. وفي حالتنا هذه، قمنا بتقسيم مصادر البيانات عن طريق عمل ملاحظات ميدانية وعن طريق تجميع وثائق المنظمات بالإضافة إلى بيانات المقابلات، قمنا بتقسيم الطرق

عن طريق تكامل الاستقصاء السردى مع الأنثربولوجيا الوصفية والمشاريع السردية التعاونية. وبما أننا أردنا أن نستخلص نتائج حول حالة جماعية، قمنا أيضاً بالاعتماد على الرواة المتعددين بدلاً من الاعتماد على القائد روائياً مفرداً. وقمنا بعقد المقابلات على شكل محادثات جماعية لنخرج بقصص متكاملة ذات وجوه متعددة تعكس الروح الجماعية للقيادة. ويقدم لنا المقتطف الذى يحمل عنوان "من ناخبين إلى مشاركين" على سبيل المثال صورة لناحية واحدة من نواحي القيادة في معهد بلاك إيدز تستقى من هذه المصادر المتعددة.

ويتبنى المداخل ذات التوجه نحو الحدث، قمنا أيضاً بطرح السؤال التالى: موثوق لمن؟ ووفقاً لفرضياتنا وأغراضنا، فيجب أن تتوافق مخرجاتنا، وإلى حد ما، مع تجارب الممارسين حتى إن أعادوا تأطير فهمهم أو جردوه أو حتى تحدوه (Reissman, 2002).

كما أعدنا التفكير في المولية. فتقليدياً يضمن هذا المعيار أن الظروف والشروط نفسها ستفضى إلى النتائج نفسها، بغض النظر عن يقوم بإجراء البحث. ومع هذا، فإن فكرة اختبار أو إعادة اختبار المولية تقريباً مهمة

مستحيلة على أرض الواقع. ويقول بعض الباحثين الكيفيين إن باحثاً آخر لديه المنظور النظري مثل الباحث الأول ويستخدم قواعد جمع البيانات والتحليل نفسها، ويقوم بتحليل مجموعة الشروط والظروف نفسها - يجب أن يتوصل إلى تفسير نظري مشابه (Strauss and Corbin, 1998). أما نحن فلا ندعى ذلك. وفي الحقيقة، نحن نفترض أن الروايات تتغير بين السرد وإعادة السرد لأنها تعتمد على السياق إلى حد بعيد وتتأثر بالمكان والزمان وحتى بالمشاركة في السرد (Riessman, 2002).

وتشكل الموثوقية وقابلية الإثبات بديل وجهة النظر التفسيرية للمعولية (Lincoln and Guba, 1985). وكمتقصيات سرديات، نحن نسأل إن كانت عملية البحث ونتائجها يمكن الحكم عليها بأنها عادلة أو غير متحيزة أو مترابطة من قبل أشخاص خارجيين لا علاقة لهم بالعملية. ومن أهم عناصر هذا المعيار شفافية الطرق، التي تعني توضيح كيف ندعى معرفة ما نعرف (Altheide and Hohnson, 1994, 496)، وذلك عن طريق توثيق طرق جمع البيانات وتحليلها. وبالإضافة إلى ذلك، فنحن نحاول أن نؤسس لاعتبارنا موضع الثقة عن طريق شرح كيف تناولنا القضايا من مثل التحيزات التي تنجم عن التقديم الذاتي، والوصول إلى موقع البحث، وطرق التوثيق.

وتشجعنا الانعكاسية، وهي العملية التي يقوم الباحثون بموجبها بوضع أنفسهم في سياق البحث (Behar, 1996)، على أن نولي اهتماماً خاصاً بكيفية إمكان شخصياتنا وتجاربنا أن تؤثر في سياق البحث وتفسيراتنا. ولكي نعرض موثوقية بحثنا، فنحن لسنا شفافين فحسب فيما يتعلق بطرقنا، وإنما أيضاً فيما يتعلق بمساهماتنا الشخصية في سياق البحث والتي يمكن التفكير بها على أنها "تأثير التفاعل". ولأن عملية البحث تتبع من "التفاعلات بين السياق والباحث والطرق والموضع واللاعبين" (Altheide and Johnson, 1994: 489) فقد قمنا بكل وضوح بتركيز أنفسنا في البحث حسب العرق والجنس والطبقة والدين، والخلفية العائلية والتجربة الشخصية مفترضات أن هذه العناصر سوف تؤثر في تفسيراتنا.

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع

ومثل العلماء التفسيريين الآخرين، نفترض أنه عن طريق التطبيق الصارم لطريقتنا على هذا النحو، سوف نقوم بخلق نتائج ذات صلة؛ لأنها تستخلص بطريق صحيح فهم المشاركين لعواملهم وتتضمن إعادة تفسير سليمة قمنا نحن بها (من خلال تطبيق النظرية والرؤى الشخصية). ويمكن إذن وصف نتائجنا على أنها ذات صلة، من حيث إنها تعكس تفسيرات شركائنا في البحث. ومع هذا فنحن نقول إن هذا ليس مثل الصرامة نفسها على نحو تفسيري. ومن أجل هذا علينا أن ننتبه أكثر إلى القضايا الأخلاقية: هل يتناول الاستقصاء أغراضاً بشرية تستحق الجهد المبذول؟ ووفقاً لتعريف من؟

تقترح لينكولن وجوبا (٢٠٠٠) أن هذه المعايير الأصلية تبقى مفيدة لأنها "تضمن أن مثل هذه القضايا كالانشغال الطويل والمراقبة المستمرة يتم الاهتمام بها بجدية" (١٧٨). ويقترح أحدث أعمالهما في الجودة أن هذه المعايير لا تعكس بطريق صريح وكامل منطق مداخل "النموذج الجديد" في الاستقصاء (المداخل البنيوية والتشاركية والنقدية) واهتمامها بمفهوم الصرامة التفسيرية (Lincoln and Guba, 2000). ولا بد من وضع معايير جديدة لهذا الجانب من الصرامة.

معايير التفسير الأخذة في الظهور:

تتناول أنشط النقاشات المثارة فيما يتعلق بموضوع الجودة في النماذج الجديدة أسئلة أكثر جدية من مثل: "هل نحن صارمون بشكل تفسيري؟ هل يمكننا الوثوق بأن توافر البنى التي ننتجها بالاشتراك مع آخرين فهم ما لبعض الظواهر الإنسانية؟" (Lincoln and Guba, 2000: 179). إن شوانت Schwandt (1997) على سبيل المثال "يعيد وضع الاستقصاء السردى ... ضمن إطار يحول الاستقصاء الاجتماعي المحترف إلى شكل من أشكال الفلسفة العملية، تتصف بـ الاعتبارات الجمالية، والمتعلقة والأخلاقية، بالإضافة إلى الاعتبارات الأكثر تقليدية". (مقتبس من: Lincoln and Guba, 2000: 179).

وفي الوقت الذي تعكس فيه الاعتبارات التقليدية المعايير الأكثر تقليدية التي سبق أن ناقشناها قبل قليل، نرى في فلسفة شوانت العملية فرصة لتبنى معايير تتناول الصرامة التفسيرية وتتلاءم بصورة أكثر طبيعية مع المداخل السردية التي تتناول صراحة القضايا الجمالية والأخلاقية.

النماذج التشاركية على سبيل المثال تقول إن الديمقراطية/المشاركة، والعملية/التطبيق - معياران مهمان. ففيما يتعلق بمعيار الديمقراطية/المشاركة، فإنه بعد البحث الخاص بالحدث في مدخلنا إلى السرد يقترح تقليل (أو التخلص كلياً من) التمييز بين الباحث والمبحوث، فالمشاركون عبارة عن "مساعدي بحث" (Heron and Reason, 2001). وهذا الموقف متميز عن المسافة الموضوعية التي يقول بها الباحثون الإثباتيون. لقد تشاركنا مع المشاركين في البحث في عملية خلق المعاني والفهم في سعينا نحو الثبات في الأهداف المتبناة للبحث والممارسات البحثية. ولقد أشركنا بعض مساعدي البحث في كل مرحلة من البحث، من التعرف على مواضيع أساسية لجمع البيانات، والتفكير معنا في أثناء التحليل، ومراجعة تفسيراتنا وتقديمنا للنتائج، وحتى في وضع خطة لنشر منتجات للبحث ملائمة للممارسين.

أما فيما يتعلق بالعملية/التطبيق، فقد قمنا بتصميم عملية البحث ومنتجاتها لتكون ذات فائدة عملية حتى يتمكن الممارسون من الاستفادة منها في تطوير رؤى جديدة، وفي التصرف بطريقة مختلفة، وحتى في الإحساس بشعور جديد من القوة (Reason and Bradbury, 2001). ويتعلق هذا المعيار بما يسميه ريزون (2003) Reason "وثافة الصلة الاجتماعية" أو السعى إلى أغراض تستحق الجهد المبذول. لقد قمنا بالتمييز بين فائدة عملية البحث - أي ما نطلق عليه اسم العملية (كون الشيء عملياً) - وفائدة منتجات البحث لجماهير مختلفة. ونحن نقتفي أثر الباحثين مايلز وهويرمان (1994) Miles and Huberman فنطلق على هذا المعيار الثاني اسم التطبيق؛ لأنه يتعلق بمدى تطبيق الممارسين لمنتجات البحث في ممارساتهم.

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع

وقد قمنا عن قصد بتصميم عمليات بحثية توفر مساحات تفكير وتوليد لمساعدى البحث. وبإلهام من مداخل الاستقصاء التقديرى، شجعنا المشاركين على التحدث عن القوى والعوامل التى تجعلهم ينجحون فى أعمالهم (Cooperrider and Whitney, 2001)، لينتج عن ذلك مواد للجماهير الممارسة، مثل المقتطف الذى يلقى الضوء على الإستراتيجيات الناجحة فى خلق الالتزام بين الناخبين.

وأخيراً، فإن معيار الترابط يلقى الضوء على الإسهام المتميز للاستقصاء السردى. فعند جمع البيانات، طلبنا من المشاركين أن يخبرونا قصصاً عن أعمالهم لتوضيح الفرضيات والممارسات المتضمنة التى يصعب التحدث عنها بشكل مجرد. كما تجنبنا الترميز "سطراً بسطراً" (Strauss and Corbin, 1998: 57)، وبدلاً من ذلك وجهنا أنظارنا إلى الحكايا السردية الكاملة التى تحتوى على بداية ووسط ونهاية، أو الحكايا السردية الجزئية مرتبطة بالسياق والتى تحافظ على ارتباط المكان والزمان بالحدث. والترميز على أساس الحكاية السردية يعنى تعريف وحدة معينة يمتزج بها السياق والحدث بعضها ببعض امتزاجاً تاماً. يقول رايسمان Riessman، موضحاً أهمية الصرامة التفسيرية: "تماماً لأن الحكايا السردية بنى مهمة لاستخلاص المعانى، يجب المحافظة عليها، وألا يتم تجزئتها من قبل المحققين والذين يجب أن يحترموا طرق المتجاوبين فى تركيب المعانى وتحليل كيفية تمامها" (2002: 220).

وفى تحليلنا، تمكنا من الاستفادة من المعانى التى أعطاها مساعدو البحث للقضايا الحرجة التى يواجهونها فى منظماتهم. ويات هذه المعلومات لبنات البناء الأساسية للقصص والنظريات حول قيادة التغيير الاجتماعى. وكما تلخص لنا قصة معهد بلاك إيدز، نأمل أننا قد وجدنا "استقصاء اجتماعياً يخلق معرفة تكمل أو تضيف إلى سبر المشكلات الاجتماعية من قبل العامة بدلاً من أن تحل محلها" (Schwandt, 1997).

أما فيما يتعلق بعدم الخروج عن الموضوع، فتشير الصرامة التفسيرية إلى ارتباط أكبر بالشاركون في البحث. وقد نجحنا في مشروعنا بوضع أجندة بحث تمكس اهتمامات المجتمع، وقد علق المشاركون على فائدة عملية البحث في تخصيص فترة زمنية للتفكير الجماعي بعملهم ومنتجاتهم لتوثيقها ومشاركة الآخرين فيها. والتطبيق الفعلي لهذا التفكير، في سياق أبحاث الإدارة العامة، هو أن الاستقصاء السردى يمكن أن يترجم بشكل أكثر مباشرة إلى سياسة أو رؤية إدارية عندما يلتفت إلى كلٍّ من الصرامة المنهجية والتفسيرية. وهذا وحده يضمن أن المنتجات ستعكس طريقة تفكير الناس بعالمهم (Roe, 1994)، وسوف تعكس بشكل مباشر اهتماماتهم ومشكلاتهم، وسوف تهدف إلى حل بعض منها. ⁽¹¹⁾

الخاتمة:

يقول سكوت (1991) Schon إنه لا توجد معضلة في العلاقة بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع إلا إذا قللنا من دور الممارسة وأعطينا أهمية للعقلانية الفنية باعتبارها مصدراً شرعياً وحيداً للمعرفة. ويضيف ويتفتون Whittington وبيتجرو Pettigrew وتوماس (2001) Thomas بأن "قدراً أكبر من الحساسية نحو التعقيد العملى سيحفز ظهور مفهوم للصرامة أكثر شمولاً" (مقتبس من Pettigrew, 2001: S67). وتدمج وجهات النظر هذه معايير الجودة الثائية للصرامة وعدم الخروج عن الموضوع بدلاً من اعتبارهما متصلين بشكل ميكانيكى أو متعارضين أو لا يمكن افتتان أحدهما بالآخر. وباتباع دليل المفاهيم التفسيرية للجودة، نمضى قدماً ونقول إن العناية الصريحة والكبيرة بمفهوم عدم الخروج عن الموضوع باعتباره عنصراً مهماً من عناصر الجودة - يساعد كثيراً في تطبيق الصرامة على البحث. ونحن نؤمن بأن هذه الفكرة تطبق بالتساوى على الأبحاث العلمية التفسيرية والإثباتية.

ولقد استخدمنا في هذه المقالة خبرتنا في الاستقصاء السردى - وهو أحد أشكال البحث التفسيري - لتوضيح قدرات هذا النمط من البحث في مساعدة الباحثين في إدخال اهتمامات الممارسين في الوقت الذى يضمنون به الأهمية

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع

النظرية والصرامة في بحثهم. نحن لا نريد أن نوحى أن الأساليب التفسيرية هي الطرق الوحيدة للجمع بين هذه الاهتمامات ضمن البحوث. وبدلاً من هذا، نقدم فحوصاً للاستقصاء السردى - افتراضاته النظرية وأساليبه المنهجية ومعايير جودته - دعوة منا لتخيل حقل علم يدمج صراحة بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع. وبالإضافة إلى هذا، فإن توفير الاستقصاء السردى بشكل أوسع وجعله معروفاً يمكنه أن يعمق فهمنا لما يعنيه في التطبيق العملي دمج الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع في منهجية بحث واحدة فقط.

تفترض طرق التفكير التقليدية حول عدم الخروج عن الموضوع أن التطبيق الملائم للطريقة كاف لإنتاج بحث مفيد وقابل للتطبيق. ويتحدى علماء النموذج الجديد المهتمون بالجودة هذه الفكرة عن طريق اقتراح شكل ثانٍ من الصرامة، له مضامينه الخاصة حول عدم الخروج عن الموضوع. إن الصرامة التفسيرية تتمدد مفهوم التطبيق الملائم للطريقة لتركز على الأبعاد الجمالية للجودة العلمية. فهي تدفع بالباحثين ليستخدموا إستراتيجيات تسهم بصورة مباشرة في أغراض إنسانية تستحق الجهد المبذول، ليس من مجرد وجهة نظرهم فحسب، وإنما من وجهات نظر اللاعبين الاجتماعيين الآخرين المشتركين في البحث. ويتطلب تطبيق فكرة الصرامة هذه تبنى معايير تعالج بصراحة موضوع عدم الخروج عن الموضوع.

وخلال مناقشتنا لموضوع الصرامة، تطرقنا إلى موضوع عدم الخروج عن الموضوع بشكل ضيق جداً في هذه المقالة، وتحديدًا بصفته أحد عناصر الجودة. ولم نتطرق على سبيل المثال إلى مدى المساعدة التي تقدمها البحوث التفسيرية في التطرق إلى الأسئلة الكبيرة في حقل الإدارة العامة، وهي من الأبعاد الرئيسية في نقاشات الجودة في ذلك الحقل والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضايا التي نناقشها هنا. وتتطلب المتابعة في هذا الخط، على سبيل المثال، أن ننتبه إلى طبيعة العلاقة بين النظرية والممارسة في سياق تطور المعرفة. وسوف نتطرق مقالتنا الأخيرة من هذه السلسلة إلى موضوع عدم الخروج عن الموضوع من منظور واسع، وسوف نقوم بهذا عن طريق النظر بصورة أكثر

مباشرة إلى الصلات بين الباحثين والممارسين في حقل الإدارة العامة وكيف يمكنهما التشارك بفعالية في البحث الهادف إلى بناء نظرية.

ونتهى بتأمل القلق الخاص بالمعايير العالية للبحوث التفسيرية، باعتبار تزايد شرعيتها في الحقل. ويرى لوري وإيفانز Lowery and Evans (2004) تكاثر معايير البحث التفسيري باعتباره أحد مشكلات الجودة، ويؤمنون في التقارب بين المعايير لتعكس علماً تفسيرياً موحداً في الحقل. ونحن نقول، خلافاً لذلك: إن هذا الكم الكبير يعكس تنوعاً صحياً من الافتراضات النظرية والأهداف ضمن البحوث التفسيرية (Denzin and Lincoln, 2000; Lincoln and Guba, 2000). وإن كان هذا الأمر صحيحاً، فإن التطرق إلى موضوع الجودة يتطلب منا عمل خيارات واضحة وثابتة وشفافة حول المعايير الملائمة التي تتوافق مع الفرضيات النظرية وأهداف البحث، والتي تكون بمنأى عن التوجه (Reason, 2003).

نأمل أننا قد أوضحنا بأن الحوار المثمر حول جودة البحوث في حقل الإدارة العامة يتطلب: أولاً فهماً أعمق لطبيعة ومنطق الطرق المختلفة من الاستقصاء، وثانياً الاعتراف بتنوع البحوث التفسيرية. ونظراً لمنطق البحوث التفسيرية الداخلي والتنوع في فرضياتها النظرية وأغراضها فليس بالإمكان تبني مدخل معين للجودة فحسب، كما هي الحال في البحوث الإثباتية. فيجب أن تعكس المعايير التي يتبناها كل مشروع بحث المنطق الداخلي، والوزن الذي يخصصه الباحث للفرضيات المتضمنة، ومدى تأثير هذه التفضيلات والخيارات على منهجية البحث. وفي حالتنا نحن، فقد عني ذلك أن نقوم بتصميم نشاطات بحثية تساعد بحثاً على أن يكون قابلاً للتصديق والإثبات، وعملياً ومتربطاً وتشاركياً. والفكرة بالطبع ليست خلق معايير جديدة، بل الاستفادة من النقاشات المطورة حول الجودة التي هي موجودة بالنسبة للبحث التفسيري، وأن نقوم بالخيارات بوضوح وثبات وشفافية خلال عملية البحث.

وباستطاعة الاستقصاء السردى وغيره من أساليب البحث التفسيرية تقديم مساهمة مهمة جداً في ازدهار مجتمع البحث في حقل الإدارة العامة. ومع

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع

استمرار الحقل فى الاعتراف بمشروعية أساليب البحث المختلفة، ومع ازدياد معرفة الباحثين والمشاركين بمنطقهم، فإن كلا الجمهورين سيكونان فى مكان أفضل لمواجهة أكثر مباشرة - وربما بشكل تشاركى - لتحدى القيام ببحث على الجودة ذى قيمة عملية.

شكروعرهان:

إن تجربتنا فى عناصر البحث والتوثيق فى برنامج القيادة فى العالم المتغير قد ساعدت فى توليد الأفكار التى قمنا بتطويرها فى هذه المقالة. نود أن نشكر مساعدى البحث وشركائنا الذين كانوا مشاركين فاعلين، وعلى مر السنين، فى عملية تعلمنا. كما نود أن نشكر مؤسسة فورد (Ford Foundation) لدعمها السخى لهذا البحث، ونشكر كلاً من Randal Johnson لمساعدتنا فى البحث، بالإضافة إلى المراجعين المجهولين لتحدينا كى نفكر بجهد أكبر.

التهميش:

- ١- يناقش بعض العلماء التفسيريون من أمثال كونلي (2000) Connelley وهرد Herdal (1999) أنه حتى عندما لا يكون هناك دعوة للتشارك في البحث، فإن المشاركين في الاستقصاء السردى يكونون دائماً جزءاً من الحوار بدلاً من كونهم جزءاً منتهياً من الدراسة. ومن ثم، فإن الاستقصاء السردى تشاركي بطبيعته، ونحن نقوم بدفع هذه الفكرة أكثر لنشرك المشاركين بنواحي أخرى من البحث.
- ٢- لقد قمنا لحد الآن بإشراك ٥٧ منظمة و٩٩ قائداً، ونتوقع أن نشرك ٤٠ منظمة إضافية و٦٠ قائداً.
- ٣- اعتمدنا على القصص، أو أجزاء سردية "تلخص من خلال أمثلة" (Feldman et al. 2002, 8) وانظر أيضاً (1990) Mishler، لكننا ركزنا على الترابط القصصى أكثر من بنوية القصص.
- ٤- انظر النظرة العامة الممتازة للنقاش والنقد الرائع لتركيزها الضيق في بوكس (1992) Box تجميع رائع من المقالات يمكن كلا جانبي النقاش يمكن إيجاده في وايت وأدمز (1994) White and Adams. وللخص أحدث للنقاش، انظر سترايب وسلوتكن وريفيرا (2001) Slotkin and Rivera، Strieb.
- ٥- تعود جذورها إلى أعمال المفكرين الكلاسيكيين من مثل وير Weber وسيمل Simmel، وتستمر في بعض من مدارس الفكر الحديثة: التفاعلية الرمزية للعالمين بلمر وجوفمان Blummer and Goffman، علم الظواهر للعالم شوتز Schutz، وبعض المنظرين من أمثال جادامر Gadamer، وبعض علماء ما بعد عصر الحداثة: مثل فوكولت (2003) Foucault (Kivisto)، والبنويون المجتمعون مثل برجر ولكمان (1966) Berger and Luckmann.
- ٦- هناك بعض الحالات الشاذة (1992) Abbott).
- ٧- حالات دراسية لمناهج مدارس العلاقات العامة، ويتم تقديرها لقيمتها التعليمية، وتقدم فهماً حديسياً لمنطق هذا الأسلوب.
- ٨- بالإضافة إلى ما بعد الحداثة، فإن هذا الأسلوب يعتمد على التقاليد الفلسفية من مثل التأويل، والنظرية النقدية، وما بعد البنوية.
- ٩- المجاز هو "صورة أدبية تحمل مقارنة ضمنية، وهي تعني أن المعنى الاسمي والمستخدم في شيء ما يطبق على شيء آخر" (Neufeldt and Guralnik 1997: 852).
- ١٠- هذا المثال ينطبق على كل من قصة القيادة لمعهد بلاك إيدز Black AIDS وملاحظات البحث غير المنشورة.
- ١١- إننا نشكر مراجعاً مجهولاً ساعدنا في رؤية هذا الترابط.

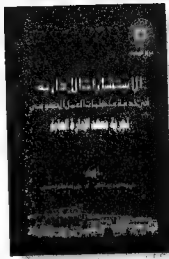


من الإدارات الجديدة للمعهد

بحث

الاستشارات الإدارية
في خدمة منظمات العمل الحكومي
جربة معهد الإدارة العامة

تأليف: د. علي بن أحمد السلطان
د. علي بن أحمد الصبيحي
الناشر: معهد الإدارة العامة
سنة النشر: ١٤٢٧هـ
عدد الصفحات: ٣٦٠ صفحة

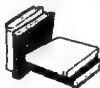


جاءت فكرة دخول الاستشارات الإدارية إلى عالم منظمات العمل الإنتاجية والخدمية لاحقة لنشوء المنظمات بنوعها الخدمي والإنتاجي. والأمر الذي لا مراء فيه هو أن مجيء الاستشارات قد استمد من الحاجة إلى الإصلاح وتحسين الخدمة المقدمة ورفع مستوى الإنتاج. وقد كانت الحاجة إلى الاستشارات الإدارية متنامية ومطردة بالزيادة والتنافس على جودة المنتج وسعى المنظمات إلى توسيع الانتشار في الأسواق المحلية والعالمية.

ولما كانت معظم المنظمات غير الحكومية تسعى إلى زيادة الكم وجودة المنتج بهدف اجتذاب المستهلك وزيادة الأرباح؛ برزت مجموعة نظريات في علم التحفيز من أجل شحذ همم العاملين. من هذه النظريات زيادة الأجور وتشديد الرقابة على العاملين. ومنها ما ركز على سلوك القيادة والاهتمام بالاتصال والمشاركة التي يتعاونها يرتفع مستوى التحفيز لدى العاملين. ومنها ما اعتمد على دراسات العلوم الإنسانية لتوسيع أفق المعرفة في تفسير سلوك الإنسان العامل. وفي هذا السياق اعتمدت البحوث العلمية بدلا من الاعتماد على طرق التدريب. ومن هذه النظريات ما جمع ووفق بين هذا وذلك.

إن معهد الإدارة العامة الذي يجمع في طياته نشاطه بين البحوث والتدريب وتقديم الاستشارات الإدارية لمؤسسات الدولة أراد من خلال هذا البحث أن يسبر مدى استفادة ١٨٢ جهازا حكوميا سبق أن تقدم وتوافر له ما طلب من الخدمات في مجال الاستشارات الإدارية من قبل المعهد. وغرض المعهد من البحث دون شك معرفة ما إذا كان العمل الاستشاري يؤدي على الوجه المطلوب لهذه الأجهزة وما إذا كانت هذه الأجهزة بنورها تستثمر وتستفيد من الجهود المبذولة في مجال الاستشارات المؤداة من أجل تطويرها، ومن ثم تتعين مكان الضعف إن وجدت في العملية الاستشارية؛ أي من قبل مقدم الخدمة، وهو المعهد، أم هي من قبل مستهلك الخدمة وهو الجهاز الحكومي مع تحديد نسبة الهدر من الاستفادة بسبب العجز في التطبيق.

ولتحقيق الغرض من البحث والوصول إلى أدق النتائج؛ جرى استخدام الفرضيات والأسئلة في تقنياته كما استخدمت الامتثانة والمقابلة المقتنة في جمع بياناته. وبذلك أمكن التوصل إلى نتائج بحثية مرضية وأحيانا ملفقة للانتباه. وأمكن كذلك التوصل إلى توصيات عملية وغاية في سهولة الفهم وقابلية التطبيق.



من الإمدارات الجديدة للمعهد

كتاب

الرقابة الإحصائية على العمليات

تأليف: محمد عبدالرحمن إسماعيل

الناشر: معهد الإدارة العامة

سنة النشر: ١٤٢٧هـ

عدد الصفحات: ٤٥٦ صفحة



يتناول هذا الكتاب موضوعات الرقابة الإحصائية على العمليات من خلال عرض شامل وسهل ومتسلسل. ويبدأ الكتاب بمرض بعض المفاهيم الهامة في الإحصاء والجودة التي تشكل الركيزة الأساسية لموضوعات الفصول اللاحقة. ويتناول الفصل الثاني طرق الإحصاء الوصفي الأساسية ومبادئ الاحتمالات التي تساعد في فهم واستيعاب نظريات خرائط المراقبة. ويستعرض الفصل الثالث الرسوم البيانية الأساسية المستخدمة في مراقبة مخرجات العمليات باستثناء خرائط المراقبة التي هي موضوع الفصول من الرابع إلى السادس. أما الفصل الرابع فقد خُصص لخرائط مراقبة المتغيرات الأساسية وتشمل خرائط الوسط الحسابي والمدى، الوسط الحسابي والانحراف المعياري، الوسيط والمدى والملاحظات الفردية والمدى المتحرك وخريطة المراقبة للمتغيرات المتعددة. ويستعرض الفصل الخامس خرائط المتوسط المتحرك والمتوسط المتحرك المرجح أمياً والجمع التراكمي للانحرافات التي تُستخدم بصورة أساسية للكشف عن المتغيرات الصغيرة والمستمرة في مخرجات العمليات. وفي الفصل السادس تم استعراض خرائط مراقبة الخواص والتي تشمل خرائط وحدات عدم المطابقة وخرائط عدم المطابقات. وأما الفصل السابع والأخير فيستعرض موضوعات تحليل مقدرة العمليات ونظم القياس التي تعتبر جزءاً أساسياً من برنامج تحسين الجودة.

ووضعنا في نهاية الكتاب عشرة ملاحق شملت جداول القيم الحرجة لبعض التوزيعات الإحصائية والثوابت المستخدمة في إعداد خرائط المراقبة وطرق تحليل نظام القياس، بالإضافة إلى قائمة بالمصطلحات الإنجليزية التي تم ترتيبها هجائياً مع مقابلتها باللغة العربية.

قسمية اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكى فى الدورية لمدة :

☐ سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐ خمس سنوات

الاسم:

المهنة / الوظيفة:

العنوان: هاتف:

مرفق شيك مصدق بمبلغ (.....) مقبول الدفع لمعهد الإدارة العامة،

الرياض، المملكة العربية السعودية، وهو يمثل القيمة عن مدة الاشتراك.

التاريخ: / / التوقيع:

تعاد هذه القسمية إلى:

الإدارة العامة للطباعة والنشر، معهد الإدارة العامة - الرياض 11141 للمملكة العربية السعودية

ملاحظة: فى حالة تغيير العنوان يرجى الإخطار بالعنوان الجديد.

PUBLIC ADMINISTRATION Subscription Form

I would like to subscribe to your journal for:

☐ one year ☐ two years ☐ three years ☐ five years

Name:

Organization:

Address:

Please find a bank draft for \$....., payable to the IPA, Riyadh, Saudi Arabia, in payment for this subscription.

City State Zipcode: Telephone:

Date: / / 20 Signature:

Order Address: Institute of Public Administration, General Department of Printing and Publishing
Riyadh 11141 Saudi Arabia
Please notify if postal address changes.



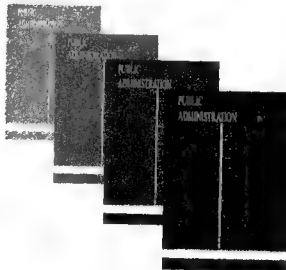
مركز البحوث

جريدة علمية متخصصة ومحكمة
يصدرها كل ثلاثة أشهر معهد الإدارة العامة
الرياض - المملكة العربية السعودية



Research Center

A professional Quarterly journal
published by
the Institute of Public Administration
Riyadh, Saudi Arabia



• **ثمن العدد:**

- في المملكة العربية السعودية وبقية الدول العربية الأخرى: ١٠ ريالات أو ما يعادلها بالدولار.
- خارج البلاد العربية: ٤ دولارات.

• **الاشتراكات السنوية:**

الاشتراكات	لمدة سنة	لمدة سنتين	لمدة ثلاث سنوات	لمدة خمس سنوات
<p>♦ الأفراد:</p> <p>- في المملكة العربية السعودية.</p> <p>- في البلاد العربية بالريال</p> <p>أو ما يعادله بالدولار.</p> <p>- في البلاد الأخرى.</p>	٤٠ ريالاً	٧٠ ريالاً	١٠٠ ريال	١٥٠ ريالاً
	٤٥ ريالاً	٨٠ ريالاً	١١٥ ريالاً	١٨٠ ريالاً
	١٦ دولاراً	٣٠ دولاراً	٤٤ دولاراً	٧٠ دولاراً
<p>♦ المؤسسات:</p> <p>- في المملكة العربية السعودية.</p> <p>- في البلاد الأخرى.</p>	٨٠ ريالاً	١٥٠ ريالاً	٢٢٠ ريالاً	٣٥٠ ريالاً
	٢٨ دولاراً	٥٠ دولاراً	٧٤ دولاراً	١٠٠ دولار

توجه المراسلات المتعلقة بالاشتراك في الدورية إلى العنوان التالي:
 الإدارة العامة للطباعة والنشر، معهد الإدارة العامة - الرياض ١١١٤١، المملكة العربية السعودية
 مدير عام الإدارة العامة للطباعة والنشر - هاتف: ٤٧٧٨٩٤٠
 إدارة النشر - هاتف: ٤٧٤٥٢٨٦ أو ٤٧٤٥٤٥٦ - فاكس: ٤٧٤٥٥٤٢
 E-Mail : publish@ipa.edu.sa

Research, studies and articles published in the Journal express the opinion of their authors and do not necessarily express the opinion of the Institute of Public Administration .

● **Price Per Issue :**

- Saudi Arabia and other Arab countries (10) Saudi Riyals or equivalent in U. S. Dollars .
- Other countries (4) U. S. Dollars .

● **Subscriptions :**

Subscription	One Year	Two Years	Three Years	Five Years
* Individuals :				
- Saudi Arabia	40 Riyals	70 Riyals	100 Riyals	150 Riyals
- Arab countries (or equivalent in U. S. Dollars) .	45 Riyals	80 Riyals	115 Riyals	180 Riyals
- Other countries	16 U. S. Dollars	30 U. S. Dollars	40 U. S. Dollars	70 U. S. Dollars
* Institutions :				
- Saudi Arabia	80 Riyals	150 Riyals	220 Riyals	350 Riyals
- Other countries	28 U. S. Dollars	50 U. S. Dollars	74 U. S. Dollars	100 U. S. Dollars

* Correspondence for subscription should be addressed to :

*General Department for Printing and Publishing
P. O. Box 205, Riyadh 11141, Saudi Arabia.*

* Publication Department Tel. : 4745456 - 4745286 - Fax : 4745542

E-Mail : publish@ipa.edu.sa

Abstract

Present Challenges Facing the Arab Human Resources and how to Overcome them

Prof. Dr. Mohamed H. Shaban

Human resources are considered a cornerstone in the productivity process at any time, specially in the present era.

The research describes the role of human resources in the era of Information Technology and Globalization, and the future society (Knowledge-Based Economy). External and internal potential challenges are outlined also in the research .

Present and future challenges for Arab human resources have been discussed, in particular IT and Globalization challenges .Here, the research demonstrates some suggestions to overcome these challenges using IT tools and continuous training and learning, as well as, modernize the teaching and research system.

Abstract

Stakeholder Theory and its Philosophical Dimensions

Dr. Baker Turki Abdul-Amir

Stakeholder Theory has drawn a great attention in many fields of knowledge and made deep debate about its goals and means, essentially about its logic depending on. Despite the theory is already built according to general system theory, it goes beyond to reach and adopt assumptions interrupt with many theories affiliated to the same umbrella, like: Agency Theory, Shareholder Theory and Governance Theory.

The study comes from this point to review the root, origins of stakeholder theory and investigates its core assumptions and logic, in addition to analyze stakeholder theory perspectives and its philosophical dimensions, reaching to set an evaluation of its contribution in strategic management and organization theory.

Abstract

Assessing the Social Costs of Air Pollution in Riyadh Kingdom of Saudi Arabia

Dr. Yehia Abdal-Ghany Abouel-Futooh

This research is aiming at assessing the costs of social human and non human damages resulting from air pollution in Riyadh region. To fulfill this end, the data collected from its original resources by the researcher have been analyzed, and a model of assessment has been concluded. Moreover, the research was focused on the issue of industrial pollution of non-natural causes.

The research has been divided into an introduction, two sections and a conclusion. The introduction exhibits the problem and the methodology of study. Meanwhile, the first section tackles the previous national and international theoretical studies, and the concluded pollution social damages assessment form. The second section tackles the analytical frame of the study by applying the proposed model on Riyadh region. The conclusion, however, concludes the study. It has been evident that total social human and non human damages reached (339.2) Million Saudi Riyals yearly. 88.4% is the percentage of the social human damages of that total.

CONTENTS

Page

- Assessing the Social Costs of Air Pollution in Riyadh Kingdom of Saudi Arabia

Dr. Yehia A. Abouel-Futooh 583

- Stakeholder Theory and its Philosophical Dimensions

Dr. Baker T. Abdul-Amir 621

- Present Challenges Facing the Arab Human Resources and how to Overcome them

Prof. Dr. Mohamed H. Shaban 657

- Integrating Rigor and Relevance in Public Administration: The Contribution of Narrative Inquiry.

Jennifer Dodge, Sonia M. Ospina & Erica Gabrielle Foldy

Translated by:

Rami F. Mustafa

Revised by:

Dr. Mohammed M. AL-Asbahi 705

PUBLIC

● Volume Forty Six

● Issue Number 4

ADMINISTRATION

Editorial Board

SUPERVISOR GENERAL

Prof. Dr. Abdulrahman A. Higan
Acting Deputy Director General
for Research and Information
Tel. : 4778926

CHIEF EDITOR

Talal A. Al-Ahmadi
Director General of Research Center
Tel. : 4787572

MEMBERS

Dr. Abdelmohsn Saleh Al-Haidar
Dr. Fahad Meaikal Al-Ali
Dr. Houmood Saleh Al-Knaan
Dr. Reda Ebrahim Saleh
Dr. Yehia A. Abu Alfutooh
Dr. Zuhair Abbas Karem

EDITORIAL SECRETARY

Saud G. AL-Hajouj
Tel. : 4745087

*** Correspondence:**

Correspondence Concerning editing should be addressed to:
Editor, *Public Administration*, Institute of Public Administration,
P. O. Box 205, Riyadh, Saudi Arabia.
Fax: 4792136

بسم الله الرحمن الرحيم

PUBLIC ADMINISTRATION

A Professional Quarterly Journal
published by
The Institute of Public Administration,
Riyadh, Saudi Arabia

ISSN : 0256 - 9035
© I. P. A. 0137 / 14

CONTENTS :

- Assessing the Social Costs of Air Pollution in Riyadh Kingdom of Saudi Arabia.

Dr. Yehia A. Abouel-Futooh

- Stakeholder Theory and its Philosophical Dimensions.

Dr. Baker T. Abdul-Amir

- Present Challenges Facing the Arab Human Resources and how to Overcome them.

Prof. Dr. Mohamed H. Shaban

- Integrating Rigor and Relevance in Public Administration: The Contribution of Narrative Inquiry.

Jennifer Dodge, Sonia M. Ospina &
Erica Gabrielle Foldy

Translated by:

Rami F. Mustafa

Revised by:

Dr. Mohammed M. AL-Asbahi

PUBLIC ADMINISTRATION

A Professional Quarterly Journal
published by
the Institute of Public Administration,
Riyadh, Saudi Arabia

CONTENTS :

- **Assessing the Social Costs of Air Pollution in Riyadh Kingdom of Saudi Arabia.**

Dr. Yehia A. Abouel-Futooh

- **Stakeholder Theory and its Philosophical Dimensions.**

Dr. Baker T. Abdul-Amir

- **Present Challenges Facing the Arab Human Resources and how to Overcome them.**

Prof. Dr. Mohamed H. Shaban

- **Integrating Rigor and Relevance in Public Administration: The Contribution of Narrative Inquiry.**

**Jennifer Dodge, Sonia M. Ospina &
Erica Gabrielle Foldy**

Translated by:

Rami F. Mustafa

Revised by:

Dr. Mohammed M. AL-Asbahi

● **Volume Forty Six**

● **Number 4**

● **Shawwal-1427**

● **Nov. 2006**